

0017

٢١٦٢-٨

م

(شرح منظومة المصنفات لابن العماد) تأليف
 القرماني، أحمد بن عبد الكريم سنة ١٢٩٢ هـ
 كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً

٥٥١٦
م ١

٦٥ ق ٢٢ س ٢٣ × ١٦ سم

نسخة جيدة، ضمن مجموع (ق ١ - ١٦٥)، خطها
 نسخ معتاد.

مجموع المصنفين ٢٨١:١ الألفية ٥٤١:٢
 ١ - المصنفات، الفقه الاسلامي واصله
 ٢ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

ق ١٦٢٩

٥١٤١٥/٢/١٤

٢١٦٢-٨

م

(فصل حول المصنفات) . كتبت في القرن
 الثالث عشر الهجري تقديراً .

٥٥١٦
م ٢

١٦ ق ٢١ س ٢٣ × ١٦ سم

نسخة جيدة، ضمن مجموع (ق ٦٥ - ٨٠)، خطها
 نسخ معتاد.

١ - المصنفات، الفقه الاسلامي واصله
 ٢ - تاريخ النسخ

ق ١٦٢٩

٥١٤١٥/٢/١٤

كتاب شرح
المعقولات التي
نظمها ابن العماد
رحمه الله
امين امين

مكتبة هامة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٥١٦ - مجموع به كتابه اولاً :
العنوان: لا شرح منظومة المعقولات لابن العماد
المؤلف: الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الكريم
تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري -
اسم الناشر: -
عدد الأوراق: ٨٠ -
ملاحظات: -

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله مع حسن الثناء على **أسدائه نعماته** **بجنته**
 مع متعلق بمحمد وفي حال من ضمير الخبر الذي استقر
 في الجار والمجرور عند حذف عامله او متعلق بما يتعلق
 به الجار والمجرور وعلى كل فقد اشار به الى الحمد
 المقيد بنعمة ليكون شكرا وشكرا لمنعم واجب
 وذلك بعد الحمد المطلقة لتعلقه بالذات لا في مقابلة
 شيء واضافة حسن من اضافة الصفة الى الموصوفة
 بعد تأول المصدر بالصفة اي مع الثناء الحسن
 والصفة كاشفة واما حديث فاشنو عليها خيرا الخ
 فذكر النثر للمشاكله خلافا لمن جعل الثناء يطلق
 على الشر وعلى التعليل كالتكبير والله على ما
 هداكم متعلقة بالثنا وضمير اسدائه لله تعالى ونعماء
 مفعول المصدر وتترى صفة نعماء اي متتابعة
 واحدة بعد واحدة ومن لازمه ذلك الكثرة وهذا
 اللازم هو المراد وجمته متعلق بلسدائه وهي ضم
 الميم بمعنى القوة وهي في حقه تعالى بمعنى القدرة
 وقد تطلق على الضعف فهي من اسماء الأضداد وبكسر
 بمعنى النعمة اي انعامه اي اقضاه لا بطريق الخبر
 تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا قال المصنف
ثم الصلاة على المختار من مضرته **واله ثم صحيح شيعته**

مضر

مضر قيلته صلى الله عليه وسلم سميت باسم اصلها
 وهو مضر احد اجداده صلى الله عليه وسلم اذ هو
 صلى الله عليه وسلم محمد ابن عبد الله ابن عبد المطلب
 ابن هاشم ابن عبد مناف ابن قصي ابن كلاب ابن مرة
 ابن كعب ابن لؤي ابن غالب ابن فهر ابن مالك ابن النضر
 ابن كنانة ابن خزيمية ابن مدركة ابن الياس ابن
 مضر ابن نزار ابن معد ابن عدنان والأل اقارب صلى
 الله عليه وسلم او اتباعه في العمل الصالح او ولو
 في مجرد الإيمان والصحاب اسم جمع لصاحب بمعنى
 الصحابي والشيعة بمعنى الاتباع والانصار فيكون
 من عطف العام والخاص محل اطلاق **ثم السلام على**
من جاءنا بهدي **ميسر** **كلنا اعيت بهمته**
 اردن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بالسلام عليه للخروج من كراهة افراد احدهما
 عن الآخر في اغلب المواطن لقوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذا
 مذهب المتقدمين والمتأخرين يقولون بعدم
 كراهة الافراد لان الواو لا تفيد الامتياز كراهة السلام
 للصلاة في الطلب المؤكد الاول بالمصدر المؤكد
 المذكور والثاني بالمصدر المؤكد المقدر لان
 المعنى يا ايها الذين امنوا صلوا صلاة بقرينة

تسليما وسابقة صلاة الله تعالى وصلاة ملائكته
واما كون كليهما في آت واحد فهذا لم يدل عليه الآية
والهدي الدلالة بلطف موصلة كأنه لا تهدي من
احسبت او غير موصلة خوفا ما تعود فهد بنا هم
فاستحبوا العمي على الهدي فمعنى جاءنا بهدي ارسل
الينا في حال كونه متلبسا بالدلالة لنا على ما هو
الخير لنا عاجلا واجلا والكلف جميع كلفة وهي المشقة
والمراد بها التكليف الشاقة التي كانت للامم
السابقة كقطع موضع النجاسة وتحريم الشحوم
وكون التوبة بالقتل التي اعيت اى اعجزت الامم
السابقة حتى وقعو في المحالفة ثم المسخ والحسف
وذلك امتحانا لهم حيث لم ياخذوا اوامر الله
تعالى بالتسليم ونجسوا وخالفوا ما امر الله
تعالى به وفي قوله ميسرا براعة استهلال والمراد
ان شريعته صلي الله عليه وسلم نسخت تشديدات
الامم السابقة الناشئة من تعنتهم لاكلها على ان
شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما
يقرر عندنا وباء بهمته للسبية متعلقة بميسرا
والمراد يسر ذلك وسهله على المكلفين بهمته
اي عزمه القوي اي توجهه الى الله تعالى لتحقيق
عن امته صلى الله عليه وسلم محمد رحمة صبت

لمحسننا

لمحسننا **والمسيى فبشر كل امته** محمد بالجريد
او عطف بيان من المختار او من من جاءنا فيكون رحمة
غير المحذوف اي هو رحمة او بالرفع مبتدأ خبره
رحمة واما بالنصب بالفعل المحذوف اي امدح
او اعني محمدا فالرسم على غير لغة ربيعة لا عينا
ورحمة اي انعام على حد زيد عدل قال تعالى
وما ارسلنا الا رحمة للعالمين ومن اسمائه
صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة وفي قوله
صبت اشعار بعظم رحمة الله تعالى به العا
لمين اذ الصب يشهد بالكثرة والبشارة الخير
الसार يظهر رونقه على البشارة والمراد بكل
امنه جميع افراد امة الدعوة لان من لم يجب
فضله شئ من الرحمة حيث لم يجه الحسف
والمسخ ولم يعاجل بالانتقام منه والفضيحة
فالا نعام به عمر المحسن الحسن والمسيى
لم يجعل الله في الدين من حرج **لطف وجود**
على احياء خليقته اي لم يجعل الله في الاحكام
التي جاء بها نبينا صلى الله عليه وسلم المسماة
دينا لكوننا نندان وننقاد لها ويدا نبينا الله
وبجازينا فضلا وكروما عليها حرجا وضيقا على
امته حيث لم يكلفهم الله ما يشق عليهم

كما كلف الامم السابقة فففيه اشارة لقوله تعالى
وما جعل عليكم في الدين من حرج ولطفوا وجودا
منصوبان على المفعول لاجله واللفظ الرفق
والجود والكرم وعلي للتعليل تنارعهما لطفوا
جودا من حيث المعنى ولا تهي متعلقة بجواد واحياء
مصدر رمضان لمفعوله اي احياء الله مخلوقاته
اي توفيق بعض المخلوقات للديمان التشبيه
ذلك باحيائه وانقاذه من الكفر التشبيه بعوته
فيكون فيه تلميح لقوله تعالى ان من كان ميتا
فاحييناه والبيت مستانف استنفا ببيان فيكون
كالدليل ليسر ولرحمة صبت لمحسننا والامسئ
او كالتعليل لبشر كل امته وهو الاقرب ويتفرع
على هذا البيت قوله **وما التنطع الا نزع وردت**
من مكر ابليس فاخذ رسوء فتنته اي ان
التنطع والتعمق اي التشديد في الدين اي
عدم قبول الرخص مذموم شرعا لكونه بدعة
فقر الحديث ولن يشاد الدين احدا الا غلبه والمعنى
لا تعمق احد في الاعمال الدينية ويتزلزل الرخص
العجز وانقطع عن العمل فانغلب والبدعة
المراد منها هنا نزع الشيطان اي وسوسته
والمعنى والحال انه ليس التشديد المخالف للرخص

الشرع

الشرع الامن وسوسه وردت للعبد وجاءته
من مكر واحتيال ابليس عليه حيث حسن
له ذلك التعمق لاجل ان يعبد الله على الحمل
الحالات بل ليحير العابد ويحجزه ويديم الوسوس
به وليقع في مخالفة حديث ان الله يحب
ان تؤتي رخصه كما يحب ان تؤتي عزائمه
وكان ذلك مكر لان ظاهره خير وباطنه شر
واذا كان الامر كذلك فاخذ رايها العاقل سوء
لافتتان به اي الافتتان بالسوء اي السيئ اي
الانقياد له وقبول نصحه فانه مكار لا ناصح لك
ان تستمع قوله **فيما يوسوسه** **او نصحه راي**
له ترجع بخبيته اي ان توافق الشيطان فيما
مكر بك من تحسينه لك التنطع او تقبل نصحه
الظاهر ي المشوب بالمكر الباطني وان اظهر
لك ان رائه هو الصواب ترجع الى الدار الاخرة
بالخبيبة والحنسارة والحرمان من ثواب اعمال
هذه الدار فانك ما خرجت من دار الاخرة
الى هذه الدار الا لتغرس لك اشجارا من تسبيحاتك
وتبني لك قصورا من صلواتك وتخرجي لك انهارا
في الجنة فاذا لم تبنيها تكون خاسرا في الرجوع
لانك خرجت بلا ذنب وعدت بالذنب وينتلك

البناء في الجنة فكان في النار ولما كان هذا البيت
يوهم ان التساهل في الامور الدينية هو المطلوب
لان التشديد من وسوسة الشيطان مع ان
طلب الاجل من العبادة من الامور المحمودة اتبعه
بما يفيد ان التساهل تفريط مذموم كما ان
التشديد افراط صاعبه لا يخلو من قلة دين
او جنون حيث قال **القصد خير وخير الامور**
اوسطه **دع التعقيم واحذر داء نكبته**
اي ان القصد وهو التوسط بين الامور
خير من التساهل ومن التشديد بدليل ما
اشتهر من ان خير الامور اوسطها بعد هاج
من الافراط والتفريط كالجود بين الاسراف
والبخل فاذا كان الامر كذلك فدع التعقيم وهو
التنطع واحذر داء نكبته اي مرض مصيبته
اي ضعف الدين واليقين الناشئ من مصيبة
التعقيم والتنطع **وبعد ذال نفيس الدر**
قد جمعت **ابيات نظم فخذ** **واقصد لمخته**
اي مهما يكن في الدنيا شيء فاقول لك بعد
ذلك المتقدم من اول المنظومة الي هذا
البيت قد جمعت ابيات نظم منسوبة الي
الدر النفيس اي المسائل الشبيهة بالدر النفيس

فاذا

فاذا علمت ذلك فخذ منها الاحكام واقصد لمخته
اي لعطية النظم لما حواه من المسائل النفيسة
ست وستون يعني عن نجاستها **حال الصلاة**
بلا غسل لطهرته اي ست وستون قسما من
النجاسات حوي النظم احكام العفو والمسامحة
من الشارع عن نجاستها بمعنى انه لا يطلب من
المكلف الطهارة من اجلها حال الصلاة وما هو
بمعناها وذلك كدم الدما ميل ودم الفصد ودم
الحد ودم ماء القروح المتغير ودم القمل ودم
البراغيث وجلدها اذا جهله الشخص وكان
مما يتلى به ودم البق وروث نيم الذباب وبول
الفراش وروث غل وروث بعوض ودم مصل
اصيب بسهم مثلا وماء متغير خرج من فم
نائم ودم في لحم ودم سيف مجاهد ونجاسة
وطئها مصل في خوشدة الخوف ودم اذن
خرت ثم التصقت به وعظم نجس جبريه
ووشم ونجس حشيش به جرح بالشروط وزرق
طير في مكان وما لا يدركه الطرف من مطلق
نجس وقليل مطلق دم غير مغلظ وطير
شارع نجس يقينا وماء رثن كذلك وبول الحفاش
وزبل الفار في اثواب المهنة عند الحنفية وقليل

دخان نجس وقليل شعر نجس وقليل غبار
 نجس وفم خوهرة وفم طير وفم خوصي متنجسا
 على ما ياتي وثوب مرضعة بال عليه صبي عند
 مالك وثوب الصبي النجس عنده ايضا ونجار
 الروث على قول والريح الخارج من الدبر على
 قول وما على منفذ حيوان غير ادمي اذا وقع
 في ماء قليل وبول السمك في ماء دون القلتين
 وبول بقرة حال دياسة وبول تحت قلفة
 اقلق على قول ودم حرج من الذكر على قول
 ودم استخاضة وبول سلس وورق فرش
 في حال رطوبته على اجر نجس واثر استجار
 ونجس لا يذركه الطرف المعتدل وما علق
 برجل نحو ذباب وعضة الكلب على قول
 ونجس على سيف وكان الغسل يفسده
 عند مالك لكن يمسح وما تنجس من الدن
 بارتفاع الخرج هبوطه وقليل شعر جلد
 ميتة دبع وميتة مالا نفس له سائلة
 وودوخو فاكهة وما في جوف سمك صغير
 وماء دون قلتين في حوض طلي بنجس على
 قول وزرق نحو عصفور في ماء
 وكوارة عجت بالروث وبهر وقع في حال

الجلب

الحلب والاواني المعمولة بالنجاسة ودخان نجس
 بالحمز وطوب مسجد عجن بالروث ولون وريح
 نجس عسرز والهما على قول وطعم نجاسة
 او ريح مع لون من نجاسة واحدة في مكان واحد
 اذا تعذر ازالة الثلاثة والخرز بشعر الخنزير
 على ما ياتي ونجس قدر درهم يغلى عند
 اي حنيفة والخارج الملوث من القبل والدبر
 على قول وجرة البعير وما تلقبه الفيران
 في بيوت الاخلية وما خبز بسرجين ولا
 نفخة على ما سيأتي مفصلا ان شاء الله تعالى
كل الدماء اذا اقلت بلا حرج وفي البيان
سوء كلب لغلظته اي كل الدماء اذا اصاب
 الشخص سواء كانت خرجت منه بفعل
 فاعل او بدونه ما عدا دم المنافذ على قول
 او كانت اصابته من الغير اذا كانت كل اصابة
 قليلة عرفا وان كانت لوجمعت الاصابات
 المتفرقة كانت كثيرة كما قاله المحشي عن
 م ر والمعدون خلافة فيما عدي دم خوف صد
 ودم مل انفجر بنفسه على ما سيأتي فلا
 حرج ولا اثم في مصابقتها حال الصلاة ونحوها
 واستثنى في البيان شرح المهذب الدم

قوله دم المنافذ
 كالانف والقم والاذن
 والعين لانها لا تخلوا
 من البلل هو جلد

المغلظ من نحو كلب فلا يعفى عنه ما لم تبلغ قلته بحيث
لا يدركه الطرف أو تكون أصابته بسبب وقوع
الذباب ونحوها عليه ثم علي بدن نحو المصلى
ثم محل العفو ما لم يكن تلطخ هو في الدم واللا
فلا يعفى عن شيء منه ولو كان مما لا يدركه الطرف
وخرج ما إذا قلت ما إذا كثرت يقيناً لأن المشكوك
في كثرته له حكم القليل كما قاله ثم فلا يعفى عنه
لأدم الشخص نفسه الذي خرج منه لا بفعله
من غير المنافذ من نحو دملة أو قصد فانه يعفى
عنه كما سيأتي في المفهوم تفصيل فلا يضر
القيده حيث وفي التامة ايضاً **خوه ذكروا**
وذا جلي فقس د ما بد معته اي وقال الشيخ
المنتولي في كتاب التامة ايضاً نحو هذا الاستثناء للدم
المغلظ الذي يدركه الطرف من عدم العفو عنه
حيث خلاف غير المغلظ ثم قال المصنف وهذا
الاستثناء جلي وواضح لأن عرق ودمع وريق
جميع الحيوانات طاهرة لا من الكلب والخنزير
فتحسنة غير معفو عنها حيث يدرك الطرف
ثبناً منها وان كان قليلاً فالدم المغلظ المدرك
بالطرف منها من باب اولي غير معفو عنه اذ هو
نحو من جميع الحيوانات بلا استثناء كما

يعفى

يعفى عن دمها لم يعف عن دمها بالاول
فكما شدد في دمها شدد في دمها دم الدما مبل
منها والذي تركوا بموضع القصد والباقي
بقرهته اي ان دم الدما مبل ومثله قبيحها من
الدماء التي يعفى عن قليلها لا عن كثيرها وكذا
الدم الذي ترك الشخص ازالته عن موضع القصد
او الجرح او علي القروح اي الجروح فكما عند
المصنف مما يعفى عن قليله لا عن كثيره وقال
غيره بالعفو عنها وان كثرت لكن بشرط أربعة
ان لا تكون خرجت بفعله ومنه ما تسبب
في اخراجه بدواء قصد به انفجاره لا الاندمال
ولا لم يعف الا عن قليله لا نحو القصد والجرح
والتشريط والكي فعفى عن كثيره وان كان
بفعله اي اذنه كما لو قصد بالدواء الاندمال فانه
يعفى عن قليله وكثيره ايضاً كما لو خرج بنفسه
وكما لو خرج بفعله من فجرة نحو دملة ثم انقطع
ثم عاد خروجه فان الثاني يعفى عن كثيره ايضاً
لكونه لا يفعله ومحل ما لم يكن خروجه الدم
منسوباً الي الدواء الموصوع او لا المعد لاجل
انفجاره بان كان وضع الدواء الثاني للاندمال
قبل اندمالها من الانفجار الاول او خرج منه

بدون دواء قبل اندمال الانفجار الاول ولا عفى
 عن القليل فقط لكونه ~~كله~~ منسوب بالاول
 ثم ان هذا كله بعد انيام اللصقة بالنسبة لما بقى
 على المحل والعضابة وكذا ما خرج حال وضع
 اللصوق على المحل وبقي اثره عليه بعد زوال
 عينه فيعفى عن قليله وكثيره مطلقا بلا تفصيل
 ولو في العضابة او الثوب الملاصق لها مادامت
 الحاجة الي بقاء ذلك اللصوق الموضوع لا للانفجار
 بل للاندمال على نحو الدملة كما قالوا نظيره
 في كى المصمة ومثل ما خرج لا بفعله ما خرج
 بفعله الحاجة نحو حاء غلبه وان لا تختلط باجنبي
 غير دواء وغير ماء الشرب او ازالة الحدث
 او التطيب بالطيب او نحو ذلك وان يكون في
 ثيابه التي يحتاج اليها ولو للتحمل وان تكون
 ملبوسة والحاصل ان النجاسة اقسام قسم
 لا يعفى عنه في ثوب ولا ماء ~~وهو~~ وهو الاصل
 الكثير الظاهر كالثوب البدن وقسم يعفى عنه
 عنه فيهما وهو ملايد ركه الطرف وما حمله
 نحو الذباب الحماسيات وقسم يعفى عنه في
 الثوب دون الماء وهو ما خن فيه ومنه اثر
 الاستنجاء فيعفى عنه في البدن وفي الثوب الملاصق به

اذا

اذا اتضمن به بواسطة عرق لم يجاوز محل الاستنجاء
 ولا يعفى عنه لفرغ نزل فيماء قليل وقسم يعفى عنه
 في الماء دون الثوب وهو منقذ نحو الطير والميتة
 التي لا دم لها سائل حيث ماتت فيه او سقطت
 ميتة فيه لا بفعل عاقل حتى لو حملها في صلاته
 بطلت وقسم يعفى عنه في المكان دون الثوب
 ودون الماء عكس القسم الاول وهو زرق
 الطير الجاف الملاقي لبدن المصلي وثوبه الجافين
فائدة كل نجاسة على بدن المصلي او ثوبه
 او مكانه عفى عنها تصح امامته للتحالي منها
 ولا يعفى عنها في حق من لم يتلى بها فلو
 وقعت ثياب من ابتلي بها على ملاصقه مثلا
 بطلت صلاة الملاصق ليله متصلا بنجاسة
 لا ضرورة الى العفو عنها في حقه وان كان عليه
 نظيرها فتأمل **ماء القروح مع الجدرى**
طهره **وان تغير نجسه لم يحتله** يعنى
 ان الماء الخارج من القروح اي الجراحات ومثلها
 الفقافيقي في اليد من نحو تكسير خطب او حجارة
 او اعتماد على سكين مثلا وكذا من الرجل بواسطة
 مشي في حذوة ضيقة كما هو معلوم وكذا الماء
 الخارج من حبات الجدرى او الدماميل الجميع



قال النووي انها طاهرة اذ ضمير طهره للنووي
المعلوم من الخارج اي حكم بانه طاهر حيث خرج
بلا تغير اللون والريح خلا فالرافعي الحاكم بنجاسته
قياسا على الصديد وان خرج ما ذكر ووجدته
قد تغير الى غير المائية او ريجها فقد نجسه
النووي اي حكم بانه نجس لريحته اي لرياح
النجاسة اولونها فيه الدالين علي انه صديد
لاماء **نجاسة وقعت في الدم قد تسلبه**
عفو القليل فلا تسمى بقطرته اي ان النجاسة
التي لا يعفى عنها كقطرة بول او يسير دم تقصد
التصريح به تعد يا اذا اصابته النجاسة بالمعفو
عنها كالدم المتقدم تسلب العفو عن غسل
مصابها لان النجس يقبل التنجيس وهذا البيت
كالتقييد لما تقدم فانه قال محل العفو عن قليل
الدم ما لم يختلط بنجس غير معفو عنه والامر
يعف عما يدركه الطرف واما لو اختلط به طاهر
ففيه تفصيل تارة يكون غير ضروري فيؤثر
عدم العفو وتارة يكون ضروري فلا يؤثر فيه
كبوله وقعت في الخمر ان قلبت فخلها نجس
يفتر بهجرتة اي ان عدم العفو عن الدم
عند مخالطته للنجاسة مشابه لما اذا وقعت
نجاسة

نجاسة هي غير خمر قابل للطهارة بتخلله وذلك
خو قطرة بول او بعة وان لم يتخلل منها شيء
في الخمر وان نزع البعة وخوها حالا فان ذلك
الخمر لا يظهر اذا استحال خلا بل يكون بعد تخلله
باقيا على نجس لان نجاسته تغلظت بسبب
ذلك الاجنبي حتى صار الاستحالة وانقلابها خلا
لا تؤثر فيها الطهارة واما ان وقعت في ذلك الخمر
عين طاهرة جافة فان تخلل منها فيه عين كالبصل
المخلل منه المائية عند طول مكثه في الخمر فكذا
لا يظهر بالتخلل وان نزع قبل التخلل واما ان لم
يتخلل منها فيه شيء فان نزع بعد التخلل
او قبله ولكن زاد تلويث اثناء الخمر بسبب وضعها
ولم يزد عصيرا يتخمر او خمر بقدر ما يغطي
تلك الزيادة ولم تفر اليها فنجس ايضا نعم
لا يضر ما ينشق الاحتراز عنه كبعض حبات العنب
اما لو زاده خمر او عصيرا يتخمر بقدر ذلك
او فارحنى وصل الموضع الذي تلوث او لم يزد
التلويث بوضعها معها والحال انها نزع
قبل التخلل فتطهر ولا يهجر ذلك الخل بل
يستعمل ودم قل كذا البرغوث عنه عفو
عن القليل ولم يسم بجلده اي ان دم القمل

وكذا دم البراغيث يعفى عن قليله عذرا اذا كان
 بفعله واما اذا كان بغير فعله فيعفى عنه ولو كثيرا
 ولم يسامح الشارع المصلي في حمله جلدة القمل
 او البراغيث لمن علم بها حلا فالقموي واما من لم
 يعلم بها حتى انقضت الصلاة فان مات من غير
 علم فلا مؤاخذه وان علم قبل الممات بان صلاته
 كانت مع مصاحبتها نقل عن المصنف العفو
 اذا كان مما يتلى به واعتمده الرشيدى وان
 كان المشهور وجوب اعادة كل صلاة يتيقن
 كونها مصاحبتها وسنية اعادة ما احتمل كونها
 مصاحبة لها كنظيره في الحدث وباقي النجاسة
 الغير المعفو عنها ثم ان محل العفو عن الدم
 ما لم يختلط بالجلدة فان اختلط فاصل المعتمد
 ان اختلط دم قملة بجلدتها هي لا يضرب ان كان
 بخوقصع على نحو ظفر وان كان بمحراث بين الاصابع
 فلا يعفى عنه لكثرة مخالطة الدم بالجلد واما
 مما سته دم قملة جلدة قملة اخري فقل لا يعفى
 عنه اصلا واعتمده حنفى ولكن اعتمد الرملي
 ان مما سته الدم للجلد بغير مرس ولو للجلدة
 اخري لا يضروا علم ان العفو عن خوالد ما في
 خصوص نحو الصلاة اما الوضع يده مثلا في

مائع

مائع او ماء قليل وعليها ذلك المعفو عنه فان كان
 عالما عامدا فلا عفو وان كان ساهيا او جاهلا
 بان المعفو عنه عفو في خصوص الصلاة بان
 سمح العفو فظنه مطلقا وكان عاميا فلا يضرب
 لانه مما يخفى على العوام فعلم ان قتل القملة في
 الصلاة لا يفسد بها حيث لم يؤد الي حمل دم كثير
 بفعله بان كان دم قملة او قملتين وكانت الجلدة
 حية وان حملها او ميتة وفارقها بمجرد الموت
 حالئذ يكون حاملا لغير المعفو عنه وحاصل
 مسألة العفو عن الدم انه اما ان يدركه الطرف
 ام لا فان لم يدركه عفو عنه مطلقا ولو من مغلاظ
 ما لم يكن هو تلطيخ به تعديا ولا فلا عفو ومثل
 ما لا يدركه الطرف ما اصابه بسبب وقوع غو
 ذباب على الدم ثم عليه وان ادركه الطرف وكان
 من مغلاظ ففيه خلا في المشهور عدم العفو
 لما ادركه الطرف مطلقا فان كان من غير مغلاظ
 فان اختلط باجنبي لغير حاجة اترع عدم العفو
 مطلقا وان لم يختلط فان كان من اجنبي عفى
 عن القليل والكثير من نحو قمل بغير فعله وعن
 القليل من غير نحو القمل او منه لكن بفعله وان
 لم يكن من اجنبي بل كان دم الشخص نفسه

فان كان من المنافذ عفو عن القليل عند ابن حجر وهو
المعتمد ولم يعف عن شيء عند الرملي وان كان
من غير المنافذ عفو عن القليل فقط ان كان بفعله
للادم الفصد والحجامة فلا تضر كثرته بفعله او
فعل ما ذونه وان كان بغير فعله عفو عن القليل
وعن الكثير حيث كان بمحله وفعل الغير تعديا
كفعله فلو ضرب بسهم فسال دمه عفو عن قليله
امال وزحمه او ضربه لا يجرعه فان فحرت دملته
فانه يعفو عن كثيره وقليله **فانها نجست بالموت**
ما عذر واه من حملها ناسكا صلى بصحته
اي ان جلد غوا القمل والبرغوث نجست بالموت
وما عذر واه اي العلماء لم يعفوا وييسامحوا من
حملها اي من اجل حملها ناسكا اي متعبدا توقفت
عبادته على الطهارة كما اذا صلى بصحة ذلك
الجلد اي متلبسا بالمصاحبة اي حاملا لها هذا
هو المشهور مع العلم او الجهل في علم بها قبل
شروعه فيها او بعد فراغه منها وينبغي عند
جهل المصل معذرة **لنا سلك** في اثوابه
اي اذا وجد المصل في ثيابه بعد الفراغ من صلاته
جلدة قملة مثلا وقد جهل كونه حاملا لها وقت
الصلاة ينبغي ان يعذر في حملها فلا يجب عليه
اعادتها

اعادتها على المعتمد وقد تقدم مستوفى وبيض
قمل صواب يصل حامله **كبر رقر كذا**
الفتوي بطهرته اي ان بيض القمل اسمه
صواب اي صيبان فهو بدل من بيض المنصوب
باذكر محذوف فامسرا يصل لكن الرسم لا يساعد على هذا
الاعراب الاعلى لغة ربيعة الذين يقفون على
المنصوب كالمرفوع والمجروح والاولي كون بيض
قمل مبتدأ وصواب بدل منه وجملة يصل الخ خبر اي
صل في حال كونك حامله اي ملا له كما تصل حاملا
لبذر القذ والفتوي كائنة كالذي قلته لك من جواز
الصلاة لمن حمله لان العلماء افتوا بطهارة جميع
البيوض ومنها الصيبان وبذر القذ هذا قبل ان تدب
فيها الحياة او بعدها وقبل الممات اما لو ماتت فهي
من النجس المعفو عنه كذا قيل في الصيبان ويظهر
ان بذر القز كذلك لكن لا يعفو عن ميتته لعدم الابتلاء
بجلده **دماء بق وباعوض وان كثرته** **كدم**
قمل وبرعوث وبثرته اي ان دم البق المعروف
بالفسفس ودم الباعوض وهو الناموس في لغة
مصر والبق في لغتنا **حفي** ودم البثرة يعفونها وان
كثرت ماله تكن بفعله ولا في عفو عن القليل منها ولا
ختلاط بالجلد قد مر في القمل لان العفو عن الدماء

المذكورة كالعفو عن القمل والبراغيث وقد علمت
 ان العفو في الصلاة لا في الماء وعند عدم الاجنبي
 ولو طاهر بغير حاجة اما لها ولو ماء التبردا او
 التطيب او التنظيف على المعتمد فلا يضر ولو غسل
 مصاب المعفو عنه ان كان لا زلة ما عفي عنه تعين
 عليه حينئذ ازالة الاثر لما تعذر او تعسر من نحو
 لون لان الماء حينئذ اجنبي لا حاجة اليه وان كان
 لالة نحو وسخ على مصابه استمر العفو للحاجة للماء
 حينئذ والبشره الدملة خلا فالمن فصل وصر حكم
 دمها وما تفاحش **لا يعفى كذا نقلوا عنه**
شامل وله عون بنصرته اي ان دم القمل
 او البرغوث وما شبه به اذا تفاحشت كثرته لا
 يعفى عنه ولو لم يكن بفعله كذا نقله العلماء عن
 كتاب الشامل لابن الصباغ ولهذا النقل عون
 اي معين على اثبات عدم العفو عن المتفاحش
 من ذلك وذلك العون ملتبس بنصرته ومفسر
 بقوله **ابو الفتح روي هذا وساعده**
والكثر الصواب ليريفتوا بقولته اي ابو الفتح
 العجلي روي هذا الحكم عن شامل وساعده في نسبه
 للصحة وفي تقويته ومع ذلك اكثر الاصحاب
 للشافعي رضي الله عنه لم يفتوا بقول الشامل

بل

بل قالوا بالعفو ولو مع التفاحش وهذا هو المعتمد
 وفي بعض النسخ هنا بيت ونصه **وغالب الامر**
لم يلحق بنصرته ابو سعيد راي هذا
وخالفه ولا يظهر كونه من الاصل لتخالف
 الروي نعم يمكن كونه منه علي تقديم الشطر الثاني
 وتأخير الاول ومعناه ان الدماء المذكورة الغالب
 فيها ان تكون قليلة يتعذر الاحتراز عنها فيعفى
 عنها وغير الغالب فيها ان تكون منتشرة ولا
 يتعذر الاحتراز عنها فلا وجه للعفو عنها ولا القول
 بان النادر ملحق بالغالب في عدم العفو هذا ما
 يمكن فهمه من البيت بمعونة كلام واذا قلنا
 بالعفو عن الكثير كالقليل فقد حملنا الغالب على
 النادر وذلك خلاف ما قالوه من ان النادر يحمل
 على الغالب لا العكس والنادر هنا نص على العفو
 عنه فلا يقال الحاقه بالغالب في عدم العفو عنه
 ولا الحاق الغالب بالنادر لانه خلاف القاعدة مع
 انهم قالوا العفو من الرخص والرخص على خلاف
 القياس فلا يقاس عليها الشرع ولكنه غير ظاهر
 ايضا من البيت الا ان كان المعنى على القلب لان
 المذكور في البيت ان الغالب لا يلحق بالنادر
 والذي ذكرناه ان النادر لا يلحق بالغالب فلو

صح كون البيت فيه تقديم للشطر الثاني علي
الاول يكون المعنى ابو سعيد راي هذا القول
في البيت قبله وخالفه اي اعتمد خلافه مستدلا
بانهم لا يلحقون الغالب بالنادر بل يلحقون
النادر بالغالب يعني هذا والمعتمد ما عليه اكثر
الاصحاب من العفو عن الكثير النادر لا يتلأ به
حملا علي ماكثر الا يتلأ به وعفو عنه لاجل ذلك
وهو القليل الذي يكثر الا يتلأ به كما جوزت
رخص السفر ولو لم يحصل له مشقة فيه
حملا علي ما حصل له فيه مشقة لان النادر من
كل شئ يلحق بالغالب والغالب في السفر المشقة
في عدم الرخص ولا فرق في العفو عن هذه الدماء
وغوها كدم الفصد والحجامة والدماصيل والقروح
بين ان تنتشر بنحو ماء وضوء او غسل او
بغير ذلك اول العفو عن هذه الدماء في خصوص
البدن والثياب الملبوسة ولو تجلد فلو حمل
ثوبا فيه دم براغيث او فرشته او صلي عليه
فلا عفو ولو كانت الاصابة بدم نحو البراغيث
بفعله كان قتلها في ثوبه او بدنه او عصبه
حتى خرج منها الدم او القيح لم يعف الا عن
القليل ما دامت الدملة طريق الدم منها مفتوح

فاذا

فاذا انسد الفتحة بنفسه لا بد واء ولا يفتح
عفي عن الكثير ما دام طريق الدم مفتوح ولو سال
الدم وقت الخروج من القرحة من غير انفصال
لم يضر حيث كان يعفي عن الكثير بان كان لا يفعله
ولو انفصل واصاب مكانا اخرا فان كان مما يغلب
فيه تقاذف الماء كمن الساعد للعض فلا يضر
ولو اصاب الثياب المحاذية للجزء او لما عفي عنه
في البدن فلا يضر ولو انتقل لما لا يغلب التقاذف
اليه كمن الرجل للبدن او الظهر غسل المنتقل
فقط ان كان كثيرا ويعفي عن القليل لانه
حينئذ كالاجنبي وليس من فعله ما لو دمه
انسان فانه تحت دملته او صدمه نحو حيط
او حلة لغلبة الالم فيعفي عن الكثير ولو اكره
على فجد الدملة فهو كفعله اختيارا لا يعفي
الا عن القليل لندرة الكراه وقد علمت
ان دم الحجامة والفصادة بفعله او فعل
ماذونه يعفي عن كثير مما هي مستثناة
ولو نام علي شئ فصار فيه دم البراغيث
فهو كزرق الطير على الحصير ولو نام في ثوب
فكثر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها
عدا ما لم يحتج للنوم فيه ولا عفي عنه ثم محل

العفو عنه فيه وفي نظائره الاتية بالنسبة الى الصلاة
فلو وقع المتلوث بذلك في ماء قليل لا حاجة نجسه
وتقدم زيادة كلام فاعتمد ها والذي تحصل في
نسب العنكبود والطهارة وفي ثوب الحية المعروف
النجاسة **كذا الونيم اذا قلت اصابته**
او عدم عنى فخذ حكما بحكمته اي كذا لا يعفو عن
عن الونيم اي الروث اذا كان قليلا او عمرا كان
كثيرا في بدن المصلي او ثيابه او مكانه فخذ حكما
وهو العفو عن قليله وكثيره ملتبسا الحكم بحكمته
اي علتته وهي المشقة من **الذباب او الزنبور**
مثلها **بول الفراش كذا ارواث خلته** اي
ان الونيم المعفو عنه هو ما كان من الذباب
او الزنبور ومثله بول الفراش اي البشائر
التي ترمي بنفسها في الضو لتخترق وكذا خرو
الصرصر وكذا روث النمل وكذا بول وروث الحفاش
وهو طوي الليل فالحل يعفو عن قليله وكثيره
في الثوب والبدن والمكان وان لم يعم المكان
لانه مما تعم به البلوى بخلاف روث الطيور
عليها ما ياتي **فالحل ينسب ذبابا في اللسان كذا**
في جاحظ نقله فاحكم بقوته اي ان كلاما من الزنبور
والنحلة يقال له في لغة العرب ذبابا وكذا النمل

والبعوض

والبعوض بانواعها والبق والبراغيث والفراش
كما نقله الجاحظ عن ائمة المعتزلة عن العرب
فاحكم بقوت هذا النقل الصحيح **بعوضه اكلت**
نجاسة وعت **عفو الونيم به قالوا عسرته**
اي ان البعوض اذا اكل النجاسة ولو غير معفو
عنها بل ولو مغلظة ثم نهي اي تغوط قال عفو
عن هذا الونيم العلماء قالوا به لاجل عسر التحفظ
عنه ويعفو عن ونيم البعوض والذباب ونحوهما
ولوكثر وانتشر بحرق وان جاوز البدن الى
الثوب ولا ينافيه ما في الفصد لان الابتلاء هنا
اكثر بل وان تفاخشن واطبق الثوب على معتمد
لجروان يرتضوه ويعفو عنه ولو في الماء القليل
والمائع حيث سقط من الحيوان فيه وكذا يقال
في الحفاش وبول كل كروته وكذا بول ساير
الطيور وروثها بالنسبة للماء الذي يشق
صونه عنهما كدلو وابريق وجرة وساقية
وسطل لا نحو خابية لان ترك تغطيتها يعد
تساهلا ولا مائع وبالع بعضهم كما في التحفة
فقال بالعفو عن بول وروث ساير الطيور ولو
كان مع الرطوبة في الثوب او البدن او المكان او المائع او الماء
خلا فامتنع من العفو بالمكان وبالحفاش ولمن

فخص المكان بالجفاف كذا نقل عن محمد لكن المعتمد
ان زرق باق الطيور لا يعفر عنه الا في المكان
بشرط كونه جافا وما اصابه جافا وعدم تقصده
تعم يعفر عنه في مشرطها مرة مطلقا اذ لم يتقصده
وكذا في المطاف حول الكعبة المشرفة وكذا في انية
الماء التي يشق صونها عنه كدلو وابريق لا
خو خابية ويعفر عنه ايضا في الماء اذا كان في معدته
كساقية وبركة مطلقا ما لم يغير الماء ولا الا فلا
عفو حينئذ **كهرة اكلت من كلبه وراشت**
فبولها لم يغير حكم خفته اي نظير روث البعوض
في مطلق التحفيف ما لو اكلت هرة لحم كلبه ثم راشت
اي تغوطت فلا يجب غسله سبعامع تتريب
بل تكفي واحدة من غير تراب وبولها فيما لو
ارتضعت لبن الكلبه كروثها في كون نجاسته
مخففة اي متوسطة لا مغلظة وكذا لو ارتضعت
صبي دون حولين لبن كلبه ثم بال فانه
يكفيه النضج بشرطه كارتضاعه لبن امه
وكذا لو اكل الاذي لحم كلب او
خنزير فلا يحز تسبيح محل الاستنجاء اما لو
اكل عظمه فكذلك ان خرج مستحيلا ولا فلا
بد من تسبيحه وكذا لو تقايا الارحل نحو لحمه

بعد

بعد تسبيح فمه فان كان غير مستحيلا وجب
تسبيح فمه وان كان مستحيلا فلا يجب وقيل لا
تسبيح في الدبر مطلقا لان شأنه الاستحالة
هذا والذي اعتمدته الشرقاوي ان خروج العظم
من القبل او الدبر يوجب التسبيح ولو على
غير صورته وكذا من الفم ومثل العظم الشعر
قال لان شأنه عدم الاستحالة والكلام المتقدم
في العظم انما هو في اللحم واما الشعر والعظم
فيجب فيهما مطلقا التسبيح **والشاة ان علفت**
نجاسة حليت **البانها سائغ يفتي بشرته**
الشاة معطوفة على هرة فهي تنظير نائي
والبانها مبتدأ خبره سائغ اي شربها والجملة
جزء الشرط على حذف الفاء وقوله يفتي بشرته
كالتفسير لسائغ اي ان الشاة ومثلها ببقية
الحيوانات المأكولة اللحم اذا علفت اي اكلت
النجاسة وتسمى الجملة لاكلها الجملة اي الذيل
وترعي من تلك النجاسة لبنها ولحمها ومثل
الاكل شربها الماء النجس فان لم تظهر رائحة
النجاسة في ذلك فهو طاهر ولا يكره اكل اللحم
ولا شرب اللبن ولو النجاسة مغلظة وان ظهرت
رائحة النجاسة في ذلك فهو طاهر الا انه يكره

تناوله ويكره ركوبها بلا حائل و يتعدى
 هذا إلى جلدها وشعرها وبقيّة أجزائها
والنخل أن أكلت عسيلة نجست كل ما تمسّ
 من الحلو **بشمعتها** أي الحيلة في تطهير العسل
 المتنجس أن تطعمه للنخل فإذا أكلته ومجّته
 عسلا في الخلد ياجزج ~~بها~~ منها طاهرا
 لاستحالة كاستحالة اللبن في الضرع فقوله
 والنخل معطوف على هرة فهو تنظير ثالث
 وعسيلة بالتصغير مفعول أكلت وجملت
 نجست نجعت لعسيلة ومثل العسل سائر أنواع
 النجاسة إذا أكلتها ومجّتها عسلا يكون العسل
 الذي مجّته طاهرا ويعفى عما حملته قوائمها
 حال وقوعها على النجاسة ولو ظهر أثر ذلك
 ولو كان وقوعها على بدن أو ثوب أو مكان
 أو ماء أو مائع ومثلها سائر أنواع الذباب
 لمنشقة النحر عنها ولذا عفى عن روثها في كل
 ما ذكر وكل بالامر جواب الشرط على حذف
 فاء الجزاء ومن الحلو بيان لما وشمعتها معمول
 بهج الذي هو صلة ما أي كل عسلا تمسّ النحلة
 المختلطة بالنجس في شمعتها فالحاصل أن الاستحالة
 قد تفيد تطهير النجس كما تفيد تنجيس الطاهر

كالخمر

كالخمر **وقاصد عضوه حال الصلاة له**
 اتمامها أن هو **ي** دم بتريته أي إن الشخص
 إذا قصد عضوه أو احتجم حال الصلاة له
 اتمام تلك الصلاة بل وله استثناء صلاة أخرى
 أو طواف أو نحوهما ما يتوقف على طهارة أن
 هو **ي** أي سقط الدم الخارج منه على الثراب
 ونحوه مما لم يكن بدن المصلي ولا محموله
 ولا متصل بما هو محمول للمصلي ويعفى
 عن الدم الذي على المنفذ لقلته وما لم يخرج
 من المنفذ لا يحكم بنجاسته وما خرج منفصل
 عن بدن المصلي فلا يبطل صلاته ولو أصابه
 شيء قالو عفى عنه أن كان قليلا لأن كان كثير
 مع أنهم صرحوا في غير هذا الموضع بالعفو
 عن دم الفسادة والحجامة في البدن ولو كثيرا
 وفي الثوب أن قل وجعل مستثنيين من الخارج
 بالفعل الذي يعفى عنه قليله لا عن كثيره
 ويجاب بأن ذال عند الانقطاع وهنا عند
 السيلان والبروز بالفعل وذال فيما اتصل
 بالجرج وهذا فيما لم يتصل من نحو ثوب أو بدن
 بعيد من الجرج وهذا هو الفرق الحق
 كعابد جاءه سهم فاذ منه **ه** لا كالرعا

لم يبق منه إلا القليل
 المعفو عنه صح

تأمل **سر حكيمته** اي ان العفو عن دم الفصادة
المذكور كالعفو عن الدم الخارج من المتعبد
عبادة متوقفة على الطهارة كالصلاة اذا
خرج منه بسبب سهم رمي به فيها ازمه
اولم يزمه عند انفصاله عنه من غير ان
يصيبه منه الا القليل اذا نزع السهم حالا
حيث امكنه ليلا يكون حاملا متصل بخمس
كذا قيل وفيه ان الخمس معفو عنه نعم يقال
لئلا يكون حاملا للسهم المتنجس من غير
ضرورة في نزع لان السهم يتنجس فلو
كان لا يمكنه النزع يعفو عن الدم المتصل به
القليل لانه لا يقصر عن الثياب ثم ان العفو
هنا عن قليله لا عن كثيره اتفاقا لندرة مثل
ذلك بخلاف الفصد والحجامة وخوفا كالشرط
حيث عفي عن الكثير لانها الحاجة ويكثران وليس
دم السهم كذلك وليس دم السهم كدم الرعاف
فلا يعفى عن شيء من دم الرعاف اوباق المنافذ
والحكمة في ذلك ان دم المنافذ لا تخلو من الاختلاط
بالاجنبي كطوبية ذلك المنفذ مع ندرته
فلا يشق الاحتراز عنه هذا ما اعتمد الرمي
واعتمد ابن حجر العفوة عن قليله والقواعد

تقتض

تقتضي العفو عن كثيره حيث كان بغير فعله
لان الفضلة المختلطة بها لا تنزل عن ماء
الطهارة او النظافة او التطيب بماء الورد او
مدرهم الجراحة مع انهم نضوا على ان كل
ذلك لا يضر لانه الحاجة وما نحن فيه لضرورة
فضلا عما عن الحاجة **ومن اذا نام سأل الماء**
من فمه مع التغير بخمس في تتمته يعني
اختلفت العلماء في الماء الخارج من فم النائم
على اقوال فقال بعضهم ان خرج متغيرا
فهو نجس لان تغيره يدل على انه خرج
من المعدة وكل ما خرج منها نجس وان خرج
غير متغير فهو طاهر على الاصل وهذا
القول لصاحب التتمة فقول نجس بفتح
الجيم المشددة وسكون السين اجراء للوصل
بحر الوقف للوزن اي نجسه صاحب التتمة
اي حكم بكونه نجسا قال الجويني ما من بطنه
نجس وطاهر ما جري من ماء لهوته
اي قال الجويني ما كان خارجا من بطنه
اي معدته نجس وما خرج من الفم طاهر
ولو من لهوته وهي اللحمية المعلقة في سقف
الحلق والضابط ان ما خرج مما نزل عن

مخرج الماء نجس وما نزل مما خرج عنها طاهر
وعند الشك الاصل الطهارة كما قال ع ش
عليه السلام ويعرف كونه من المعدة بخو
صفرة ونص كاف متى ما صفرة وحدته
فانه قد جري من ماء معدته اي وقد نص
الحوارزمي في الكافي علي انه متى وجدت
صفرة في ذلك الماء فهو نجس لكن يعرف عنه
لمن ابتلي به وانكثر في الملبوس وغيره
ولا يغوص من لمسه لغير حاجه ولو شرب
من طاسة وصب باقيها في ماء قليل او
اكل من طعام يعرف عنه وان صب ذلك
الطعام علي غيره وانما قال بنجاسته لان
صفرة تدل علي انه من ماء معدته
وهو النجس اتفاقا حيث لم تكن صفرة
فهو طاهر علي الاصل وقيل ماء بطنه ان
نام لاذمه بان يري سائلا مع طول
نومته اي وقيل علامه كون الماء خرج من
بطن النائم حتى يحكم عليه بكونه نجسا ان
يلزم خروجه ذلك الماء للنائم وان طالت
نومته والماء من لهوة بالعكس ايته
من بله شفة جفت بريقتة اي والماء الخارج

من

من اللهاة والقم بعكس سابقه فعلامته الانتفاع
عن طول النوم ثم قال ايته اي علامته انقطاعه
وعدم ملاذمته وهو بالجرب بدل من العكس
وبالرفع مبتدأ خبره من بله الخ اي من بل بذلك
الماء شفة جفت شفته بريقتة اي مع ريقته
وفي نسخة بنومته ونسخة ثالثة بخرقته
اي في استغراقه في النوم اي علامته كونه من
القم لان المعدة امرات انقطاعه عند طول
المنام وترطيبه الشفة اي بقاء الرطوبة عليها
كما ان علامته كونه من المعتدة بقاءه سائلا
مع طول المنام وعدم ترطيبه الشفة الجافة
وبعضهم ان ينم والراس مرتفعه علي
الوسادة فذا ظهر كريقته اي وقال بعض
العلماء اذا نام الشخص والحال ان راسه
مرتفع علي وسادة او نحوها فهذا الماء الخارج
من فمه طاهر كالريق لانه ما من المعدة
لا يخرج مع انخفاضها وعلو الراس وانكر
الطب كون البطن ترسله بوليث المنفى
افتى بطهرته اي اهل الطب انكر واكون
الماء الخارج من فم النائم من معدته ولو مع
عدم علو الراس فيكون طاهرا وقال ابو ليث

الحنفي انه طاهر اعتمادا على قولهم وحكي عن ابي
حينفة ومحمد وقد راي عكسه **تنجيسه المزني**
فيلعم عنه رجس كقيته اي ان المزني اعدا صفا
الشافعي اعتقد عكس ما قاله الحنفي وهو تنجسه
مطلقا لقوله تنجسه بدل او عطف ببيان من
عكسه منصوب برائي الذي فاعله المزني
والحاصل ان الماء السائل من فم الناي قال ابو
اليث انه طاهر مطلقا وقال المزني نجس مطلقا
والمعتمد التفصيل وهو انه ان خرج متغيرا
بصفرة مثلا دل على انه من المعدة وانه
نجس لكنه يعفى عنه في حق من ابتلى به كما
مروا فطاهر وهذا التفصيل قال به
المتولي والجويني ثم قال **فيلعم** اي قال المزني
ان البلغم الخارج من الفم نجس مطلقا وهو
ضعيف ايضا والمعتمد التفصيل وهو ان الصاعد
من المعدة نجس والنازل من الراس واقصى
الحلق والصدر طاهر كما قاله الرشيد ويعفى
عن الصاعد من المعدة من ابتلى به في الثوب
وغیره وان كثر كدم البراغيث قال ع ش
ومن البلغم الطاهر ما لو اكل شيء نجسا
او متنجسا وغسل ما ظهر من الفم ثم خرج

منه

19
منه بلغم من الصدر فانه طاهر لان ما في البطن
لا يحكم عليه بانه نجس فلا ينجس ما امر عليه
ولاننا لم نتحقق ضروره على محل مرت النجاسة
عليه لاحتمال ضروره في محل اخر والتخامة كالبلغم
في جميع ما مر حرقا بحرق وهي بالميم والعين
وقيل الثاني لما من الراس من دام هذا به مع
قولنا نجسه في حقه قد عفو عنه كبتثرته
اشار لما قلناه مرارا من ان من بلي بالبلغم او
بسيلان الماء من فيه عفى عنه في حقه اذا كان
نجسا كما عفى عن دم البراغيث والبثرات وسلس
البول وغيرها كثيرا كان او قليلا في ملبوسه
او بدنه او غيرها ولا يعفى عنه في حق من لم
يبتلى به اذا مسه بلا حاجة وليس من ذلك
ما لو شرب من انا فيه ماء قليل او اكل من طعام
ومس المعلقة مثلا بقمه ووضعها في الطعام
فلا ينجس وللغير الاكل مما ذكر وان اصاب
من الذي بقى شيء على غيره وقد مر **والدم**
في اللحم معفو كذا نقلوا في فقبل غسل
فلا بأس بطيخته اي ان الدم الباقي على اللحم
وعظمه نجس معفو عنه من غير غسل وان
تغير المرق به تغيرا كثيرا سواء كان واردا او موردا

علي المعتمد فقبل غسله له لا ضرر في طبعه
بل الأولي أن لا يغسل لأنه إذا غسل ينقضي
العفو عنه ولا بد حينئذ من صفاء الغسالة
إلى أن يتعسر أو يتعذر صفاءها فيرجع
العفو عما بقي بعد ذلك وإن غير المرق
وإردا كان أو مرورا وليس من الغسل
مالوا نفجر الإمام معاء مثلا علي اللحم فغسله
من أجل ذلك لأن هذا يكفي فيه نظافة
الخاسنة التي أصابت اللحم حيث لم يتعرض
في الغسل لازالة الدم نظير ما قيل في الثوب
المغسول وفيه دم البزاع حيث من أن
تعرض لازالة الدم فلا يعفى عن الأعماء
أو تعسر منه وإن تعرض لازالة الوسخ
فقط أي بدون تعرضه مع ذلك لازالة
الدم عفى عن الدم مطلقا وكذا يقال في كل
خاسنة عفى عنها فلا يضر الأجنبي إلا إذا كان
تعديا أو قصد به إزالة التها في اليد من طها
رتها لا انتفاء العفو باختلاطها بذلك
الأجنبي فاعرف في هذا الضابط في جميع
مسائل العفو والله أعلم **وثيق شيراز**
له يسمع بما ذكرناه بل عدم واجب

تطهير

تطهير لحنته أي أن الشيخ الشيرازي لم يقل
بالعفو عن دم اللحم الذي ذكره الأصحاب
وقال يجب تطهير اللحم منه وإن لم يختلط
بأجنبي وهو ضعيف والمعتمد ما ذكره أولا
وحامل في قتال سيفه بدمه عند الضرورة
قد افتوا ببسوته أي من كان يقاتل قتالا
مباحا إذا تلطخ بسلاحه سيفاً أو غيره ولو
كثيرا بدم وكان يخشى علي نفسه أو ماله
أو بضعه وكذا لو كان ذلك للخير حيث وجب
الذب عنه لو القاه تباع له الصلاة معه لكن
مع وجوب القضاء فالمراد بالضرورة الحاجة
رأي الإمام إذا سيف تلطخ أن يده يده في
قرب خوف ضيعته أي اعتقد إمام الحرمين
إذا تلطخ السيف بدم لا يعفى عنه بأن كثر
إذا لم يحتاج إلى أمساك ذلك السيف أنه يجوز
له أن يستمر حاملا له في الصلاة إلى أن يده
في قرب تحت ركبته من غير حملان لذلك القرب
ويغتفر له حملانه هذه اللحظة لأن في طرحه مجرد
الأم من غير أن يده يده تعرض لأضاعة
المال ولكنه يقضي على المعتمد وإن قال الإمام
بعدم القضاء أيضا بخلافه من وقعت عليه خاسنة

فانه لا بد من ازالتها حالا قبل مضي زمن الطمأنينة
ولا بطلت صلاته اذ لا ضرورة الى اغتفار حمل
النجاسة زمنها مع الامن واعلم ان هذه المسئلة
غير التي قبلها لان هذه فيها امسالك مع عدم
الحاجة بخلاف التي قبلها ومفهوم من هذه عدم
البطلان في التي قبلها بالاولي وقال الروياني
في هذه بالبطلان لامسالك مدة الدس مع عدم
الضرورة لكن ما قاله الامام هو المذهب والمعتد
من حيث عدم بطلان الصلاة وان كان ضعيفا
من حيث عدم وجوب القضاء لان المعتمد وجوبه
ولم يجب طرحه حالا كما ذكرناه في امن
زرق المكابحة اي ان السيف وغوه اذا
تنجس مع المقاتل وانتفت حاجته الى حمله
في الذب عن نفس او مال او بضع قال الامام
لم يجب طرحه حالا اذا خاف عليه الضياع
او سرقة بل له ان يدسه في القراب الغير
المحمول له ولا تبطل صلاته بامسالك بلا طر
له الي ان يدسه وتجب الاعادة على المعتمد
كما مر وليس الحامل للسلاح المذكور مثل
من كان في الامن وقد زرق المكابح الميم و
تشديد الكافي نوع من العصافير والمراد

ان المصلي اذا زرق على شيء من ثيابه مطلق
طيرا واصابته مطلق نجاسة لا يعفى عنها فان
نجاها حالا قبل مضي زمن الطمأنينة استمرت
صلاته على صحة وان مضى زمن يسع الطمأ
نينة مع عدم تنجيثها ولو مع عدم العلم بها
بطلت صلاته ولا يغتفر له زمن التنجيس
لانه آمن فلا ضرورة الى هذا الاغتفار بخلاف
المقاتل فانه نشانه عدم الامن وشان الاول
الامن فلا يغير الحكم لو تغير الحال بحال من لا
حوال **وتابع اللص ان يعد على نجس**
له الصلاة تخوف عند شدته اي ان المصلي
فرضا او نفلا اذا اعتراه عارض اقتضى مشيه
اغتفر له ذلك في صلاته كالحص سرق نعله
وشدة خوف وخطف متاعه وشرور بهيمة
او عبد او خوف صايل او حرق او غرق او
غير ذلك فاذا مشى على نجس فانه يعفى
عنه ان كان جافا وفاقرة حالا ولم يعتمد
وطئها ولا بطلت صلاته وان ضاقت الوقت
نعم في شدة الخوف لا تبطل صلاته في وطئه
نجاسة ولو عمدا وان لم يفرقها حالا او كانت
رطبة حيث اضطر لذلك كله وعليه ح

الاعادة وان زال عذر من ذكر ان الصلاة
مستقبلا ولا اعادة عليه اذ لم يكن وطئ
نجاسة عدا وان خاف فوت المبيت بعرفة
قليل يغتفر له المشي في الصلاة ايضا والمعتد
انه لا يغتفر بل ان كان لم يحرم بالنسك
يقدم الصلاة حيث ضاق وقتها وان اهرم
به ترك الصلاة راسا ولو اوقات التحصيل
النسك كخاطف نعله حال الصلاة له في
سعيه خلفه اتمام قربته اي نظير اللص
المذكور في اغتفار الهرولة ووطئ النجاسة
حال الصلاة من خففت نعله في الصلاة
فله اتمامها مع سعيه ووطئه النجاسة
على ما مر انفا فان اتي بصياح خلفه بطلت
ان الجبان لمن يسطو بصيحته اي ان المقاتل
او تابع اللص او من خطفت نعله وكذا كل
من عذر في تنوالي الخطوات في صلاته وان
عذر بما ذكر لا يعذر في الصياح فان اتي
بحرف مفهم او بحرفين وان لم يفهما بطلت
صلاته مع العلم والعهد ومع الجهل او سبق
اللسان او شيان كونه في الصلاة او ظنه
فراعه منها يعذر في ست كلمات عرفية

فاقل

فاقل لا في الاكثر زيادة علي سلامه ساهيا لو
وقع والفرق ان الصياح يكون من الجبان فلا
نفع له فلذا لم يغتفر منه شيء بخلاف الهرولة
بهيمة شردت او عبده فله في عدوه خلفه
الا بما بر كعنته اي ان المصلي اذا شردت بهيمته
او هرب عبده او حدث له امر اقتضى الهرب
كخوفه من ظالم او صاحب حق مع اعساره
او غير ذلك فله ان يهرول ويسرع ويوالي
الخطوات وله ان يومي للركوع والسجود بحسب
طاقته ولا اعادة عليه كالمصلي في شدة الخوف
سواء بسواء ولا قضاء وفي الصياح ووطئ
النجاسة ما مر انفا من غير فرق بين الجميع
فالكل سواء بشرط خوف وان يامن سلامته
ولم يري ضررا يصلي ببقعته اي انما يجوز
له ما تقدم ان خاف شيئا ما ذكر ومتى امن
ولم يخش ضررا اتم صلاته في مكانه
والاذن ان تحرت والبعض متصل به بدوها
جوز الزوال قلته اي اذا شقت الاذن او قطعت
من جانب وبقيت متصلة من جانب اخر ولو
كان المتصل بها دقيقا جدا ثم التصقت بنعله
او بدونه وكان الالتصاق بحذرة الدم جوزت

العلماء الالتصاق بذلك الدم والصلابة معه من غير
اعادة فهو من الدم المعفو عنه وان كان كثيرا ومثل
الاذن في التفصيل المذكور سائر الاعضاء ان
كلها التصقت من بعد ما فصلت في الرافعي
قطعها حتم وروضته اي اذا انقطعت الاذن
راسا بان لم يبقا منها شيء من صلابة اصلها التصقت
بجدارت الدم قال الرافعي قطعها حتم قبل النجاسة
الميان من ~~حتم~~ حرم وقبل وجوبه لعدم عفوه
عن الدم الذي التصقت بسببه ولو قليلا لعدم
الحاجة ولتعد به به وهذا محمله حيث لم يجز
محذور رتيم ولا فلا يجب القطع اتفاقا ووافقه
النووي في الروضة ومثل الاذن بقية الاعضاء
وليس للدم بل تفريع ذال على ان الميان
كفر لا كيتته اي ان وجوب القطع الذي
قال به الرافعي ليس لاجل كون المصل اذا لم
يقطعها يكون حاملا للدم لان الدم يعفو عنه
في المسئلة السابقة فكذا في مسئلتنا يعفو عنه
وانما وجوب القطع بناء على ان المنفصل من حي
نجس ولو كانت ميتته طاهرة فاذا كانت الاذن
انفصلت فهي نجسة فاذا عادت للاتصال
تبقى على نجاستها فيجب قطعها لئلا يكون

حاملا

حاملا للنجاسة هكذا قال المصنف وقال غيره يصح
كون القطع واجبا على كلام الرافعي ولو قلنا
بالمعتمد وهو ان المنفصل من حي كيتته وميتته
الاذني طاهرة والمنفصل منه في الحياة طاهر
وانما وجب القطع لان محل كون الدم معفوا
عنه ما لم يتعد بالتلطيخ به وهذا قد تعدى
بلصقتها مع كونها بالانفصال بالكلية صارت
اجنبية فلا يعفى عن شيء من دمها قليلا او كثيرا
ومع ذلك كلام الرافعي وعدم التورك عليه
في الروضة ضعيف والمعتمد عدم وجوب
القطع والعفو عن الدم لانه الحاجة والميان
من حي كيتته فلا داعي للقطع راسا ومثل الاذن
غيرها من باقي البدن **صحب العراق**
لهم نص يساعد هم في الام من سبته
عيدت بالحنه فقلعها يعنى ولو ثبتت
والمذهب الوجه لادع بسنه اي اصحاب
الشافعي من العراقيين لهم نص من كلام الشافعي
في الام يساعد هم على ان الاذن لو ابينت
كلها التصقت يجب نزعها ان لم يجز محذور
تيم كما قال الرافعي وذلك النص هو انه من سبته
اعيدت اي من قلعت سبته ثم اعادها ونسخت

واجب
خ
قالوا

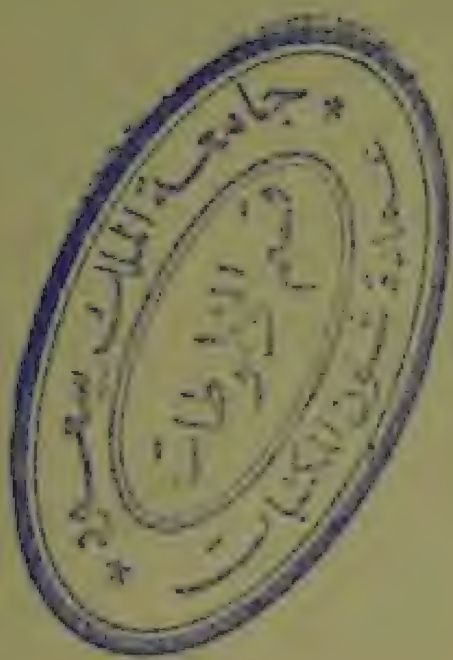
رودت ابر ردها صاحبها اللحم الاسنان فالتصقت
بها واستمسكت فقلعها واجب وان ثبتت
عليها اللحم واستمسكت به وثبتت كما
كانت عليه اولاهي لم يجزى محذور تيمم
فان كان هذا نص الشافعي في الام في
السن فلتنقس الاذن عليها اذ لا فرق وقد
علمت ان الحكمة فيما امر بالتفريع علي ان الممان
من هي كغوث اي نجس كالغائط لا يكتسبه ثم قال
الناظم والمذهب اي الذي انحط عليه مذهب
الشافعي الوجه اي الوجهية الذي تقتضيه
القواعد الشرعية انه لا يجب قلح كل من
السن والاذن ونحوهما بل دعه اي اتركه
متصلا بما اتصل به لان معتمد المذهب ان
المنفصل من هي كبيتته وميتة الادمي طاهر
والدم معفو عنه فلا وجه للقطع الذي قال
به الرافعي ولا له وللقطع الذين قال بهما
العراقيون وجبر كسر **بعظم الميت** **مقتدر**
كما برعضوه من عظم كلبته **هـ** ان لم يجد
طاهرا او ناله عطب **هـ** بنزعه او اذا صلى
بعظمته اي اذا انكسر عظم الادمي واحتاج
الي وصله بعظم اجنبي اغتفر له وصله بعظم

ميتة

ميتة ولو ادميا او نجسا مغلظا او غيره مع مراعاة
الترتيب فيقدم عظم غير الادمي الطاهر ثم
النجس الغير المغلظ ثم المغلظ ثم الادمي فلا
يجوز الانتقال الي مرتبة الا عند فقد ما قبلها
فلو تعدى وانتقل عامدا عالما مختارا في حال
تكليفه وجب النزح ان لم يخف ان يناله عطب
اي هلاك او اذي اي محذور تيمم اي ما يباح
للتخفيف منه ان يتيمم من غير الهلاك والا
فلا يجب كما لا يجب النزح لو فعل ذلك وهو
غير مكلف او فعله مكرها او مختارا جا هلا
معذورا او كان الفعل في مرتبته وان لم يجزى
من نزعه محذور تيمم في كل ما بعد الا وحيث
لم يجب نزعه صحت صلاته وان كان ذلك
العظم نجسا من مغلظ وصحت طهارته
ولم ينحس الماء بعد وره على العظم ولو
قبل التمسكه اللحم والجلد ولا الرطب
اذ الاقاه ولا تبطل صلاة حامله بخلاف
حامل المستحضر فان صلاته باطلة كذا قالوه
والاحوط التسوية بينهما وخياطة الجرح
بخط نجس ودواه بدواء نجس كالجبر في
تفصيله المذكور ومتى وجب النزح وامتنع

منه نزع الحاك قهرا لا الاهاد الا ان امن ضررا
واذا مات حرم النزع فرع وصل المدة شعرها
بشعر طاهر من غير ادبي باذن الزوج جاز
ان كان انفصل منها وهي في عصمته او كان
من غير ادبي وبدون اذنه او بما انفصل
منها وهي في غير عصمته او كان من ادبي
غيرها حرام كحرمة وصلها له بشعر غيبس
او ادبي ولو من نفسها كذا نقله عطية عن
الرشيدى وهو مسام حيث انفصل منها
قبل حلها له اما بعد حلها له انفصل
منها فهناك قول بحل وصلها له باذنه ما
دامت في عصمته وقال بعضهم بحرمة الوصل
مطلقا اخذوا من حديث لعن الله الواصلة الخ
وعمل التفصيل على حل النظر وعدمه
واعتمده جمع والوصل بنحو حرير حلال
اتفاقا بدون شروط **ورقم طفله بالوشم**
في صغره مكره قلته قيسا لعلته الوشم
غرز الجدة بالابرة ونحوها حتى يخرج الدم
ثم يذرع عليه نيلة او نحوها ليسود عله او
يزرق او يخضر فان فعله مكلف مختار عالم
بالتحريم بلا حاجة وقد رعى ازالته بلا
مذور

مذور تيمم لزمه ازالته ولا فلا فاذا فعل له في
صغره او فعله مكرها او جاهلا بالتحريم مذكور
او خاف من ازالته مذكور تيمم فلا تلزمه ازالته
رشيدى وكذا من فعله لحاجة التداوي وقد
ذكر المصنف لعدم العفو شرطين بطريق
المفهوم لا الصراحة وهما عدم الصغر وعدم
الاكراه وبقي ثالث وهو ان لا يخاف مذكور
تيمم من ازالته ورابع وهو ان يكون لغیر حاجة
التداوي وخامس وهو ان يفعلها العالم بالتحريم
او الجاهل الذي لا يخفى عليه ذلك اي من رقم
طفله اي وشمة وشما يشبه رقم الكتاب
في حال صغر ذلك الولد وبالأولى لو رقم
الصغير نفسه او رقمه اجنبى لمكره اي
حكم ذلك الرقم حكم رقم المكره المعلوم من
خارج عدم تكليف المكره بازالته وسيصرح
به فيما سيأتي والمراد ان المصنف قاس الصغير
على المكره المنصوص عليه لوجود العلة في
كل وهو عدم التكليف في كل فالعلة في عدم تكليف
المكره محققة في الصغير وهي ان كلا غير معتد
بفعله وفي الحديث رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ
وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ



وفي رواية الله تجا وزعن امتي الخطاء والناس
وما استكرهوا عليه او كما قال في مثل الطفل
ذكر كان او انثي المجنون والمغمي عليه والنائم لا تحسب
في ذلك **ومن اكرهه على وشم فقد عذروا**
له الصلاة بلا كشط جلدته هذا هو الحكم
المقيس عليه وحاصله ان المكروه على الوشم
معدور في ذلك الوشم له ان يصلي معه ولا يكلف
كشط جلدته لتزول نجاسة الوشم وهي
الدم المتنجس وان قدر على ازالته بلا محذور
تيمم وما قيل في المكروه يقال في الذي وشم في
في حال صباه حرقا يحرق لا تشتراكهما في
العله ومثله **ومن وشم مجنونا وفي الزخاير**
هذا الفرع مستطوره نعم الزخيرة فاحفظ
في زخيرته اي ان هذا الفرع المتقدم وهو
عدم وجوب الكشط للوشم على المكروه مستطوره
اي مستطوره اي مكتوب في كتاب الزخاير للقاض
مجلي نعم الزخيرة هذا الفرع المذخور في
زخيرة الزخاير فاحفظ عليه واعمل به
لوجوده في زخيرة مجلي **وكافر في زمان**
الشرك دق له جده فبعد اسلامه مره
بكشطته اي ان الكافر اذا دق في زمان الشرك
له

له اي ان فعل به الدق وهو الذي سماه بالوشم فيما
سبق وفي نسخة به اي اوقع الدق به اي ببذنه
ولم يكن دقه لعله وكان ذلك في حال اختياره
وعقله بعد بلوغه مره بكشطه اي لا يغفر عنه
لتعديده به لانه مخاطب بفروع الشريعة ولا
يقال يغفر له ما قد سلف لان ذلك في المعاصي
التي انقطعت وهذا معصية باقية هذا حيث
لم يخشى محذور تيمم ولا غفر عنه ومع ذلك اعتمد
ع شئ عليهما والعفو عنه في حق الكافر بعد اسلامه
وان لم يخشى محذور تيمم **كسالم راقم اذا وضوء**
له هه ولا صلاة ولا غسل بصحته يعني انه اذا
اوجبا فيما مر كشط وشم الكافر لانه كالمسلم
المكلف المختار **ملا الذي** وشم الحاجة في انه
اذا لم يكشطه مع قدرته عليه بدون محذور
تيمم لا يصح منه وضوء ولا صلاة ولا غسل لانه
نجس غير معفو عنه نجس ما مر عليه وقد
علمت ضعف الحكم في وشم الكافر وان كان حكم
المقيس عليه وهو وشم المسلم مسلما فالمقيس
ضعيف والمقيس عليه معتمد **ثم الصحيح وجوب**
الكشط فيه ولمره هه يرا العلاج سوى القرا
بتوبته يعني ان الصحيح عند المؤلف وجوب

كشط الكافر الذي اسلم لو شمه حالاً ولم يد
اي يعتقد جواز التاخير من غير كشط مدة
زواله بالعلاج والمداواة سواء الفرا وهو
البغوي فانه قال يكفي نيته كشطه بالمعالجة
مع اخذه في اسباب ذلك بان صار يعالج بالفعل
فتنقطع معصيته وتصح صلاته بمجرد ذلك
وغيره يقول لا تنقطع معصيته بذلك بل لابد
من الكشط بالفعل حتى يتحقق خروجه
من المعصية حتى تصح توبته ومع ذلك
المعتمد عدم وجوب الكشط وان لم يجنثى
محذورين فان خشيه لم يجب اتفاقاً وكذا
المعتمد عدم وجوب ازالته بالدواء اي ولو
بلا مشقة ومكره **وضعوها عظما به نجسا**
ككره وضعوها وشما بو جنته يعني ان من
كسر عظمه وقدر على طاهر عوضه وعدل
عنه الي نجس قهراً عنه كالمكره على الوشم
في وجنته بفتح الواو ما ارتفع من الخد ومثلها
غيرها والجامع ان كلا لا تجب عليه ازالة النجس
بل هو معفو عنه في حقها سواء بسواء بلا
فرق لعدم تعمد هما الفعل **ومن خشى قرحة**
بالدم فالتحت **فنه شقها حتى كوشمته**

يعني

يعني من ملا قرحته اي جرحه دماً جنبياً فالنجم
او خاطمه بخيط نجس او دواءه بدواء نجس
فالتحت فنقص النشاف على المعلوم من خارج فيه
شقته حتى اي واجب لازالة النجاسة كما يجب
كشط الجلد للوشم فتم خبر عن شقها وانث
الضمير نظراً للتعبير بقرحة ولو ذكره كافتلنا
نظراً لكونها جرحاً جازماً وهذا والمعتمد انه يجرى
فيه مامد في الوصل بعظم نجس من التفصيل السا
بق عداً بحدف من غير فرق وك الحصة حكمه
ايضاً كالجبر بعظم نجس فان قام غيره في مداواة
البدن مقامه لم تصح الصلاة معه واذا لم يقم
غيره مقامه صحت ولا يضر انتفاخها وعظما
في المحل مادامت الحاجة قائمة ولها نفع ويجب
نزعها بعد انتهاء الحاجة والنفع بها فان تركها
بلا عذر ضرر ولم تصح صلاته ولا يضر اخراجها
وعود بدليها كما لا يضر تغيير اللصوق المحتاج
اليه وان بقي اثر النجاسة من الاول عن شئ اي
في المحل اما الخزقة التي يربط فيها ان كان الدم
الذي عليها قليلاً عداً عفو عنه مطلقاً وان كان
كثيراً لا يعفو عنه اذا عيدت بعد انفصالها
لنحو تغيير الحصة اما الموجود على الخزقة قبل

انفصالها عن الكي لنحو تغييرها في عفو عنه ولو كان
كثيرا كما نضوا عليه في خرقته اللصوق للمحاجة
المقيس الكي عليها في كلام ع ش فلا توقف في
الكلام اصلا خلا فامتن قال بالعفو عن الكثير مطلقا
ايضا نعم يعفو عن الدم الذي على نفس الكي وعلي
ما يتبلي بسبلانه منه اليه مطلقا قليلا كان او كثيرا
لانه حاجة كدم الفصادة وروث طير على حصر
المساحد ماؤه في العفو عنه خلا في من مشقته
يعني ان روث الطيور وبولها على حصر المساجد
او ارضها او غيرها من يقية الامكنة اتفقت
العلماء على العفو عنه بشرط ان لا ينجس به
المنشئ عليه او مماسته وان لا تكون هنا رطوبة في
احد الجانبين نعم ان لم يجد معه لا عنه غيره
كالمنشأة المصحفة به في مطهرة المساجد عفى
عنه مع الرطوبة وان يشق الاحتراز عنه
واما عموما للمحل فليس بشرط والمداد به عند من
شرطه مشقة الاعتزاز والمداد بالمشقة عموم
المحل الذي تعلق قلبه بالصلاة فيه بان قصد
مكانا من المسجد ليصلي فيه ولم يعلم ان فيه
زرق طيور فبعد استقراره فيه وجد حوايه
فذلك فانه لا يكلف تحري غير ذلك المحل فلو

صلي

صلي كيف اتفق شرفي اثناء الصلاة وجد تحت
رجله شيئا من ذلك فتخفى عنه فورا الي غيره حيث
وجد خاليا منه يسهل التحول اليه صحت صلاته
وان تباطئ بطلت ومن راي في محل سجوده شيئا
من ذلك امتنع عليه السجود عليه ان تيسر له
السجود علي غيره لانه ح يكون متعمدا او شرط
العفو عدم التعمد اما لو لم يتيسر له التحول
الي مكان حال عنه فلا يضرا استقراره عليه في
الاولي ولا السجود عليه في الثانية ولو كان
التحول عنه يؤدي الي تقاطع صفوف المقتدين
وعدم اتصالها لوجود فرجه فيها زرق الطيور
او يؤدي الي عدم اكمال الصف الاول فالاول
كان عذرا في عدم التحول وفي الصلاة عليها
لعدم التيسر الشرعي في التحول عنها فيعفى عن
الصلاة عليها مع الجفاف من الطرفين وقيل
لا عفوج ولو وجد في اثناء صلاته تحت رجله مثلا
زرق طير مع الجفاف من الطرفين وجب تنجسها
فورا ولا بطلت صلاته ان وجد مكانا خاليا عنها
وامكنه تنجسها الي اليه ولم ينحها فورا وكذا
لو راي بعد ما دخل في الصلاة في محل يريد
السجود عليه ما ذكر امتنع عليه السجود عليه

ان تيسر السجود على غيره كما نقله المحقق عن
عن بعد مكان نقل عن الرشيد ان شرط العفو
عموم المحل الذي تعلق قلبه بالصلاة فيه قبل
اضطلاله على ما فيه فاذا اضطلع على زرق
طير فيه بعد استقراره عليه لا يجب التباعد
عنه الا ان سهل عليه التباعد عنه بلا تقاطع
الصفوف ولا تنقيصها وهو المأمور به والعفو
لاجل مشقة الحال فخرج عن ذلك فعلم انه لا
يعفى عن زرق الطيور في بدن ولا شيء ملبوس
رطبة كانت او جافة الا ما تقدم من العفو
عن وليم الذباب والقمل والبراغيث والنحلة
والدبور والصرصر وغو ذلك مطلقا وتقدم
العفو عن زرق الطيور في الماء الذي يشق صوته
عنه اذا لم يغيره كبركة وساقية ودلو لا غوايية
مما جرت العادة بحفظه عنه ولا في نحو ما يلح لاث
العادة جرت في حفظه نعم يعفى عن زرق الطيور
ايضا في نحو غنطة وبرغل اذا لم يعلم به ويتركه
او كان يشق عليه تنقيته فيعفى عما شق من
ذلك لمشقة التفرغ عنه كذا النووي وابن العبد
قد نقلناه اطبا قههم كابي اسحاق قدوته
يعنى ان يحيى النووي وابن دقيق العيد قد نقل

كل

كل واحد منهما اطباق الامه على العفو عن زرق
الطير في المحل بالنسبة للصلاة بالشروط المارة
كنقل ابي اسحاق قدوة ابن دقيق العيد اي
شيخه وهذا الحكم اي الاطباق المذكور اي اقتدير
به ابن دقيق العيد في هذا الحكم اي في نقله واجماعهم
عليه او فيه وفي غيره قال النووي **لان عامدا**
وطئت هـ اي في الطواف لساع في نسكته
يعنى ان النووي قال في مناسكه انه يعفى عن
زرق الطيور في الطواف او غيره لان تعمد
المنشي عليه والا فلا يعفى عنه في حق الطائف
اذا كان ساعيا عليه لتأديه نسكه اي اعمال
حجه وكذا صلواته مع عدم طهارة مكانه لان
شرط العفو عدم التعمد فمع التعمد لا عفو وقد
علمت انه لو عم زرق الطيور المحل ولم يتيسر
له العدول الى غيره عفى عنه في المشاة ولو
رطبا وكذا في المطاف اما في الصلاة فكذلك
بشرط كونه جافا وجفاف ما مس به وذلك
واضح مما مر **فالطيران نزلت في مسجد تركت**
ولم يجب طردها من فوق زرقته اي حيث
قلنا بان الطير يعفى عن زرقها في المساجد
او غيرها فاذا نزل طير في المسجد حرم

تنفيره كما قاله الناظم ونقله عنه المحشي قال
وان علم انه يبطل فيه ويذرق ولا يجب تخية
فراخه من المسجد ولا من غيره ولعل الحرم
مخصوصة بحرم مكة وخوه دون مساجدنا
بدليل اخر كلامه انتهى **وان به عشتت**
في عشها تركت **لفرعها ابيض حال**
حضنته اي ان عشتت الطير في المساجد تركت
في عشها وجوبا في نحو الحرم المكي وجوبا في غيره
فلا يتعرض لها عند تربية افراخه بل يحرم
حيث خشى الهلاك واضاعة المال ولا عند
حضنها لبيضها بل وكل قبل ذلك لغير عرض
تنزیه المساجد من زرقها المعفو عنه اما
له فيجوز حيث لم يلزم تفريق محرم ولا اضاعة
مال ولا كانت في حرم مكة هذا ما اعتقده والعبا
يرمتباينة **وهكذا ابن دقيق العيد ضعفه**
وقال لهم اجمعوا فاحكم بصحته اي قال
ابن دقيق العيد بمثل مقالتي من ترك التعرض
للطير في المساجد اذا عشتت فيها
بنفسها ونقل الاجماع عليه فاعتقد صحته
اما تربية الطيور في المساجد فحرام وان قلنا
بطهارة بولها وروثها بناء على طهارتها

من

من مأكول اللحم لان تنزیه المساجد عن
المستقذرات الطاهرات واجب ما حل في حرم
منه **فمحترم** **عن المطاف** فلا تقضي بنفرتة
اي اذا حل الطير في الحرم المكي فهو محترم يحرم
التعرض له فلا تحكم بتنفير عن المطاف او غيره
لاجل تنزیه الحرم من قذره لانه معفو عنه
فلا داعي لتنفيره مع كونه محترما يحلوه في
الحرم ولا بصيد **وان تقتل حمامته** **قد**
اسات فاعطي شاه فديته اي لا يكت منك
عصيان بتنفير صيد الحرم او قتله لاحترامه
بحلوله في الحرم فان تقتل حمامة من حرم مكة
المسجد او غيره فقد اسات اي ارتكبت محرما
وعليك ان تعطى فقرا الحرم فدية ذلك الصيد
علي ما هو مفصل في كتب الفقه تنقمة قال الشر
ولا يتوهم من عدم التعرض للطير في المساجد
انه يجوز ادخاله فيها او تربيته فيها وان قلنا
بالضعيف او مذهب الغير من طهارة روثها
لان تنزیه المساجد من المستقذرات الطا
هرات بالاجماع واجب كالبراق والمخاط وغيرهما
فما بالك بزرق الطير وعفشه بل المراد انها
اذا عشتت بنفسها لا يتعرض لها انتهى

بالمعنى مع زيادة ايضاح وبه تعلم حرمة شرب
الدخان المعروف في المساجد كما كنا نسمعه من فواه
المتشايخ وان حفظ رماده في وعاء ورماه خارجه
معلمين بان الدخنة تبني على حيطانه وهي وان
كانت قليلة الا انه اذا انفتح باب الحل تصير
كثيرة وتبني فيها الاوغام على ان المساجد
تصان ولوعن القليل ولو كبرقة مع انها قليلة
واذا جفت انمى اثرها فكيف بالذي يبقى سواده
وقذره ورائحته الكريهة ولا يغتر بقول من
جوزه فانه جاهل لا سلف له الا فعل الاسفاه
مثله والله اعلم بالصواب **طين الشوارع**
عفوان تناثر مائه اصابه دوت ما يعزب
لسقطته اي طين الشوارع الخمس يقينا
ولو باخبار عدل لرواية او فاسقة او صغير
ولكن وقع في القلب صدقه يعفى عن قليله عرفا
وللمتشكوك في كثرته حكم القليل سواء اصاب
الشخص من الشارع او من شخص اصابه لكن
اعتمد على عدم العفو عما تطاير عن ظهر الكلب
منها او من غيرها ولو حال انتفاضها خلافا لمن
قال بالعفو وحل العفو ان كانت عين النجاسة
استهلكت في الطين بان لا ترعين النجاسة

اما

اما لو تميزت النجاسة عنه في رأي العين فلا يعفى
عن شيء منها كما سيأتي وكانت الاصابة به لا
بفعله بل بطريق نحو نعله او رابته او مارا
من ندوة نعله وكان القدر الذي اصاب الشخص
قليلا عرفا وهو كما في الثوب ما ينسب من اصابه
الي سقطه او كبوة وهي السقطة على الوجه
فعطفها على سقطه من عطف الخاص او قلة تحفظ
وضبط القليل بما يتعذر التحفظ والاحتراز عنه
غالبا ويختلف بالوقت فيعفى في الشتاء عما لا يعفى
عنه في الصيف وبالموضع فيعفى عما في الذيل ما
لا يعفى عنه في اعلا الثوب وبالشخص فيعفى
في حق الاغنياء لا يعفى عنه في حق البصير واذا
مشى في الشارع الذي به طين متيقن النجاسة
واصابه ثم مشى في اخر فتلوث منه يعفى عنه في
المكان الثاني ايضا اذا كان غير مسجد ولا فلا يعفى
عنه لان المساجد تصان عن النجاسات ويمنع
تلويثها بها ولو مشى في الخف حافيا عفى عن القليل
المتعلق بقدم الخف ولو مشى بلا نعل وكذا يعفى
عن قليل يتعلق بقدم من مشى في الشارع حافيا
بلا خف ولا نعل ولا يعفى عن الكثير ولو في البدن
او الثوب والكثير ما كان بخلاف القليل الذي

مرضاً بطله وذلك مثل الطين الذي تلوث به الشخص
حتى صار كل من رآه يعزوه أي ينسبه لسقطة في
الطين أو تنسأه له في التحفظ فلا يعفى عنه وإن
لم يكن حصل بسقطة كما أنه لا يعفى عما حصل
بسقطة ذات كائن قليل لعدم الابتلاء بالسقطة
كما ينبغي بطر ش الشارع عنه ولا فرق بين أن
تكون نجاسة طين الشوارع مغلفة أو لا ومثل
طينها ماؤها الذي رشت به أو نزل عليها بالمطر
ثمرة عليه الكلاب وراشت أو بالث واختلط
بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة فيعفى
عما أصاب منه ولو لم تتيقن النجاسة بالكيفية
المارة بل غلب على الظن النجاسة كغالب الشوارع
ففيها تعارض الأصل والغالب والمعتمد أن الأصل
الطهارة والمراد بالشوارع محل المرور الذي عمت
البلوي بالمرور فيه واختلاطه بالنجاسة
وإن لم يكن شارباً كدهليز بيته ودهليز
الحمام وما حول الفساق مما لا يعتاد تطهيره
إذا تنجس أما إذا جرت العادة بحفظه وتطهيره
فلا ينبغي أن يكون مراداً بل متى تيقنت نجاسته
وجب الاحتراز عنه ولا يعفى عن شيء منه ومنه
المساجد وممشاة الفساق التي يتوضأ منها

مواضع

37
ومواضع الوضوء وما جرت به العادة من طلوع
الكلاب على الأسبلة ورقادهم في محل وضع
الكيزان وهذا رطوبة من أحد الجانبين
فلا يعفى عنه كما قاله غ ش ورش الكل من
المحتمل يعزوه للثقة **هذا إذا استهلكت**
فيه نجاسة هـ وهو غلظاً فاحكاً نجفته
أي محل العفو إذا استهلكت النجاسة في طين
الشوارع بأن لم تكن عينها متميزة عنه ولا
مرئية فيه بل صار المجموع يقال له طين
متنجس أما لو بقي عين النجاسة متميزة
بلون أو طعم أو ريح فلا يعفى عن شيء منها
والطين الذي عوي غلظة أي نجاسة مغلفة
أحكم نجفته أي بالعفو عنه كغيره مما اختلط
بباني النجاسة فلا فرق بينها قرونة الكلب
والخنزيران **وقعت هـ في شارع أطلقوا**
عفو الطينته أي روثه الكلب والخنزير وكذا
بولهما وغيرهما بالأولي إذا وقعت في الشارع
واستهلكت فيه أطلقت أصحاب الشافعي
العفو عن طينه حتى تشمل إطلاقهم العفو
عن الطين المتنجس بالمغلظ المذكور بالشروط
المتقدمة كالمتنجس بغير المغلظ والماء كالطين

ان رثن الطريق به **هـ** او صبه غاسل من فوق
غرفته يعني ان الماء الذي في الشوارع من
المطر او الرثن كالطين ان لم تعلم نجاسته فلا
صل فيه الطهارة وان علمت بان مرت فيه
الكلاب وبالت اوراثت واختلط البول والروث
به بحيث لم تبقى عين النجاسة مرئية ولا
مدركا طعمها ولا ريحها فانه يعفى عما اصابه
منه ان كان قليلا ولم يكن بصنعته ولا من كبوة
وكان المحل مما يتبلي فيه بذلك كما مر ونقل
عن بعضهم العفو عن الوكف وماء المزاريب
كطين الشارع لعموم البلوي وعبارة الصفوي
ويعفى عن قليل بول السلس وغائطه او دم
المستحاضة وكثيره في الصوم اي فيحل صومها
مع احتمال كونها حايضة وعن لمس ما فرش
بالطوب المخلوط بالنجاسة ولو مع الرطوبة
بشرط غسله ونشدة الحاجة اليه لعدم وجود
حجر يقوم مقامه وعن الماء الساقط من السقوف
والحيطان المبنية به اهـ فعلم ان العفو عند
فرض تيقن النجاسة اما عند احتمالها واحتمال
الطهارة فالاصل فيه الطهارة وان نزل من
مزرب او صبه غاسل من فوق غرفته بان
يصبه من طاقة او يلقيه على الارض فينزل

من

من نحو ميزاب فيصيب المار في نحو الطريق عملا
بالاصل وهو الطهارة فانه **ظاهر** والبحث
عنه راواه **هـ** ضلالة تركها اولي لبدعته
اي فذلك الماء المصبوب المجهول الحال لا يجب
عليك غسله لانه ان كان نجسا عفى عما اصابه
من ان كان قليلا عرفا وان كان طاهرا فلا
معنى لوجوب غسل الطاهر واذا جهل
عليه الحال فلا تسئل عن اصله واحمله على
الطهارة كما هو الاصل في الاعيان والبحث
عن اصله طهارة ونجاسة ضلالة اي خلاف الاول
فتتركها اولي لبدعة البحث بدعة مذمومة
ففي الحديث ان بعض الصحابة اصابه ماء
الميزاب فسئل عنه هل هو طاهر او نجس
فنهى النبي صلى الله عليه وسلم صاحب الميزاب
عن اعلامة بذلك وقال له لا يخبرك كما في الحديث
هذا ولا يخفى ما في كلام الناظم لانه يتكلم على
المعفوات فخالط ذلك بالتكلم على ما اصله الطهارة
وكذا في كلام الشارح فانه قال بعد قوله فانه
ظاهر قطعا عملا بالاصل ولا يجزى فيه قول
تعارض الاصل والغالب فان اوله يناقض
اخره وليس يعفى عن الارواث ان بقيت

اعيانها قاله في اصل روضته اي لا يعفى عن
طين الشارع اذا كان عين النجاسة مرئية فيه
او طعمها باقيا فيه او ريحها مثبتة في الوجود فيه
لان عين النجاسة هي غير مستهلكة والعفو
عن غوطين المتنجس لا عن عين نجاسة متيقنة
الاصابة ومع الاستهلال لم يتيقن الاصابة
الا بالمتنجس غالبا ومع بقاء اوصاف النجاسة
يتيقن الاصابة بعين النجاسة كالبول ومنه
مالوا انتفض الكلب فلا يعفى عما اصاب من
ذلك لان المنفصل منه مثل نجس العين اصاله
وهو لم يستهلك في غيره حتى يقال بالعفو
عنه بل ما حصلت الاصابة لا بمحض النجاسة
فلا عفو كما قاله عث ورش للعقل فيها حال
عند كثرتها **والقول في مسجد قاض يسرته**
اي ان الناظر يقول للعقل هو لان اي مدخل
اي استنطت به بطريقة القياس على ثلاث
مسائل العفو عن النجاسة وان بقيت
اعيانها اذا عمت جميع الطرق كما ذهبت اليه
المالكية والثلاث مسائل التي قاس عليها اولها
اشار اليها بقوله والقول الخ اي قول العلماء
اذا عمر زرق الطير المسجد يعفى عنه قاض

هذا

هذا القول يسرته اي بان المشقة تجلب التيسير
ومنها ما لو عمت النجاسة الطريق فعدم العفو
فيه مشقة تكليف التحرز عنها فنقول باليسرة
وهي العفو كما قلنا في نظيرتها في مسألة المسجد
واشار الى المسئلة الثانية من المقيس عليه
بقوله كفارب الارض ان يعيش بنا فلة **في مسلكه**
عنه نعل بركسته اي ان الضارب
في الارض اي المسافر فيها ولو سافر قصيرا
اذا صلى النافلة وهو ماش فانه يعفى عن محاسة
نعله الطاهر اللابس له في حال صلاته للنجاسة
في مسلكه اي طريقه الذي عنته النجاسة
بشرط ان تكون النجاسة جافة وان يفارقها حالا
وان لا يتعمد المشي عليها وان لا يجد عنها معولا
يتيسر سلوكه كما في الحاشية اي فكذلك مسئلتنا
يقال فيها بالعفو بطريقة القياس على هذه
قال المحنشي وفي العبارة قلب وتساهل لان
الذي يعمر هو النجاسة لانفس النعل ويشترط
طهارة النعل ويعفى عن محاسة النعل في النعل
ابضا بالشروط المذكورة وفي نسخة في مسلكه
رجس بنعلته وهي واضحة فالباد للمصاحبة
اي رجس مصاحب لنعلته واشار للثالثة بقوله

ومحرم أرضه عم الجراد له **هـ** عليه وطئ ونفوا
اثار حرمنه أي المحرم إذا عم الجراد الطريق
المار به فلا حرمة عليه ولا فدية في وطئه عليه
وإن مات بسبب ذلك أن ليربطاء إلا ما لا بد له منه
ومثل الجراد كل صيد تعين عليه التعرض له
كالو باض بفراشه وليرى كمن دفعه يدوت
التعرض له فقول له ومحرم بالجرم معطوف علي
ضارب لأنه نظير ثالث وأرضه مبتدأ وعم
الجراد جملة حالية أي في حال كونها قد عمها الجراد
وله خبر مقدم وعليه متعلق بوطئ ووطئ
مبتدأ مؤخر والجملة خبر أرضه والعايد محذوف
أي له وطئ عليه فيها كما حذف عائد الحال السا
بق وجملة أرضه الخ صفة لمحرم وقوله نفوا
اثار حرمنه كالتوكيد لسايقه لأن الذي يجوز
للتخص أن يفعله منفي عنه الحرمة رأسا
فهذه نظاير ثلاثة استدلال بها الناظر علي
اثبات ما اقتضاه عقله من العفو عن النجاسة
في الطريق إذا عمته وبقي عينها ثم استدلال علي
ذلك بقاعدة تعمها وغيرها من باقي المعفوات
بقوله ما جاوز الحد يعطي ضده **هـ**
ويعكس الحكم فيه وفق حكمته قال المحشي اعلم

ان لهم قاعدتين الاولى اذا ضاق الامر اتسع
فمن ذلك أو أي الفخار المعمولة بالسرجين لا تنجس
المائع ولا الماء القليل اذا غسلت ثم وضعا فيها
أو وضعت فيهما والذباب يجلس علي عين
النجاسة الرطبة ثم يقع علي الاعيان الطاهرة
ولا ينجسها فلما ضاق الامر علي العباد في القدر
عن نحو ما ذكر وسع لهم بالعفو القاعدة
الثانية عكس هذه القاعدة وهي اذا اتسع الامر
ضاقت فمن ذلك توسيع العلماء للمصلي في حركة
أو حركتين مطلقا وفي الأكثر من ذلك عند عدم
التوالي لأجل اضطراره لذلك ولم يوسعوا له
في ثلاث حركات متوالية لعدم الحاجة لذلك
فلما اتسع الامر الذي حقه أن لا يجوز لكنه جوز
للضرورة أي كثرت الضرورة الي اغتفاره
ضييقوا علي المكلف حيث لم يسامحوه فيه
وابطلوا أصله يتوالي ثلاث حركات وقيس
علي ذلك كل نجاسة عفي عن قليلها ود كثيرها
وذلك لأن حق النجاسة عدم العفو فما عفو
عن القليل إلا توسعا فإذا اتسعت هذه النجا
سة أي كثرت ضيقوا فيها بعدم العفو عن
الكثير وقد جمع الغزالي مجموع القاعدتين في

الاحياء بقوله كل ما تجاوز عن هذه انعكس الي
ضده فالنجاسة يجب غسلها فاذا جاوزت الحد
وتشق التحرز عنها ينعكس امرها الي عدم وجوب
غسلها والعمل القليل عفو عنه في الصلاة فاذا
جاوز حد القلة الي الكثرة انعكس الامر فيه
لعدم المسامحة فيه وقد نظم الناظم هذه
القاعدة الجامعة للقاعدتين بقوله ما جاوز
الحد يعطى ضده ابدأ بقوله ويعكس الحكم فيه
كالتفسير لقوله يعطى ضده وقوله وفق حكمته
مفعول لاجله علم مله يعكس اي يعكس حكمه
لاجل موافقة العلة مقتضية للعكس اي مطابقتها
له والمراد لكون العلة مقتضية لعكس ذلك الحكم
لا انتفائها ووجود ضدها عند مجاوزة الشيء
المسامح فيه ح فيعطى ح ذلك الشيء ضد ذلك
الحكم لا انتفاء علقته ووجود ضد علقته فليتنامل
ومراد الناظم ان مسئلته من هذا القبيل فيقال
فيها بالعفو عن قليل النجاسة وان بقي عينها
او وصفها اذا عزم الابتلاء بها لئلا يلزم التضييق
واعتمد كلام الناظم بعضهم كالسجاعي شا
رح منظومة معفوات الشرع بلادي وضعفه الشارح
والجمهور وقال الشارح المعفوات من قبيل الرخص

والرخص

والرخص يقتصر فيها على مورد السماع والمنقول
عدم العفو اذا بقيت عين النجاسة باذلة تستهلك
في طين او تراب الشارع وذكر هو والمحتشون فروقا
بين المقيس والمنقاس عليهن فالمعتمد عدم العفو
خلا للناظم قال الشارح عدم العفو هو والمنقول
والفرق ان الانسان يباشر ارض المسجد برجليه
ويديه وثيابه وجبهته ومشيه فيه حافيا
فالتحرز عن زرق الطير فيه متعسر لا سيما لمن
لم يجد شيء يفرشه ولو كلفناه كل ساعة الي
غسل الثياب او حصره مثلا لكان فيه اضاغة
ما يبتها بخلاف الطريقة فانها توطأ بالاقلام
وبالدواب والنعال في ليس في التحرز عن نجاسة
مشقة غيرها والنعل ان جمعت طين الشوارع
لم يوجبوا غسل ما فيها كقشطته اي اذا اراد
الشخص ان يصلي في نعله وكانت جمعت قليلا
من طين الشارع النجس يقينا مع كون النجاسة
غير مبرئية بل مستهلكة في ذلك الطين لرتجيب
العلماء عليه غسلها لتصحيح صلاته ولا كقشط الطين
الذي فيها بلا غسل فقول كقشطته اي كما انهم
لم يوجبوا كقشط ذلك الطين للعفو عن القليل
من طين الشارع كما مر وكذا يعفى عن تراب الشارع

المتيقن النجاسة اذا دخل في فم الصائم او المصلي
مثلا عبارة او علق بيد نه او ثوبه الرطب او
سقط في مائع محمول له بواسطة ربيع ولو عين
النجاسة باقيه كسرجين و يعفى عما شاقط
على حصر المسجد من قليل تراب حيطانه
او سقفه النجس كبحاضه المتناثر منها المشقة
الا حتراف عنه من اجل قلته **والرجل ان عرقت**
فيها او اتسخت هـ شبه عرق الناهي بكرته
اي اذا عرقت الرجل في النعل التي فيها طين نجس
او اتسخت الرجل بواسطة العرق من تراب
الشارع النجس او مائه يعفى عنها وعن النعل
بما فيه ولا يقال ان شرط العفو عدم مخالطة
النجاسة لاجنب عنها ولو طاهر ادمع العرق
اجنبي قد خالطها في النعل فمقتضى القاعدة
عدم العفو لانا نقول اجنبي الضروري كالعرق
لا يضر بدليل ان المستنجى بالمجرد اذا عرق ووصل
عرقه الي محل الاستنجاء من كمرة القبل او حلقة
الدبر فانه يعفى عنه ولو سال من محل الاستنجاء
وتلوث الثوب الملاقي قال النثم اذا لم يجاوز
صفحة ولا حلقة حشفة وفي ذهني ان بعضهم
قال بالعفو عن العرق وان جاوز ما ذكرناه ضرورة

فليراجع

فليراجع و بما ذكر تعلم ان عبارة المصنف فيها قلب
لان ظاهرها ان عفوهم عن نجاسة القبل والد
بر الباقية عليهما بعد الاستنجاء بالمجرد ولو مع
سبلات العرق عليهما شبيهة بالعفو عن تلوث
رجل البست نعل متنجسة بطين شارع قد
استهلكت النجاسة فيه ولو كان تلوثها
بواسطة عرق الرجل مع المراءد عكس ذلك
التشبيه وان هوت روثه فاغسل واسفلها
على القديم له عفو بد لكته يعنى ان النعل اذا
هوت نجاسة روثه او غيرها فاغسلها وحوها
اذالة للنجاسة ولو كانت باسفلها وكذا لو حملت
طينا لم تستهلك عين النجاسة فيه بان بقي
بعض صفاتها فيه فانها تغسل وحوها لعدم
العفو م مجلد في مالو هوت الطين المتنجس
بنجس مستهلك فيه كما مر قايما يغسلها
ولا يغسل الرجل المتسخة بها ولا يغسل خف
او رجل علق بقدمه القليل من ذلك وان مشى
بهما خافيا بلا نعل في شارع كما مر وهذا هو
الجديد وهو المعتمد وفي القديم اذا كانت
عين النجاسة في الاسفل وكانت جافة ودلكها
في الارض حتى ذهب جرمها يعفى عن الاثر فتصح

الصلاة معه والمعتمد الاول وعلى الثاني شرط
العفو عدم تعمد المشي علي عين النجاسة وان
يكون للنجاسة التي على نحو النعل جرم لانه لو لم
يكن للنجاسة جرم لا يكفي ذلكها بل لابد من غسلها
كما لا يكفي ذلكها اذا كانت رطبة او كانت في غير الخف
ومثله النعل والرجل وذلك الغبر كالثوب وغير
اسفل الخف كساقه وظهوره او كان تعمد المشي
علي عين النجاسة فلا بد من الغسل وهذا قول
مفرع علي الثاني ايضا ان الدلك يكفي في الكل
وان قلبل النجاسة معفو عنه مطلقا في الكل
فاسفلها مبتدأ وعفو مبتدأ ثانی وعلي متعلق
بجنونه وكذا له والجملة خبر عن اسفلها والعايد
الهاء في له ومفعول اغسل ضمير محذوف عائد
علي النعل وباء بد لكته بمعنى مع متعلق بعفو
والهاء للاسفل فالجواب والاعلي لا يعفى عنها
مع الدلك كما يفيد قوله له عفو اي عفو للا
سفل لا لغيره اي يعفى عن النجاسة الكائنة
في الاسفل لا في غيره والذي استقر به ابن الر
فعة العفو عن قلبل النجاسة في الخف واعتمده
الشرنبلدي والشجاع كما في المحشى لكنه مفرع
علي القديم الضعيف كما علمت فالمعتمد عدم

العفو

العفو مطلقا عن عين النجاسة ما جاوز او طرأ
من في نعله قدره في مسجد ابدأ حفظ الحرمته
اي لم تجوز الايئة مشي الشخص في المسجد بنعل
عليها نجاسة رطبة او يابسة سواء كان المسجد
مهيأ للصلاة محترما ام ممتنعا خربا كما في
شرح م ر ومثل النعل الرجل في حق الماشي عاقبا
بخلاف نحو الرباط والمدرسة فلا يجرم الا اذا تحقق
التلويث بالنجاسة ولا يجوز ان يدخل المسجد ومعه
لحم نيئ اذا حشى تجييسه وكل ذلك ثابت بالحديث
وجوز المشي في المسجد بالنعل اذا لم يكن فيه نجاسة
و يتأكد علي من دخل المسجد بنعل او ادخل فيه
نعلان مثلا ان يتفقده قبل دخوله بنحو مسحه في
الارض مرارا لئلا يسقط منه شيء في المسجد
بول الخفافيش عفو عند قلته اذا رمي
بوله في حال طوفته اي يعفى عن بول الخفاش
وكذا روثه عند قلته بل وكذا عند كثرته اذا
رمي هو بوله او روثه حال طوافه في مكان
الصلاة او علي يد المصلي او شيابه ومثل الخفاش
كل ما جري مجراه من المخالطات كالزنبور والصور
بل قيل بالعفو عن اثر زرق العصفور في الثوب
والبدن ايضا كما يعفى عن اثر خرو الغار فيهما حتى

ان ظاهر نقل حجر كلام الشارح الصغير والمجموع انهما
 ذكر فيهما العفو عن جرم زرق العصفور وما جدي
 مجراه من بقية الطيور في الثوب والبدن ايضا
 ولا بعد في ذلك وان كان ضعيفا لكن المحشى نقل
 عن مجراولان العفو عن اثر ذلك كله لا عن جرمه
 ثم نقل عما نقل عنه مجراولان العفو عن ذلك كله مطلقا
 نعم جزء الفار لا يعفى الا عن اثره لا عن جرمه اتفاقا
او عمر في مسجد او عمر في مسكن **او ارضا بروثته**
من اجل خلطته عمر معطوف على قلته اي او عمر
 عومه وباء بروثته بمعنى مع متعلق بعمر ومن
 متعلقة بعفو في البيت السابق وحاصل المعنى
 ان بول الحفاش اذا عمد اي كثر في المكان مسجدا
 او مسكنا غيره يعفى عنه ايضا من اجل ابتلاء النا
 س بكثرة مخالطته ولا يعفى عن الكثير في غير المكان
 من بدن او ثوب اما القليل فيعفى عنه في الثلاثة
 في حال كثرته كزرق العصفور على المعتمد من
 انه انما يعفى عنه اذا كان جافا في مكان ولم
 يتقصده ولم تكن رطوبه فيما مسه به من بدن
 او ثوب كما مر من انه يعفى عنه في الماء هذا
 ما يقتضيه كلام الناظم خلافا لما فهمه المحشى
 فيظهر ان كلام الناظم صحيح ومقتضى كلام المحشى

ان زرق الحفاش ونحوه قليلا وكثيرا يعفى عنه في الثوب
 والبدن والمكان بخلاف زرق العصفور على المعتمد
 اما على ما نقله مجر عن الشرح الصغير والمجموع
 من العفو عن زرق العصافير حتى في الثوب والبدن
 والمكان فلا فرق بين زرق العصفور والحفاش
 وحاصل المعتمد ان زرق نحو الصرصر والنحلة والفيل
 والزنبور يعفى عن جرمه مطلقا ويعفى عن جرم
 بول وجزء الحفاش عند قلته مطلقا وعند
 كثر يعفى عن اثره لا عن جرمه مطلقا ويعفى عن اثر
 بول او جزء فار لا عن جرمه ويعفى عن اثر جزء
 عصفور في نحو مسجد الخ مامد وكذا عن جرمه
 كما مر موضعا في محله **ابو حنيفة زبل الفار قال**
له **حكم الوطواط في اثواب مهنته** اي قال
 ابو حنيفة بالعفو عن زبل الفار في اثواب المهنة
 اي الخدمة لا في البدن ولا في ثياب التجميل ولا في
 المايح ولا في الماء فله حكم زبل الوطواط لا شترهما
 في الف البيوت هذا والمعدوف عند الحنفية العفو
 عن زبل الفار في الكل مالم يغير ما حل فيه **راي المنوفي**
ذافي مايح فعفره **ان لم يغير فكل من بعد ميخته**
 اي اعتقد الشيخ المنوفي المالكى من عند نفسه ووا
 فقه معاصره ابن عرفة العفو عن زبل الفار قتالا

بالعفو عنه حتى في المايح ففالاكل ما سقط فيه
زبل الفار من بعد ميزته اي تمييزه الزبل وما
اختلف به ان كان له اثر والابان كان جامدا لم
يتخلل منه شيء كفاء رميه الزبل فقط واكل باقيه
ومثل المايح الماء في هذا الحكم سواء بسواء و
مع ذلك لم يسلم لهما هذا القول المالكية وخصو
العفو بغير المايح والماء نعم المعروف عند الحنفية
العفو مطلقا حتى عن جرم زبل الفار اذا لم يغير
ما سقط فيه والذي نعلمه من مذهب مالك
كما قرره في التبيين فراجع في الازهر ان الماء لا ينجسه
من مطلق نجاسة الا ما غير احد اوصافه الثلاث
ثمة سواء كان الماء قليلا او كثيرا والقول بانه
ينجس القليل مع عدم تغييره بالنجاسة ضعيف
عندهم كما في اي الحسن ولا علم لي بمعتمد
صحيح في المايح وغيره فما نسب للمالكية
من ان زبل الفار يضر عندهم في المايح والماء
دون غيرهما كما في المحشي في فيه وقفة لان
المعروف عندهم ان الماء لا ينجس الا بالتغير
ولو قليلا فليحذر **وعندنا قد عفا عما**
عنقد هاهنا ان اخرجت حية من زيت جرتها
اي عندنا معاشر الشافعية بل وعند غيرنا
كالحنفية

كالحنفية قد عفو الشافعية عما عنقد الفار اذا وقع
في مايح او ماء قليل ثم اخرج حيا لمشفقة الاحتراز عن
ذلك ومثل منقد الفار منقد كل حيوان طاهر غير ادمي
ولو مستحجر ~~كما قاله بعضهم فلا توقف~~ وسواء
كان غير ادمي لمه بعد تذكيتة الشرعية طاهر
او غير طاهر كما قاله بعضهم فلا توقف ويعفى
عما باقى بدنه كرجله وفخذه وباقي بدنه اذا لم يغير
المايح ولا الماء القليل خاتمة اذا اجزا المكان بزبل
كلب هرب منه الفار واذا اجزا بكمون ولوز
ونظرون عند بيوتهن متن من ساعتهم
قليل **دخ وشعر والغبار وماء** **بهم فقط اتي**
من بعد غيبته **وشربه ممكن مما جري بقوي**
او راكد رامة في حد كثرته اي مما يعفونه قليل
دخ لغة في الدخان اي قليل دخان انفصل من نجس
او متنجس كطب اصابه بول وانما كان الدخان
نجسا لانه رماذ منتشر تفصله النار بقوتها فهو
من اجزاء النجس او المتنجس بخلاف البخار فانه طاهر
لانه لم ينفصل بواسطة وانما هو ربح حصل له مجرد
التروح من النجاسة وذلك لا يقتضي تنجيسه ومنه
ربح الدبر فانه طاهر تصح صلاة من حمل جرابا
مملوا منه والاستنجي منه مكروه لانه بدعة ويورث

البواشير ما لم يكن حنجر في حال رطوبة المحل ولا
فلا حوط الاستنجاء منه مراعاة للقول الضعيف
القابل بنجاسته وشمل الدخان دخان النداء المعجون
بالخروان جاز التبخير به لأنه قليل يعف عنه ومالو
انفصل من لهب نحو شمعة نجسة او انفصل من
خمر اغليت ومالو انفصل من بخور طاهر وضع
على نار نجسة او متنجسة لأنه ينماع فينجس ولو
نشف الثوب على اللهب من النار النجسة الصافي من
الدخان فهو طاهر لان اللهب طاهر لكن الغالب
في اللهب عدم خلوه من الدخان فلا يعف عنه في
تنشيف الثوب الرطب لتعدي به وان عفي عنه
في التدفئة ولومع الرطوبة في بدنه او ثيابه لعدم
تعدي به حيث كان له غرض صحيح في قربه من النار
فلو ولع ودل من لهب الجلة الصافي عن الدخان فطاهر
وان ولع بما فيه من الدخان او من الجمد النجس فنجس
لأنه يعرق فيتنجس بواسطة رطوبه العرق وقت
الحرق وبه تعلم ان الهباب المتخذ من دخان السر
جين او الزيت المتنجس نجس كالرماد لكن حكمه
ليس كالرماد لأنه يعف عن قليل دخان نجس اذا
لم يكن مبتليا به وعن قليله وكثيره في حق المبتلي
به هذا كله حيث كان الدخان من غير مغلظ اما

اذا

اذا كان من مغلظ فلا يعف عن قليله ولا عن كثيره
ولا يعف عن الدخان الكثير الذي ينعكس في الوعاء
حالة الطبخ لان عدم التغطية كالتعدي اذ
المعتاد التغطية كذا في المحشى على ان رماد
غير المغلظ يعف عن قليله اذا سقط بواسطة
ريح في ماء او مائع ولم يغيره او اصاب بدنه
او ثوبه مع الرطوبة من نحو عرق ويعف عن
كثيره في حق المبتلي به وبخو غبار سرجين
وعن ملاقات نحو عجين خبز على نار جلة الى
غير ذلك مما تقدم ومما ياتي ومما يعف عنه قليل
شعر نجس من غير الكلب والخنزير وفرع كل
مع حيوان طاهر حتى في الزباد فيعف عن قليل
شعر فيه لا عن كثيره والقليل كشعر او شعر
تين والكثير كثلث ونقل عن حجران الثلث
من القليل وان ما فوقها كثير وان العبرة في
الزباد بالدهنة لا بالحرق ولو قطعت شعر شعرة
واحدة اربع قطع فهن كشعرة واحدة في الصو
وقيل قلة الشعر وكثرته مرجعها العرق وهو
الظاهر والافسح ويعف عن الكثير في حق الراكب
ويعف عن الاكثر في حق القصاص لكثرة ابتلا
ئه به والعفو هنا في الثوب قيل وفي الماء

واستشكل بخلاف الدخان فالعفو فيه اعم ولو شك
في الشعر او الصوف او الريش او الوبر او الجلد
هل هو من طاهر او من نجس او هل ايبين في حال
الحياة او بعد الموت فظاهر عملا بالاصل ولو ملقا
على الكومان بخلاف اللحم الملقى لان العادة لم
تجر بالتقاء اللحم ومعلوم ان الشعر والصوف
والريش والوبر طاهران ايبين من حي ما كول
اللحم والافنجس الامن الادمي فطاهرة بخلاف ما
لوايبين غير نحو الشعر كجلد من حيوان حي نجس
بالموت فانه نجس مع الشعر الذي انفصل معه
نعم يعفى عن جلدة وشعرها يدق مدركهما
انفصلتا حالة حياة الحيوان مع لقص شعره
لعسر التحرز عن ذلك ومعلوم ان الدبغ لا يوشر
في الشعر نعم يعفى عن شحرات قليلة وجدة
في جلد بعد دبغه لم تشتت عن التساهل في
دبغه او في فصلها ومحل كتب الفقه ومما يعفى
عنه قليل الغبار المنتطاير من الشوارع المتيقن
النجاسة بواسطة خوريج في الماء والماء واليد
والثوب ولور طبيين ولو كان من عين النجاسة
كغبار السرجين ويعفى عن الكثير في حق المتبلي
به ومما يعفى عنه ثم القط وحاصل الامر ان القط

والحيوانات

والحيوانات والطيور اذا تنجس فمها او رجلاها فان
غابت غيبة يمكن فيها ورودها ماء كثيرا او
قليل جارا قويا ولو بعض قوة بحيث يسوق
التبينة او سقوطها في نحو ما ذكر او غسل انسان
نحو فمها كما في المحشي ثم اصابته شيئا لا يحكم علي
مصايبها بالنجاسة لانه طاهر اصاله والاصل
بقاء الطهارة ولا علي نحو فمها بانه طاهر لانه
علم تنجسه والاصل بقاء نجاسته وان لم تغيب
فمها حكما علي مصايبها بالنجاسة لكنه معفو
عنه كذا في المحشي عن ريش لكن في ذهني ان مصايبها
طاهر للعفو عن ملاقات فمها لانه لا تنجس معفو
عنه ومن ذلك ما لو شرب الكلاب من مساق
الكلاب ثم شرب الدجاج منه ثم شرب من ماء
قليل فانه يعفى عنه حتى قيل انه يجوز اكلها
اذا وجدت من غير تسبيغ فمها ومنه ايضا
اذا وضع الحيوان المجتر في ماء قليل رآه
او مائه فانه يعفى عن ملاقاته فيه حيث لم ينفصل
فيه شيء من فمه ولا يحكم عليه بالنجاسة كما في
شرب بل في ذهني ان منه ايضا ما لو شرب نحو
الثور مثلا من مساق الدجاج التي شرب منها
الكلاب ثم وضع فيه في ماء قليل رآه او طعام

او غوه فانه يعفو عن اصابته استطراد في التحفة
عد من جملة المعفوات في الماء روث ما منشوه منه
كسمل وزرق طير وما علي فيه وفم كل مجتر وفم
صبي وما تلقيه الفيران من الدوث في حياض الا
خلية اذا عمد الابتلاء به ثم قال ويؤيده بحث
الفزارعي العفو عن بعد فارة في مائع عمر بها
الا ابتلاء ثم قال ويشترط ذلك كله ان لا يغير وان يكون
من غير مغلظ وان لا يكون بفعله فيما يتصور فيه
فيه ثم قال تنبيه علم من كلامهم في هذه
المستثنيات انها لا تنجس ملاقيها وفي شروط
الصلاة ان المعفوات ثماني في البدن والمكان
تنجس لكن لا تبطل بها الصلاة مثلا لان الضرورة
للعفو هنا اكد بدليل عدم تأثر الحذر بنجاسة
ظرفها اذا تخلص واختلافهم في قليل شعر
علي جلد دبع هل يتطهر تبعاً او يعفو عنه
فقط اهـ وفيه مخالفة لما مر في بعد الفار السط
في المايح والاصح ما مر عند عدم امكان التوفيق
كما ان الاصح عدم التنجس بالمعفو عنه **انهرة**
اكلت من كلبية وغدت هـ فاشترط لها غيبة
والماء بكدرته اي اذا تنجس فم الهرة بمغلاظ
ثم غدت اي غابت كما مر ثم انتت وولغت في

طاهر

طاهر فاشترط لعدم نجاسة مصابها غيبة يمكن
ورودها ماء مطهر اكد را كما ان الانهر والعيون
التي تتكد رجا فيها من التراب مع امكان كون
ولو غها فيه سبع ولغات بان يحضر زمن يسع
ذلك وهي غائبة ولا يشترط غيبتها سبع مرات
لانه يمكن ولو غها في الغيبة الواحدة سبع ولغات
وفي النمام السانها فيطهر بملاقاة الماء الكثير
او الجاري واما فمها فيطهر بورود الماء من لسانه
عليه لان الوارد يطهر وان كان قليلا **تتمه** **كتاب**
كفطاط ان يغيب سبع هـ وفي البسيط **راي**
تقييد خلطته اي عبر المتولي في المسئلة
السابقة بسبع بدل هرة والمراد ان يغيب
الحيوان الذي تيقنت نجاسته فيه غيبة يمكن
فيها طهارة فم من نجاسته بنحو ولو غ فلا
يحكم بنجاسة مصابه فعمم الحكم في كل سبع
بل في كل حيوان بل في النخفة ولو اذميا ولم
يخصه بالهرة وهذا هو المعتمد وقال الغزالي
في كتابه البسيط مقييد الحيوان المذكور بالذي
يكثرا اختلاطنا به واما التسبع وغوه فمصابه
نجس لانه لا ضرورة للمسامحة فيه بخلاف
ما كثر اختلاطه بنا وهو ضعيف بل الحكم عام

في كل حيوان لانا لا نجس بالشك نعم العفو عن
مصابه مع عدم الغيبة مخصوص بغير الادبي
العاقل جزما وحين يكثرا فاختلاطنا به فيما يظهر
فليحذر كالهرة ان اكل المجنون ثم اتي **هـ**
من بعد غيب علي احوال جنته كالهرة
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف والجمله جواب
الشرط او دليل الجواب والمعني ان المجنون كالهرة
فاذا تجسس فيه او يده ثم غاب غيبة يمكن انه
وضع ذلك في ماء مطهر كثير او جار ومع الكدورة
وتكرر ذلك سبع مرات ان كانت النجاسة مغلفة
وبدون ذلك في غيرها ثم وضعها في طاهر لا يحكم
عليه بالنجس كما لا يحكم علي اعضائه بالطهارة
ومقتضى التنبيه انه ان وضع ذلك في طاهر مع
عدم الغيبة انه يعفى عنه لما ابتلي بمواكلته
كما عفى عن فم الصبي ويده بشرط ان يكون اتي
اي وضع يده في الطاهر حال جنته اي جنونه ~~المطهر~~
المطبق او المتقطع وذلك ليتكامل الشبه والافعال
قل في الحكم الاول كالهرة ايضا كما مر وقيل العاقل
يسئل عن طهارته فيجب ويعمل بخبره من
وثق به فليس كالهرة ويمكن الجمع بين
الكلامين بانه كالهرة لم يتيسر سؤله فان

تيسر

تيسر فلا بد من سؤله **د** حاجة خلعت ترعي نجاستها
في غالب مثلوا ايضا بوزنه **هـ** قولان للاصبي
فيها اذا وردت **هـ** علي الطعام نشي من خوف
ضياعته **هـ** وعندنا ان تغيب من بعد ما اكلت
نجاسة فلها احكام قطنته اي ان الدجاجة الموصوفة
بانها خلعت اي تركت ترعي وفي مرعاها نجاسة
واحتمل تناولها منها وعدمه ولم يتحقق تناو
لهاها ومثل الدجاجة بقية الطيور والحيوانات
حتى ان العلماء لا يمثلون المسئلة بالدجاجة بل
بالوزة لغة في الوزرة والحكم واحد ثم اخبر عن
دجاجة بحملة قوله قولان فيها وللاصبي اي
لما لك ابن انس نسبة لذوي اصبي بطن من
العرب اي اذا وردت علي طعام مثلا فقل بنجا
سته لان الغالب عليها ورود النجاسة وقيل
بعدم نجاسته عملا بالاصل وهو الطهارة والامام
مالك يقدم الغالب على الاصل لكن اعتمد العمل
بالاصل هنا خوفا على مصابها من الضياع اي
التلف لو قيل بنجاسته كما هو مقتضى العمل
بالاصل وعندنا معاشر الشافعية ان لم نتحقق
اكلها للنجاسة ففمها طاهر لا ينجس وان تحقق
اكلها لها ثم وردت علي طاهر كطعام فان كان

بعد غيبة يمكن فيها ورودها ماء مطهرا ففهمها
 باق على نجس ومصابها باق على طهارته
 عملا بالأصل فيها وان كان قبل ذلك فيعفى عن
 اصابتها كالهدية في جميع احكامها المارة فمما يطور
 كذا وابن الصلاح راي **هـ** فمما يصيب له كذا عفو بريقته
 من اجل اذ قبله في الفم ما منعت **هـ** قطعها وما نجسها
 ثديا برضعتها اي مثل فم الدجاجة والاوز فبقية
 الطيور وان لم تكن من طيور الماء فيعفى عن اصابة
 فمها بل وبقية اجزائها ولو نفذها او رجليها
 وباقي بدنها الخ ما مر وابن الصلاح اعتقد ما
 هو المعتمد من ان فم الصبي ابيء والصبية وكذا
 المجنون وبقية اجزائهما كاليد كما في المحشى عفو
 عنه فكذا خبر عن فم الصبي وعفو احوال وفي
 نسخة له عفو فله خبر مقدم وعفو مبتدا
 موخر والجملة خبر عن فم الصبي وبريقته
 قال المحشى اي مع ريقته اي كما يعفى عن ريقته
 المنجسة بفم النجس ثم قال من اجل هذا العفو
 عن فم الصباغ ما منعت فاقبله في فم الصبي وما
 نجسها بذا برضاعه منه ولو كان فم نجسا
 ولو من مغلظ ولو كان الموضع او المقبل له غير
 ابو يه بل يعفى عن ايديهما ايضا في الطعام وغيره

وفي

وفي كلام المصنف بعض خلط لان كلامه اوله عدم
 النجس لاحتمال الطهارة وهنا في العفو مع تيقن
 النجاسة فتأمل **و مالك قد عفى عن ثوب مرضعة**
اذ لم تدع عنده اسباب حوطنه هـ مع التحرز
 ان بال الصبي بها **هـ** لها الصلاة بلا نضح لبو
 لله **هـ** وسنة قد راي ثوب الصلاة لها **هـ**
انعم بها سنة مع حسن رخصته اي ان الامام
 مالك قال يعفى عن نجاسة في ثوب المرضعة اذا
 نشئت من الرضيع ان لم تدع ولم تترك وقت
 الرضاع وللتعهد للطفل اسباب الاحتياط
 بان احتاطت حتى لم يصيبها بول الصبي او
 غائطه واحتترزت من ذلك فاصابها قهرا عنها
 مع عدم تقصيرها في الاحتياط فلها حينئذ الصلاة
 عنده بلا نضح للبول ولا غسل له او لغيره قال
 المحشى وقوعه مذ هبنا تقتضي ذلك اذا لم
 يكن لها الا ثوب واحد وكان هناك برد ولا
 فتصلو عارية فالامام مالك قد راي اي اعتقد
 ان مربية الاطفال لا يجب عليها ان تتخذ
 ثوبا طاهرا تلبسه وقت الصلاة وتنزع
 ما تنجس بسبب الطفل قهرا عنها بل اعتقد
 ان ذلك سنة فسنة مفعول ثاني مقدم لراي



وقوله انعم بها صيغة تعجب وسنة تمييزا وما
احسنها سنة اي طريقة من شريعتة صلى الله
عليه وسلم مع رخصة حسنة لان اضافة حسن
لرخصة من اضافة الصفة لموصوفها بعد تاويل
حسن بحسنة ومع صفة لسنة اي ما احسن ترخيص
وتسهيل الامام مالك لمربية الاطفال في العفو
وعدم وجوب اتخاذها ثوبا للصلاة **ثوب**
الصبي وحمل المصطفى عليناه **امامة حجة**
في ذالامته ثوب بالجر عطف على ثوب مرضعة
بباطن محذوف وهو مبتدأ خبر محذوف اي يعني
عنه اي عند مالك علي الاول ولو مع تحقق النجا
سنة او عند المصنف علي الثاني وخبر حمل حجة
اي حمل المصطفى صلى الله عليه وسلم في الصلاة
امامة بنت بنته صلى الله عليه وسلم زينب
حجة ودليل علي العفو المذكور وامامة بنت
زينب تزوجها سيدنا علي بعد وفاة ستينا
فاطمة رضي الله عنها وعلنا اي جهارا منقول
مطلق لجل اي حملا علنا او حال منه وامامة
منقول لجل المضاف لفاعله المصطفى فحمل المصطفى
لها حجة علي العفو الذي قال به الامام مالك واختار
الناظم ونقله عن الحلبي فهو حجة في هذا الحكم

وهو

وهو العفو لانه صلى الله عليه وسلم ولم يقل
به الشافعية وقالوا الدليل لا يد لاحتتمال كون
حملها صلى الله عليه وسلم مع طهارتها و
طهارة ثيابها لان وقايح الاحوال اذا وردت
وظاهرها يخالف ما قرر في الشريعة وجب حملها
علي ما قرر ولو بالاحتمال لقول الامام الشافعي
فيمرضي الله عنه ان وقايح الاحوال اذا تطرق
اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط
بها الاستدلال اهـ واحتمال انها نجيت اي
ظهرت بالماء موجود **وقولهم نجيت بالماء** وقد
غسلت **هـ** اثوابها ساقط يرمي برمته **هـ**
او صريح الحلبي الي هذا وناقله **هـ** قاض الحسين
فخذ نقلا بحجته اشار لرد حجة الشافعية بقوله
وقولهم اي جمهور الشافعية بعدم العفو
وتاويل الدليل باحتمال انه صلى الله عليه
وسلم لما حملها كانت نجيت اي غسلت بخاتمة
فرجها بالماء وقد غسلت اثوابها وباقي بدنها
ايضا بالماء ذلك التاويل ساقط اي احتمال بعيد
لانه خلاف العادة في الاطفال فذلك الاحتمال
يرمي برمته اي كله اي يقطع النظر عنه اصلا
بل الظاهر ان الحمل للعفو خصوصا وقد اوما

مخفف او ماء الحليمين ائمة الشافعية الى هذا
السقوط وناقل العفو والسقوط عن الحليمي
القاضي حسين فخذ نقلا للعفو والسقوط دليل
جمهور الشافعية علي عدم العفو بحجته اي
ملتبس بالنقل بالدليل علي المنقول ومع ذلك
معتمد الشافعية عدم العفو المذكور خلافا
للسلفه واسلفه واصل الرمة الجبل البالي
يربط به نحو الاسير يقال ذهب برمته
اي مع حبله المربوط به والمراد حمله وعدم
بقاء اثره وكل مع الطفل واشرب من موارده
وعو النفس ان ترضى بعشرته **هـ** واكل
فضله يحوي فضيلته **هـ** فكن حريصا علي
هذا بحملته اي لا تمتنع من مواكبة الصبي خوف
الخجاسة لانها معفو عنها في كل مع الطفل واشتر
من موارده اي من الماء الذي شرب منه للعفو
عن فمه اتفاقا والخلاف في ثيابه وفي حمله او
تعلقه بالمصلي والمعتمد بطلان صلاة من تعلق
به او حمله وعو نفسه ان ترضى بعشرة الطفل
للعفو المتقدم والشخص الاكل من فضلة طعام
الطفل يحوي ويجوز فضيلة مؤكلته ومؤنسته
اذا كان الامر كما ذكر فكن حريصا علي هذا الفضل

العظيم

العظيم المؤدي الي تهذيب الاخلاق ومكارمها
لان النبي صلي الله عليه وسلم كان ياكل
مع الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما وعند
الحنفية اذا تعلق الطفل بالمصلي واستمسك
بنحو ثيابه ان كان بحيث يكون له قوة الا
ستمسك بالرج والوقوف بدون ذلك لا تبطل
صلاة المصلي ولا بطلت **راي الحليمي والقاضي**
خجاسة ما هـ قد ارسلت دبر من رشح معدته
منجسا ثوبه رطبا واليته عند التنجي بماء
وقت بلته **هـ** وما علي من بخار الدوش
عند هاه **هـ** ينجس الثوب ان لا قابندوته
يعني ان الحليمي والقاضي حسين من ائمة
الشافعية اعتقدا خجاسة الريح الخارج من
المعدة وقال ذلك الريح ان لا قر الثوب الد
طب او الالية الرطبة بنحو ماء الاستنجاء
فالتنجي والاستنجاء بمعنى واحد وضمير
بلته للتالية بتاويلها بالعفو فاذا قما
ذكر او نحوه مع البلل والرطوبة نجسه وقال
ايضا البخار الخارج من الخجاسة لا بوسطة
نار نجس ايضا ينجس الثوب النديان ونحوه
عند ملاقاته له وكل ضيعين والمعتمد طهارته

سواء خرج من دبر او من كنيف او غيرها ودخان
النجاسة النجس هو ما كان بواسطة نار ومغلايه
ظاهر قال الفقيه **وذا في الحكم اشبهه**
دخ النجاسة فاسمى عند قلته اي قال
الفقيه ابن الرفعة وذا اي بخار النجاسة لا
بواسطة نار من دبر او غيره نجس كما قاله
الحلي والقاضي حسين الا انه انفرد عنهما
بجعله كدخ اي دخان النجاسة يعفو عنه
عند قلته دون كثرته ففي عبارة المصنف
قلب لانه قال **وذا في الحكم اشبهه** دخ النجاسة
مع ان المراد هو اشبهه دخ النجاسة وقال
ابو طيب **والشيخ صاحبه** **دخ النجاسة** من دبر
ظهر كخشوته **دخ وما على من بخار الروث**
طهره في نص تعليقه فاحكم بقوته **دخ**
ثعالي قدر اي ما قاله حسنه لسائل
صل لا تغسل لفسوته يعني قال الشيخ
ابو الطيب من ائمة الشافعية ووافقه تلميذه
الشيخ ابو اسحاق الشيرازي الربيع الخاريج
من الدبر طاهر فهو كالربيع الخاريج من الفم
عند التجشئ فانه طاهر اتفاقا مع ان كلا
خرجه من معدة النجاسة ومتغيرا براحتها

وما

وما علام من بخار النجاسة روثا او غيره لا بواسطة
نار من كنيف او غيره طهره ابو الطيب اي اعتقد
كونه طاهرا ذكر ذلك في نص عليه في شرح
علقه وشرحه به مختصرا لمذني فاحكم بقوته
واعتماده خصوصا والشيخ الثعالي غير الثعالي
صاحب التفسير قد راي ما قاله ابو الطيب من
طهارته حسنا فقل انت للسائل عن هذا الحكم
لا تغسل لمصاب فسوته الملاقية للرطب
لطهارة الفسا وكل ربح نجاسة انفصل منها
لا بواسطة نار وهذا هو المعتمد عند جمهور
الشافعية والذي تقتضيه القواعد العقلية
اعتماد حلام ابن الرفعة اللهم لاعلم لنا الاما
علمتنا فالمعتمد لا ينجس مصابه الرطب نعم
غسله خروجا من الخلاف واما الاستنجاء من
ربح الدبر الجاني فمكروه حترانه يورث البوا
ثير علي ما قيل وقاره سقطت في الماء منفذها
كالطير عفوا **راوا من اجل خلطته** **دخ** **وزل من**
قال في تعليقه خطأ **دخ الطير يكمنش لا يفيض**
بتقبته **دخ الي المباه وما قد قال يفسده** **دخ**
ما تحقق في المجري بزرقتة اي ان الماء والمائع
اذا وقع في شئ منهما عوفارة وخرجه حيا فهو

ظاهر لانه يعرف عما ينفذه من النجاسة كما عرفنا
بمنفذ الطير اذا وقع فيما ذكر بجامع الاختلاط
المقتضى لمشقة التخرز المقتضى للعفو فجملة
كالطير خبر عن فارة والمداد سقطت بنفسها
فمثل الماء القليل في كلام الناظم المايح ثم قال وزل
من باب ضرب اي اخطاء من قال بالعفو عن
الطير دون الفار فارقا بينهما بان الطير
يكتمش اي يضم منفذه ويرفعه اذا وقع في الماء
من اجل ذلك لا ينجسه بخلاف الفار ونحوه فينجسه
لعدم ضمه فيصل الماء لموضع النجاسة فيتنجس
ولم يقل بالعفو قال الناظم وما قاله فاسد
لان منناه على عدم التنجيس لعدم وصول الماء
لموضع النجاسة في الطير والتنجيس لوصولها
اليه في الفار مع ان عدم التنجيس للعفو عن
وصول نجاسة للماء والمايح مما ذكر بدليل ان
النجاسة التي على مجرى حراثة لا تنجس فاذا
كان المنفذ يضمه لا يتأتى في مجرى زرقه الا لو
صول للماء مع عدم التنجيس وما ذلك الا للعفو
عن نجاسته فيعرف عن نجاسة نحو منفذ الفار
بجامع الابتلاء بالاختلاط في كل علي ان الابتلاء
بالفار اعظم من الطير هذا على نسخة ما تحقق
في المحري

في المحري وفي نسخة مما تحقق في المحري الخ قال المحشي
اي كياض الاخلية ومجري مجاري الماء اليها فكثيرا
ما يوجد فيها زرق الطير وزبل الفار مع العفو
عنه حتى لو وجد في حياضها من الغائط بفعل
الفيران كان عفوا ايضا اه اي فاذا لم يوجد
التنجيس مع وجود عين النجاسة للعفو عنها
والعفو عن المنفذ من فيران وغيرهما ماعدا الادمي
بالاولي ومثل المنفذ بقية اعضاء الحيوان الخير
الادمي اذا سقط في مايح او ماء قليل وعليها نجاسة
سعة عفوا عنها **بهمة سبحت في الماء او سبع**
بفارة الحق الفرا وعرضته قاض الحسين
راي التنجيس ان وردت بهمة وكذا
اياد قطنه يعني ان مطلق الحيوان ماعدا
الادمي اذا نزل في الماء القليل او المايح وعلي
منفذه او غيره نجاسة الحق بالفارة في العفو
عن النجاسة التي معه سواء نزل لسباحة
او غيرها وتقدم ان المداد بالفرا البغوي
واعتقد القاضي عدم العفو وتنجيس ما وقع
فيه مائعا او ماء تليلا قطرة او سبعا او فارة او
عرسة او غيرها والمعتمد الاول والبول من
من سمل في الماء مغتفره وان حوي بوله ما

دون قلته يعني ان بول وروث السمك وغوه من كل ما يعيش في الماء اذا تخلق في الماء او وضع فيه لا عبثا بل الحاجة اذا كان ماء دون القلتين لا ينجسه ما لم يغيره ولا ياب غيرة نجسه ومثل البول الغايط ومثل السمك ما لو نزل الماء طائرا وان لم يكن من طيور الماء وزرق او شرب منه وعليه نجاسة ولم يتحلل منه ونقل المحشي اعتماد العفو عن ماء نقل من البحر والنهر فوجد فيه طعم الزبل او لونه او ريحه اذا لم يكن عين الزبل موجودا فيه ولا فلا عفو واذا لم يمكن احواله على نحو القرية ولا فطاهر كما هو الاصل **بول البقر** **علي كدس الحبوب عفواه** حال **الد ياسة** **فاترك غسل حنطته** يعني ان بول البقر على الحب حال الد ياسة وهي الدراسة وروثه غفت العلماء عنه في الحب والتبن المتحقق نجسه بما ذكرنا اذا لم تكن عين النجاسة باقية فاترك جواز غسله مما ذكر للعفو عنه حتى قيل ولو العين باقية حتى قيل اذا وجدت قطع زبل بعد الصوالة في الحنطة المسودة ارضها ولم يقصر في تركها يعرف عنها المثنقة التخرز عن ذلك ومثل البقر كل ما وجدت الدراسة عليها

ما

ما اعتيدت الد ياسة عليه كالبحال والحديد والحيل والثيرات والكدس بوزن قفل ما يجمع من الطعام في البيد فاذا ديس ورق فهو العرمة والصبرة كما في المصباح وقال الا زهر ي الكدس والبيد والعرمة والشغلة الفاظ مترادفة في المعنى **واقلف جوز القاضي شريح له** عبادته رامها **مع بول قلفته** **وقال قد وتناكره لما حست** **ما بوله قاله في نص روضته** يعني ان الاقلف وهو الذي لم يحنث من الرجال اما من النساء فيقال لها بظلمة قال القاضي شريح يعني عما تحت قلفته من البول والجنابة حيث شق غسل ما تحتها فله فعل كل عبادة تفتقر الى طهارة كالصلاة والطواف وسجدة التلاوة والشكر واللبث في المسجد وقال مع العفو عنه قد وتناكره اي اقتدأ ثنا به مكروه لما حست قلفته من بوله المعفو عنه ذكر ذلك القاضي شريح في كتاب روضة شريح غير روضة النووي فقد نص فيها علي ما ذكر جواب **فقالنا ان لاصالة له** **ولا امامة فليقتض بصحته** اي ان الشيخ القفال قد اجاب السائل عن الاقلف بانه لا صلاة له صحيحة ولا امامة ولا كل عبادة اقتقر

اليطهارة اذا لم يفسخها ويفسل ما تحتها فما فعل
بدون ذلك يلزمه قضاؤه لعدم العفو ولا يكفي
فيما تحتها الاجمار وهذا هو المعتمد وما قبله ضعيف
واذا مات الاقلق ولم يتيسر فسخها بدون شق يدفن
من غير شق ولا صلاة عليه عند مرويهما عما
تحتها ويصلى عليه عند حجر وهذا هو المعتمد
وازالة القلفة واجب في الواضح الحي ومثلها
بغير الاثر حرام في الحنثي لان الجرح لا يجوز في الشك
وكذا يحرم بعد الممات حرمة الادمي وابن المسلم
قد عدته علقته في مشكل فرائي ايجاب
ختنته يعني ان ابن المسلم قد عدته اي نقلته
علقته اي علة الحكم في الاقلق وهي حبس البول
المذكورة في قوله سابقا لما حبست من بوله قلفة
فنقلته تلك العلة في مشكل اي في بيان حكم ازالة
قلفة الحنثي المشكل فرائي اي اعتقد ايجاب
ختنته ازالة للنجاسة التي تحتها والمعتمد
حرمة ختنه وانه يجب فسخها بلا جرح لفسل
ما تحتها فان لم يثبت الجرح حرم وعفي عما
تحتها كما قاله المحشي لم يستبح حجر في مقتضاه
كما في ثقبه فتحت من تحت معدته
اذ حكم باطنها حكم الظواهر في حبس المني

كذا

ولو لزمه تناوله لخواكراه او زوال غصته لان
استدامته في البطن انتفاع به وهو محرم وان
حل ابتداءه لزوال سببه من غير فرق بين
من تناوله مختارا او مكرها بدليل ان سيدنا
ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعنايه
شرب لبنا من كسب بعض عبيده ثم سئل عنه
فقال تكهنت به لقوم فتقاياه حتى طن
ان نفسه ستخرج ثم قال اللهم اني اعتذر
اليك مما حملت العروق وخالط الامعاء قال
المصنف لشبهته وكان وجهه كونه مشبوهها مع
انه حرام قطعان التحريم لم يكن وجدا ولم يكن
بلغه في يحتمل كونه محرما او حلالا في ظنه فتقاياه
احتياطاً لافراد التحريم على العالم به وقت
تناوله دون بقائه في جوفه بعد تلفه بمجرد
تناوله ووجوب التقاي مخصوص بمن تناوله
عالمًا بحرمة ولو انتفت الحرمة لخوازالة
غصته به والحديث الاتي يعين هذا الجواب
فلما بلغ صنيعة النبي صلى الله عليه وسلم
قال او ما علمتم ان الصديق لا يدخل جوفه
الا طيبا قال الناظم النار الى اخره اشارة
لحديث قاله الصديق حين تقايما ذكر

حيث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
ايما لحم نبت من الحرام النار اولى به فاذا كان
الامر كما ذكر فاطب طعامك يا ايها المتقي بان
تخلصه من المحرمات والشبهات والمراد ما
يعم الشراب واللباس وجميع النفقة بل
والصدقة ولذا قال ثم بعد ان تطيبه اقصد
لطمته لك او لغيرك لتنال الاجر والافعليك
الوزر ثم قال اكل الخبيث من جملة مفاسده
التي تظهر في الدنيا قبل الاخرة انه يسبب
عنه رين القلوب اي صداها وعمائها عن
التمييز بين الحق والباطل لان القلب كالمرآة
وبكل ذنب تنكت فيه نكتة الي ان يعمر القلب
نكت الذنوب فلا يعر شيئا بل ران على قلوبهم
فالنصيحة ان لا تقدم على اكله لئلا تعمي
بصيرتك بظلمة الحرام ففي الحديث ان العبد
كلما اذنب ذنبا حصل في قلبه نكتة سوداء
حتى يسود قلبه فدع المحرم ان قبلت النصيحة
ولا تحطم اي تقدم على زغل اي مشتبه خوفا
من الوقوع في المحرم والمشبه كمال من يعامل
المكاسين ونحوهم واذ لم تترك الشبهات
بل قلت الاصل الحل يجزئك ذلك الي ان تقع
في الحيل

في الحيل المحرمة الي ان تقع في الحرام الصرف ولو
فرض انك لم تقع في ذلك يحصل لك قسوة قلب
وثقل طبيعة وكثرة خواطر غير رحمانية
مع ان الاغلب عليك الوقوع في الحرام الصرف لان
حاطب الليل اي من يقطع الحطب ويحتميه
في الظلمة قد يبالي بلسع حية كانت فيه
تخلف من يحتطب نهارا يحتترز عنها فكن
حريصا علي كونك لا تحتري مالا الا بعد ان تشا
هد حله ومع الاحتمال تقع من حيث لا تشعور
في الوبال ثم قال الناظم وخرج بعض الشافعية
ما جرم به محامي ومال اليه الغزالي من ان الذي
بال او تغوط واستنجر بمغلف كمثل كلب يكفيه
في الاستنجاء ثانيا ان يستعمل الاحجار حيث
كان الخارج ثانيا عموما تلوث او لا او جريئا
علي الضعيف القايل بصحة الاستنجاء بنجس
ولو مغلفا لان القصد تخفيف النجاسة لا
تطهير المحل فخرج هذا البعض مقالته علي
ما تقدم من كفاية الجروان كان طعامه او
شرا به مغلا الذي استنجر من خارجه مغلفا
وذلك التخرج ضعيف لان الكفاية فيما مر
لاستحالتها فلا بد من التيسيع بالماء مع التراب

لكل فرج ازيلت نجاسته بمغظ و ذلك لتغلظ نجاسته
سنة الفرج بما ازيلت به ولو ازيلت نجاسته
بغير مغظ تعين الماء وعدم الاكتفا بحجر الاستنجا
فيها والله اعلم بالصواب **بيض الحديا وبيض**
الصقر حل فكله °° **بيض الغراب وكل من بيض**
بومته °° **والساحفات والتمساح مع ورل** °°
حكم الغراب فكل من بيض لقوته °° **كذا**
النواوي في المجموع صنفه °° **وفي الجواهر**
لا يقضى بحرمته حاصله ان جميع البيوض
طاهرة يحل اكلها ولو من غير مأكولة اللحم
ما لم يكن فيها ضرر كبعض الحيات لانها اصل
حيوان طاهر كمن غير الكلب والخنزير والورل
دابة كالضب الا انه اعظم منه طويل الذنب
صغير الرأس لحمه حار جدا والقوة العقاب
والجواهر للقموي ويجوز اكل قشر البيض
وان لم يؤكل عظم غير مأكول اللحم لانه
عظم لم تحله الحياة ولو انقلب البيض دما
كلما او بعضا وكان غير المنقلب ما يتحارم
اكلها حيث لم تصلح للتخلف لنجاسة الدم
وتنجيسه لغير المنقلب ويعلم ذلك بقول
اهل الخبرة اما القشر غير المنقلب اذا كان

جامدا

فيجوز اكله بعد تطهيره ولو مذرت بان اختلط
ببياضها بصغارها وانتنت فالاصح حل اكلها
ولو كان ذلك بسبب حزن الدجاجة كقطعة
لحم انتنت او دودت فانه يحل اكلها لكن
مع الكراهة ولو مع الدود المولد منها ولو
كسرت بيضة حيوان مأكول اللحم فوجد
داخل جوفها فرخ لم يكمل خلقه بان صار
قطعة لحم كالمضغة او كمل خلقه لكن كسرت
عنه قشرة البيضة قبل نضج الدود فيه جاز
اكله لانه طاهر غير مستفذر كما قالوا بذلك
في مضغة خرجت من حيوان مأكول من انها
طاهرة وانها تحل بالزكاة لامها بل الفرخ اولى
بالطهارة لانه مستحيل من طاهر بلا خلاف
بخلاف المضغة فانها مستحيلة من المني وفيه
قول بالتنجيس اما اذا كانت بيضة غير مأكول
اللحم فلا يحل لك اكل ما في جوفها لانه
حيوان غير مأكول اللحم وكذا لا يحل اكله
لو كانت من حيوان مأكول لكن نفخت فيه
الدود ثم مات قبل كسرها او بعد ذبح تنزع
كثنين مات بغير ذكاة امه ولا ذكاته الشرعية
بعد نضج الدود فيه فانه نجس ولو من

ما كحل اللحم وكحل ماله اذن بارزة ولودوما
ليس له اذن بارزة بيوض هذا برمنه محصل
ما ذكره المحشي بالحرق والله اعلم بالصواب
ومسلم جبنه مع جبن كافرة هـ حلت
ذ بيحيتها كله بجملته هـ ولا تؤسوس يكون
الفرث ما غسلت هـ فحسن ظنك اولي من
تعنته هـ وشهرة قد اتت في الكافرين
له هـ جبن الخنازير لا يقضى بشهرته
اذ قال لي ثقة ان الملوك لهم هـ جبن يخصهم
منه لعزته هـ شناعة ملحه فيه للخاسرة ما
جلد الخنازير لا يقضى بشنئته هـ كشتعة
وردت في الجوح ان به هـ شحم الخنازير
لا يقضى بصحته اي ان الجبن الذي
اصطنعه المسلمون طاهر وكذا الذي اصطنعه
الكفار الذين تحل ذ بيحتهم بان كان الذابح
من اليهود او النصاري الذين هم اهل كتاب
وكان كل اما اسرائيلي لم يعلم دخول اول
ابائه في الدين الذي يتدينون الان به
بعد نسخه بان علمت القبلية او جهل الحال
واما غير اسرائيلي ولكن علم دخول اول ابائه
في ذلك الدين قبل نسخه وتخريفه او قبل نسخه
وبعد

وبعد تخريفه لكن اول ابائه اجتنبوا المحرق
منه بان دخلوا فيه علي يد من يعرفه وتدينوا بغير
المحرق منه وغير من ذكر لا تحل ذ بيحته وان كان
متمسكا بكتاب كالمتمسكين بالزبور وصحف
ابراهيم وادريس وغيرهم من بقية من يزعم
تمسكه بكتاب وان كانت الجميع يقرون بالجزية اذ
ميناها علي مطلق كتاب ومن حلت ذ بيحته حلت
مناكحته ومن لا تحل ذ بيحته لا تحل مناكحته
والعلم بالدخول يكون بالتواتر واما بشهادة
عدلين منا علي ان تقييد فاعل الجبن بمن
تحل ذ بيحته قال المحشون لا يحتاج اليه بل
مثله من لا تحل ذ بيحته اذ لم يعلم كون انفخته
من ذ بيحته لان الاصل الطهارة كذا نقله
المحشي عن الرشيد لكن انما يظهر في ما
اذ علمت طهارة الانفة او في بلاد غالبهم
مسلمون او من تحل ذ بيحته اكثر من لا تحل
والافسيات للناظم التصدر بنجاسة غولهم
عند الجهل بكونه مذبوح من من تحل ذ
بيحته واقراء النمل فاعل ما هنا قول ضعيف
اذ الاتي معتمد قال الناظم ولا تؤسوس
في طهارة جبن الكفار بان الفرث

أي النجس الذي في باطن الأنفحة لا تغسله الكفار
فتبقى المجننة على نجاستها من الفرس الذي فيها
بل حسن ظنك بأن تقول يحتمل أنهم طهروها
والأصل الطهارة على أن ما ذكره الناظم مبني
على نجاسة فرث الأنفحة والآنفة وعاء اللبن
الذي تنثر به السخلة قبل تناولها غيره فإن
أكلت غيره سمي كرشا الأنفحة والذي نقله
المحشي عن مروم وحمرو وغيرهما أن حلد الأنفحة
طاهر وكذا ما فيها أن أخذت من مذبوح لم
يحل غير لبن وإن جاوز سنتين أو سقوا اللبن
لها سقيا ولولبن نحو كلبه وإن خرج على هيئته
حالا فإذا تغذت بغير لبن فباطنها حسد ومع
ذلك يعفى عنها في التجبين لعموم البلوى بذلك
حتى إن عث قال مرادهم بالعفو الطهارة لذلك
الجبن فتصح صلاة حامله ولا يجب عليه غسل
فيه عند إرادته فعل نحو الصلاة وغير ذلك
ثم قال وجلدة المدايرة أو المشحونة طاهرة متنجس
بما فيها لأن ما فيها نجس ومن النجس الذي فيها
الحذرة المعروفة لا ينعقادها من النجاسة
كحص الكلاء والمدايرة ثم قال ولو اختلطت أنا في
نجسات بطاهرات ليس له أن يجتهد كشاة

نجسة

نجسة مع مزكاة بل يقف حتى يتذكر فلو هجم
وجبن بشيء منها وبقي عدد النجس لم يحكم بتنجيس
الجبن استصحابا بالأصل الطهارة كما لو وقعت
نجاسة على ثوب أو بساط وخفي عليه موضعها
فأنه يتعذر عليه الاجتهاد في موضعها ولو
صلي على شيء منه لم تصح صلاته إن كان ضيقا
وإن كان واسعاً إن يصلي في كله إلا ما كان بقدر
محل علول النجاسة لتعينه للنجاسة حيث صلي
في غيره ولو وطئ ذلك المكان مع الرطوبة وإصاب
ماعد مقدار ما حلت فيه النجاسة لم يحكم بتنجسه
من ذلك النجس لاحتمال أنه وطئ الطاهر وإن
النجاسة في المحل الباقي ثم قال الناظم وما اشتهر
عن الطرطوسي المالك من نهيه عن أكل الجبن
المجلوب من قبرص وغيرهما من بلاد الكفار
زاعماً أنهم يجنون بأنفحة الخنزير لا يقول
عليه لأن ما ذكره غير قطعي والأصل الطهارة
على أن الناظم لما سئل أهل الكتاب عن صحة
ذلك قالوا له إن ملوك الكفار وخواصهم بها
دونهم يجبن معهم من أنفحة الخنازير فهذا
الجبن يختصون بتناوله ولا يسمعون به
للمسلمين لعزته عندهم لكونهم يتدينون

بهذه الخماسات اي فما يباع مقطوع بكونه
من غير انا في الخنازير علي انه لو كان مطنونا
لقلنا الاصل فيه الطهارة ولكن نهى الطر
طوس عنده لانه مالكي والمالكية تقدم
دليل العمل بالغلبة على العمل بالاصل و
الغالب عليهم الخماسة لان جبن انفة
الخنزير وان لم ينسجوا به لكن او عيتهم
وايد بهم الغالب بقاؤها علي الخماسة
الخنزيرية فهي نجسة وجبنهم المعمول
فيها نجس كذلك قال الناظم وشنعة
اي شهرة اخري شنيعة اي قبيحة وردت
عنهم وهيران الملح يملحون به جلود الخنازير
ثم يجمعونه بعد ذلك ويملحون به الجبن
لقلة الملح في بلادهم قال الناظم لاصحة
لها والجبن المجلوب من بلادهم طاهر عملا
بالاصل وفساد هذه الشنعة كفساد شنيعة
اخري وردت عن الكفرة وهي انهم يصقلون
الجوخ بشحم الخنازير ليحصل له بريق
ولعان وهذه ايضا لا اصل لها فيجوز ليس
والصلاة عليه من غير غسله عملا بالاصل
وهو الطهار قال المحشي فعلم من حكمهم بالطهارة

عملا

عملا بالاصل ضعف ما مال اليه بعضهم من منع
الصلاة في الفرو والسجاد اي فالاصل في كل
الفراو الشعر والصفوف والوبر والريش الطهارة
حتى يتيقن الخماسة والورع لا يخفى ان له يودي
الي وسوسة والله اعلم وزيف قيل في جلد
الكلاب اتى به ان لم يتحقق فبع واحكم
بطهرته يعني ان الزبيقة اشتهر انه يجلب
في جلود الكلاب فان تحققت ذلك مع رطوبة
من احد الجانبين فنجس وان احتمل كونه مجلوبا
في وعاء طاهر او نجس مع الجفاف فهو طاهر
عملا بالاصل واذا تنجس الزبيق بان
اصابته نجاسة مع رطوبة من احد الجانبين
والا فلا تنجس لانه من الجامدات فحيث
تنجس لاجل رطوبته ولم يتقطع كفر غسل
ظاهرة مرة او سبعاً بحسب تلك الخماسة
وان تقطع تعذر تطهيره والله اعلم بالصواب
وجبة نفخت من ميتة نجست
ابو حنيفة طهر كل جبنته وعندنا
نجس لا يشك فيه وماء جبن المجوس
لنا حل كذا بكتته سل ان شككت عن
الجبن الذي خلطت به بلادهم مجوس

خوف حرمة **هـ** ان لم تجد مخبرا عنها **هـ**
اذا سقطت **هـ** فحينة نجست قالوا كالحمة
وان جهلت لمن هذا الجبن فعن **هـ**
بعض الصحابة سل عنه لو طنته **هـ**
و جرحهم قد راي ترك السؤال فكل **هـ**
فانه قد راي تغليب طهرته حينة
مبتدا و جملة نفخت من مينة صفة لها
ونجست خبر والعايد ضمير الفاعل
المشترى يعني ان الجبن المتيقن كون انفخته
من مينة بلا زكاة شرعية وان ذبحها نحو
جوسر مما لا تحل ذبيحته نجس عندنا
معاشر الشافعية وقال ابو حنيفة بطهارة
كل حيوان جبن بناء على ان انفة
المينة لا تنجس بالموت ولا ما حل ذبيحة
المجوسى عنده وعندنا نجسة فكذا جبنها
ثم قال الناظم وما جبن الخ اي ولم تجبن
المجوس لنا جينا حلالا تناوله كما انها لم
تذبح ذبيحة حلالا تناولها بل كلاهما حرام
لنجاستهما معا قال الشرح المحشى فمن وجد
جينا ببلد فيه من لا تحل ذبيحته كالمجوس
وليس الغالب فيه المسلمون لا يحل اكله

عملا

75
عملا بالغالب عند غلبتهم وتغلبا للمانع
عند استوائهم مالم يتحقق انه جبن
انفخته اخذت من ذبيحة يحل اكلها
ولو وجد في بلد الغالب فيها المسلمون
يحل اكله لانه يغلب على الظن ان انفخته
من ذبيحة من يحل اكل ذبيحته ولو وجدت
قطعة جبن ملقاة او قطعة لحم مرمية
مكشوفة بغير ظرف فان كانت في بلد
غالب اهلها لا تحل ذبيحتهم فهو نجسة
كغير الملقاة المذكورة وان كانت في بلاد
المسلمين او من اغلبهم مسلمون او من
تحل ذبيحتهم فيحل الجبن دون اللحم
لعدم جري العادة برمي اللحم الطاهر
بخلاف مالم وجد اللحم في نحو مكمل
وهو الزنبيل كخرقة فانه طاهر عملا
بالاصل كما يعمل بالاصل من الطهارة في
الصوفى الملقاه على الكيمان لان الناس
قد يرمونه مع طهارته بخلاف اللحم
يجر صون عليه اشد الحرص ومع ذلك
لو اصابته اللحمة التي حكم بنجاستها فلا
حتياط شخصيا لا نجسه فالنجاسة

بالنسبة لكل واحد وللتنعدي في اصابتها وذلك
لأن الأصل بقاء ~~الطهارة~~ الطهارة على طهارته
مع كونها ايضا الأصل فيها عدم الطهارة
ولو اخبر من تحل ذبيحته بان هذا اللحم
من مذكي او ان انفحة هذا الجبن من مذكي
زكاة شرعية حل لنا تناوله وان كان المختار
فاسقا او ذميا لانه من اهل الكتاب اه
وبه يتضح قول الناطق سئل ان تشككت
اي فان كان الجبن او اللحم في بلدة او يجلب
من بلدة ليس غالبهم مسلمين او من تحل
ذبيحته بل من لا تحل ذبيحته كالمجوس
هم الغالب فيها واستويا فهو نجس عملا
بالغالب وتغليب المانع في ان لم تجد مخبرا
عن طهارته فتجنبه ولا فلك ان تعتمد
خبره حيث كان من اهل التذكية او وقع
في قلبك صدقه واذا وجدت جبنه في نحو
طريق لكونها سقطت من صاخبها فقل
انها جبنه نجسة قالوا اي الفقهاء كالحمة
مرمية بلا ظرف فهي نجسة وقد علمت
انه مسلم في اللحم دون الجبن ثم قال وان
جهلت الخ هذا هو الا هو ط والورع لحديث

دع ما يري بك الي ما لا يري بك ثم قال ومجروهم
سيدنا عبد الله ابن عباس قد راي ترك
السؤال الخ اي عملا بالأصل وهو الطهارة
قال الشارح وهذا هو الأصح وقد علمت المعلوم
عليه من كلام الشارح والمحشى عن رثن وغيره
والله اعلم بالصواب **وصل في ثوب من**
ابدي نجسة وكل جوح تري فا عمدا
للبيته وكل ثوب تري في السوق منه فكل
واترك سبوا لك واتبع يسر شرعته
حتى تري نجسا او خبر ذي ثقة
وعن عدل بر وبيته
سباه
دع المسوس لا تساله عن خلقه
وحدك لا ترض بقدرته
له والشك بطرقه
في غريزته
الفرة ولو سرا ويلهم من غير غسله عملا
على الأصل وهو الطهارة حيث لم تتحقق
النجاسة وكذا ثياب مدمى الخمر والقصابين
وحنارين القبور والحرارين للحداوات
والك ايضا ليس كل جوح لم تتحقق نجاسته

ولك الاكل من كل ما وجدته في السوق يباع
الا ما تقدم من الجبن واللحم فان ترك السؤال
عن اصله واتبع تيسير الشارع عليه بان
تعمل باصل الطهارة حتى تروي اي تتيقن
النجاسة ولو بان يخبرك بنجاسته فاسق
وقع في القلب صدقه او يخبرك عدل رواية
وهو المسلم البالغ العاقل ولو انشئ او رقيقا
بنجاسته فيجب عليه الامتناع وان لم يقع
في قلبك صدقه بشرط ان يخبرك عن معايينة
النجاسة او عن معايينة عدل اخبرها ثم اخبره
بها وبشرط كونه موافقا لما في اعتقاد النجا
سات او مخالف لكنه مظهر سبب التنجيس
واما المخالف الذي لم يظهر السبب فلك ترك
العمل بكلامه وان كان ثقة لاحتمال كونه ما
اخبر به نجسا في اعتقاده دون اعتقاده
في دفع تقليد الموسوس فلا تسأله عن
خلق قال المحشي اي طبيعة وسجية قال
النشر فانه يوسوس ويحكم بوقوع النجا
سات رجما بالغيب ويشك في الاشياء حتى في
فعل نفسه وصل منفردا عن الاقتداء به لانه
لا خشوع له فيكره الاقتداء به والشك في

اقوال

اقوال الصلاة وافعالها بطرقه ويعثر به
بكثرة مع معايينته لفعلها وذلك لنقص في
غريزته اي عقله **وكلبة ادخلت راسا**
لها باناءه واخرجت فمها رطبا بيلته
فماؤه طاهر والاصل ما ولقت في روضة
قاله فاحكم بصحته **وقس به غابرا**
فالاصل ما تركوا **بغالب الظن مع تأكيد**
طنته قال المحشي هذا شروع فيما يقدم
فيه الاصل على الغالب يعني ان نحو الكلبة
مما هو نجس الفم اذا ادخلت فمها باناء بالقصر
والتنوين كبنز وذلك الاناجرة فيها ماء قليل
واخرجته رطبا ببلل يحتمل كونه من ذلك
الاناء ويحتمل كونه من غيره بان لم يتحقق
كونه منه لاحتمال كون الرطوبة من ريقها
او من ماء اخر فالاصح ان ماء طاهر لان الاصل
ان الكلبة مثلا ما ولقت منه اما لو خرج فمها
يا بسا فانه يقطع بطهارته ما لم يتحقق و
لو غها بان سمعنا هاتلغ في الاناء او لم يحتمل
كون الرطوبة من غيره بان كان علي فمها لبن
ولم يوجد لبن في غير الاناء الذي اخرجت
فمها منه فانه يقطع بالنجاسة على ان بعضهم

قال بالطهارة لعدم القطع بالتنجيس فلا تنزال
الطهارة القطعية بغير القطعية قال الناظم
وقسره به اي على حكم هذه المسئلة فاحكم فيه
بالاصل قال المحشي كما لو شوهه غوكلب بال
في موضع واخبرك بذلك انسان رآه بال فيه
ثم غبت واثبت فرايت شخصا داس على ذلك
الموضع فلا تحكم على رجله بالنجاسة لضعفها
بالغلبة لاحتمال طهارته في تلك الغيبة مع
كون الاصل في رجله الطهارة ولا تحكم على
المكان بانه طاهر عملا بالاصل من بقاء النجا
سة فلا يحل لك ان تصلي عليه وكما لو شوهه
في طلاق زوجته او في عز وخرج حدث او في اصابة
نجس فلا تحكم بالطلاق ولا بالحدث ولا بالتنجس
عملا بالاصل وهو بقاء العصمة والطهارة من
الحدث والنجس قال الناظم فالاصل ما تركوا
الحاي لم تترك العلماء العمل بالاصل وان عارضه
ظن قوي بل وان تاكد الظن الغالب بما يقويه
كما سيظهر في المفرع عليه بقوله لو جاء من
شغلت بالاحم ذمته **هـ** وقال طالبه بالاحم
ميتته **هـ** فقال بل طاهر واليد تشهد **هـ**
فالاصل يخرج منه **هـ** لا يجتنبه **هـ** والفروع في ادب

للحاكمين

للحاكمين روي **هـ** عبادنا والزبير ذابسته
والدارمي في الاستذكار قال به **هـ** وقال في
الجلد لا يقضى بطهرته يعني مما قدم فيه
الاصل على الغالب ان من شغلت ذمته بالاحم
بان كان مسلما اليه فيه اذا جاء للمسلم بكسر
اللام بالاحم فقال ذلك المسلم الذي له المطالبة
بذلك الاحم انه لحم ميتة فلا اخذه ولا تبرأ
ذمتك به فقال المسلم اليه طاهر ويشهد
لي على طهارته وضع يدي عليه فلا يلزم
المسلم قبوله لان الاصل عدم كونه من مذكي
وبقاء ذمة المسلم اليه مشغولة ولو عمل بالغالب
للزمه قبوله لان الغالب ان المسلم اليه لا ياتي
بالحم ميتة فيغلب على الظن طهارته ويتأكد
ذلك بوضع اليد عليه فان الغالب اليد لا تو
ضع الا على طاهر وهذا الفرع وهو الحكم في هذه
المسئلة من انه يعمل بالاصل فيها لا بالغلبة
منصوص عليه رواه من الفقهاء الشافعية
ابو عبد الله العبادي في كتاب ذكر فيه ادب
الحاكمين بالشرعية وهم القضاة ونص عليه
ايضا ابو عبد الله ابن احمد الزبيري بسكون
اليا للوزن نسبة للزبير ابن العوام لانه من

نسله في كتابه المسمى بالمسكت وهو كالاغاز
في الحقاوتنص عليه الدارمي في كتابه المسمى
بالاستذكار مجلدان ضخمان موجودا قال
المحشي ومحل ما تقدم مالم يقل الاثني به او غيره
ممن هو اهل الذبح ذبحته ولا فهو طاهر
يلزمه قبوله اخذ من قولهم لو وجدت
شاة مذبوحة فقال ذمي ذبحتها حل تناولها
على ان مقتضى قولهم اذا غلب في بلد اللحم
من تحل ذبحته فطاهر تصديق مدعي الطهارة
ح ثم فرق بما لا يقوم به الكلام والذي يظهر
لي ان معنى ما تقدم في اخبار من تحل ذبحته
انه ان يتناول به بناء على ظن الطهارة وها
هنا ان يمتنع منه حيث ظن النجاسة فليس
في المحليين الزام قال الناظم وقال الدارمي
فيما اذا كان المسلم فيه جلد ثم جئ له بجلد
لا يقضى بانه طاهر حتى يلزم قبوله في
لا يلزمه قبوله حيث ظن انه من ميتة
غير مذبوحة ذبحا شرعا كاللحم بسواء
بسواء قال المحشي وكل جلد علم كونه من
ميتة ولو خفا او غيره الاصل بقاؤه على النجا
سة حتى تعلم طهارته بدبغه وبتطهيره

بعد

بعد الدبغ ولو نجس من يقع في القلب صدقه ولو
فاسقا او بغلبة الظن بان بايعه مثلا يطهره ومتى
احتاج الى السؤال سأل عن ذلك وفي الطلاق راوا
عكس النظر اذا **ما علق الحنث في تخيير مبرته**
كالبول من ظبية في الماشي اهله ومرات
قد قضت يقضى برؤيته **وفي الشهود**
ونوم المرأة متكئا ومدة الحنف او قصر كمعته
اي قالت الفقهاء في كتاب الطلاق فيما اذا كان
وضع عصيرا في دن وسد فمه ثم فتحه فوجد
خلا فقال لزوجه ان كان هذا الذي في الدن قد
انقلب حمرا قبل ان صار خلا فانت طالق رات
الفقهاء ان الجواب بالعكس مما تقدم وهو العمل
بالاصل فان الاصل عدم الانقلاب ومع ذلك
او تعوا الطلاق عليه نظرا للغالب فان الظاهر
انقلابه اولا حمرا قبل تحلله الا اذا صب العصير
في الدن المعتقد بالحل او صب العصير على حل
اكثر منه او جردت حبات العنب من عناقيدها
وملا منها الدن فانه لا يتجند في هذه الثلاث
وزاد المحشي عن رثن رابعة وهي ما اذا طرح
خردل في فوالد الذي فيه العصير فلا يتجند
ايضا واخبرني بعض الثقات المجريين مرارا

ان الحذر اذا وضع عليه ملح ينقلب خلد من اجل الملح
فقلت له ان هذا الخلد نجس لتخلله لصاحبه عين و
قلت حيث كان الملح يمنع الحذرية اذا وضع الملح علي
العصير يتخلل بدون تحذر فهي صورة خامسة
فما في كلام الناظم زائدة لانا فيه فهذه احدي
المسائل التي يقدم فيها الغالب علي الاصل و
منها ما لو بالت الطباء او الثيران او غيرهما في
ماء كثير وتغير الماء عقبه وتشك في ان التغيير
منه او من طول المكث فهو نجس عملا بالظاهر
لان احالة التغيير علي البول اولي من احالته
علي طول المكث ومثل مشاهدة البول في الماء
اخبار عدل او من وقع في القلب صدقه وان
لم يكن عدلا فاما لو كان الماء قليلا فهو نجس
وان لم يتغير واما اذا لم تشك في ان التغيير به او
بطول المكث فان تيقنا ان التغيير به او بنجس
احذر فنجس وان تيقناه بظاهر فظاهر واما لو لم
يكن التغيير عقب وقوع البول بل وجد عقب
البول غير متغير ثم غبنا عنه فوجدناه متغيرا
او كان عقب البول متغيرا لكن لم يحتمل كونه
متغيرا من البول لقلته وكثرة الماء او لم يشاهد
سقوط بول فيه مثلا بل وجد الوصف من غير

تحقق

تحقق سقوط شيء فيه فهو ظاهر عملا بالاصل
بخلاف ما لو سقط فيه نحو غائط فلم يغيره
او غيره ثم زال ~~تغيره~~ ثم عاد له التغيير
وكانت النجاسة باقية فانه يحكم عليه بعد
التغيير بالنجاسة لاحتمال تخللها فيه حتى
غيرته وقبل التغيير هو ظاهر واعلم ان المحب
الطبري نقل عن ابن الصلاح العفو عن جرة
حل حيوان في ثوب او بدن او غيرهما اذا تطاير
من ريق المجتر علي ذلك خصوصا المتباري بهذه
الحيوانات ولا تنجس ثديا التقيته ولا ماء
قليلا شربت منه ومن المسائل المقدم فيها
الغالب علي الاصل ما لو جومعت المرأة وقضت
شهواتها بان لم تكن نائمة ولا مكرهة ثم
اغتسلت ثم خرج منها مني يقصر عليها بو
جوب الغسل ثانيا بسبب رويته اي علمها
بمنى يحتمل كونه كله او بعضه منها لانه
يغلب علي الظن ~~بمنى~~ اختلاط منيه بمنى
مع ان الاصل عدم الخروج لمنىها وعدم الا
ختلاط وانه منيه هو فقط ومنها العمل
بشهادة الشهود لان الظاهر والغالب اضا
بتهم في الشهادة مع ان الاصل عدم ثبوت

الحق في ذمة المشهود عليه ومنها ما لو نام المرء
متكئا اي غير ممكن مقعده من الارض فانه
ينتقض وضوءه لان الظاهر والغالب خروج شئ
من الدبر مع ان الاصل عدم الخروج ومنها ما
لو شئك الماسح على الخف في انقضاء مدة المسح
يعمل بالانقضاء وان كان الاصل بقاءها ومنها
القاصر اذا نواه يقينا ثم شئك هل نوي بعد
ذلك الاتمام او لا وهل وصلت سفينته وار
الاقامة او لا فانه يلزمه الاتمام مع ان الاصل
عدم النية وعدم الوصول ومنها ما لو شئك
في وقت الظهر بمتنعج عليهم ابتداء جمعة
ويتعين عليهم الاحرام بالظهر مع ان الاصل
بقاء وقته من المكوس الحوايا والرؤس
كذاه الكارع في مصر سئل لموطنه يعني
انه جرت العادة في مصر اخذ حاكمها رؤس
ذبايحهم وكوارعها وحواياها وهي الامعا
اي المصارين والكروشن ظلميا مكسا فادام
معروف فاملاكها لا يجوز اكل شئ منها وان
اخذت من ملاك متعددة شراختلطت بها
وصارت بحيث لا يعرفها مالكا ولا يعرف
لها ملاك صارت في ذمة غاصبها فقط لا فيها
وفي

وفي عينها كالقسم الاول وهي مال ضائع يصح
بيع ولي امر بيت المال لها ويجل اكلها ومع ذلك
مكروه ذلك بل الاقرب كما نص عليه بقاء الحرمة
حيث يتيقن كونها من الحرام قال المحشي وفي هذا
الزمان معروفه الملاك فلا يجوز اكلها ولا شراؤها
لانه الان صارت الجزاؤون كما معلومين وفي الزمن
السابق كل من اراد الذبح يدبم فتنبهم الملاك
وبما ذكر يعلم حكم المال الماخوذ نهبا او مكتنا
بيض القمار حرام اكله سحته علامته
السحته فيه كسر قشرته يعني ان كل معلوم
الحرمة كالبيض وغيره المستحصل بواسطة
قمار او مكتنا او زنا الى غير ذلك حرام تناوله
والاستيلاء عليه بكل او غيره مادامت ملاكه
معروفين فاذا ايس من معرفتهم يصرفه
لمستحقين بيت المال وكذا من عنده وادب ايس
من معرفة اربابها او مال حرام وتاب وايس
من معرفة اصحابها يتصدق بها عنهم فاذا
علموا ولو بعد حين يلزمه الغرم لهم ويرجع
الثواب له ومعنى كونه سحنتا انه يسحنت
البركة والديانة والنورانية الظاهرية
والباطنية والاعمال الصالحة الدنيوية والاخرية

اي يذهبها ويذهب ثمراتها المرتبة عليها وعلامة
السحت في البيض وجد انه مكسورا بكسر القمار
حيث لم يعلم انه من غير ذلك قال الثم ولو اخذه
ليقامربه ويغرم لصاحبه الارش فلا يحرم
شراؤه من صاحبه وان غرم اخذه له ارش
كسره مثلا فالحرمة لما كسبه بالقمار خاصة
والله اعلم تقديع اصل علي ذي ماله غلبت
قال القرافي لنا حكم برخصته ^{هـ} احسن به نظرا
وانترك سوا ذلك لانه ^{هـ} تشتعل به عمرات تشق
بضيئته ^{هـ} ما عارض الاصل فيه غالبا بلا
فتركه ورع دعه لرعيته ^{هـ} وما استوي
عندنا فيه ترددنا ^{هـ} او كان في ظننا تركه
جيج طهرته ^{هـ} فتتركه بدعة والبحث عنه
راواه ^{هـ} ضلالة تركها اولي لبدعته ^{هـ}
ان التنطع داء لادواء له ^{هـ} لا يتركه اياه
برمته يعني ان الاصل اذا عارضه الغالب
يقدم الاصل على الغالب عندنا معاشر الشا
فعية ترخيصا وتسهيلا على الامة المحمدية
وضمير ضيئته للهدم ثم قال ما عارض الاصل
الحاي ان الاصل اذا عارضه الغالب فالورع
ترك العمل بالاصل والعمل بالغالب وان جاز

العكس

العكس لان الاول الاحوط فتتركه يوقع في ريبة
ففي الحديث دعه ما يربيك الي ما لا يربيك وما
استوي فيه الامران او كان في ظننا طهارته
فتتركه بدعة مكروه والبحث عنه احلال ام
حرام اطا هرام نجس مكروه ايضا لان التنطع
وهو التحقق داء لادواء له الا تركه ففي الحديث
ما تشاء احد هذا الدين الا غلبه او كما قال والله
اعلم بالصواب وقد مضى اول احمد الى القنا
واخر اقله شكر لنعمته ^{هـ} ثم الصلاة على
المختار صفوته ^{هـ} محمد المصطفى زكي برئته
واله وصحاب كلما ذكروا ^{هـ} ساق الاله لهم اذكي
تحيته ^{هـ} وبعد ذاك فسل عفو الكرم لمن
ابان عفو او سل تكفير زلته ^{هـ} ابان عن مشكل
ندت شوارده ^{هـ} عن الفهوم وعن اعضاء
عقدته ^{هـ} لابن العباد فسل لطف الاله به
في كل امر عسى يقضى بيسرته ^{هـ} وان ترى
حسنا فالله يحمد ^{هـ} وان ترى سيئا فاقصد
لسننته واستغفر الله مما قلته خطاء
وخالف الراي فيه نص حكمنه ابياتها قد
انت بالعد قائلة ^{هـ} صريبي نبيها وقرني
شكر نعمته الضمير في ابياتها القصيدة

المعفوات وصراشارة الى ان عدة ابياتها ما يتان
وتسعون لان الصاد يستعين في اصطلاحهم
والراء بما تئين وقول الناظم وقد مضى ولا
اي في اول المنظومة وقوله واخذ اي ونقول
في اخرها قل له حمد عظيم بدلالة التنوين مكافيا
لنعمته اي لنعمه التي لا تحصى لانه مفرد مضاف
فيعم هذا التاليف وغيره من باقي نعمه ما تعالى
والصفوة المختار فلذا ابدله منه لان بدل
الكل كعطف البيان وازكي اظهر ويلزمه زيادة
الشرف والبرية الخليفة اي المخلوقين قاطبة
من البرء الخلق وذكر واصفة لما وناثب الفاعل
للال والصحب والعائد محذوف اي في كل وقت
ذكر وافيته وجملة ساق الاله لهم اذكي تحيته
وعائيه لهم بان يعظمهم ويشرفهم بتحيته
اي ثنائيه عليهم وضمير سل للواقف علي
منظومته وابان اي اظهر عفو اي النجاسات
المعفو عنها وضمير زلته اي خطيته لمن وابان
بدل من ابان الاول ومشكل اي جمع من المسائل
مشكل اي ان الذهن قيل نظم المؤلف لها كالحياة
المشكول اي الممنوع من السير بسبب شكال
اي قيد في قوائمه وشكل الذهن عنها لعدم قدرته
علي

70
علي الخوض فيها قبل تسهيل الناظم لها بجمعها
في منظومة واحدة بعد ما كانت مفردة في عدة
كتب ومواضع منبهة فهي قبل ذلك كانت كالابل
الشاردة وندة بعدت وضمير تشوارده للمشكل
وعن الفهوم اي الاذهان متعلق بندت وضافة
اعضال لعقدته من اضافة الصفة للموصوف
اي عقدته العضال اي الصعوبة يقال اعضل
الامر اشتد ومنه داء عضال اي شديد والعقدة
بمعنى المعقود اي المعلق من المسائل لصعوبته فكان
ذلك تلك العقدة اي فهم المسئلة شديد الصعوبة
ولا بن العباد خبر لمحذوف اي النظم الذي ابان
ما ذكر منظوم لابن العباد ويسرته تيسير ما ربه
الدنيوية والاخرى وبه وان تزي الخ هضم لنفسه
وستدراك علي دعواه بما لا يكاد يخلو عنه احد
من غير المعصومين وسيناي خطأ اي خلاف
الصواب والراي اي راي اي اجتهادي في
تصحيح المسائل ونقلها ونص حكمته اي
المنصوص عليه اي خالف الحكم المنصوص عليه
وضمير حكمته لما ما قلته والتاء زائدة للنظم
اولتا نيت العبارة الدالة على ذلك اولتا نيت
النسبة الحكيمة ويبعد كون الحكمة هنا بمعنى العلة

والصلحة المعروفة للفقهاء والله اعلم بالصواب
نصل منقول من كتب الحنفية لكثرة السؤال
عما فيه تنزح البير الصغيرة وهي التي سطحا
طولا وعرضا لا يبلغ عشرة في عشرة اذرع بذراع
الادمي وهو شبران ولا عبرة بالعمق على الاصح
بوقوع نجاسة وان قلت من غير الاوث الاتية
كقطرة بول بول ادمي او دم او حمز وموت
بحلب ووقوع حنزيرو ولو خرج حيا وان لم
يصب فيه الماء وذلك لنجاسة عين الحنزيرو
وموت النشاة او ادمي في البئر فان لم يكن
نزعها لكونها نجسا كلما نزع منه شيء خلفه
اخر او جمعا متواصلا المدد اليه من غوصاة
كفاه ان ينزع منها بقدر الماء الموجود فيها
فان كان لا يبعد في كثرته وكلما خرج شيء خلفه
اخر كفاه نزع ثلاثاة دلو متوسطة ولو متفرقة
في ايام ولو بدلو واحد كبير يسع ثلاثاة متو
سطة ولا يضرب التقاطر من الدلو الاخير ويجزئ
اخر دلو يحكم علي الحبل والبكرة والدلو ويد
النازع بالطهارة تبعا للماء كعروة الابريق
تطهر اذا طهرت يد الغاسل بنجاسة يديه
منه وكذا الحنزيرو فاذا تحلل الحنزيرو طهر هو ودينه

تبعا

تبعاه ولا بد من ان لا يبق شيء من النجاسة
في ابتداء النزح فان ظهر شيء بعد تمامه
استؤنف ومن لازم ذلك عدم بقاء وصف النجاسة
طعما ولونا وريحا عند تمام النزح ومحل وجوب
ذلك النزح ان ما زجت النجاسة الماء بان كانت
خوبول او دم او فارة تمعطت او خرجت من
جوفها شيء او تقطعت بعض اعضائها
او تمعطت بعض شعرها او كانت لوامسكت
من شعرها التمعطت او تفسخ جلد ها ولو
ذنبها او انقلع ربيع طهرا وكان لوامسك
لا ينقلع او كانت انتفخت انتفاخا تاما
بحيث يبعد عدم خروج شيء منها اما لو لم
تأخذ الماء كان مات في البئر دجاجة واخرجت
قبل انتفاخها او تمعطها او تفسخها او هرة
او غورها في الجنة لزمه بعد اخراجها نزع
ستين دلو او مات فيها ولو لم يحصل له نحو
انتفاخ فارة او غورها جثة كعصفور وسام
ابرص لزمه نزع ثلاثين دلو بعد اخراجه
فيطهر الماء والدلو والحبل والبكرة ويد النازع
باخر دلو كما مر ولو مفرقة وثلاث فارات
الي خمس كهرة وفارتان كفارة وست فارات

ككلب وكذا غوهرتين ككلب وما بين الفار
والهرة كفارة وما بين غو الهرة والكلب كالهرة
وفارة مع هرة كهرة لانه يدخل الاقل في الاكثر
ولا يخفى الاحتياط وقد علمت انه لا بد من زوال
صفات النجاسة مع النزح ان يتغير الماء اذ تغيره
يشعر بامتزاج النجاسة مع محل الاكتفاستين
الى ما لم يتغير وصفه ولا فلا بد من النزح او التلا
شاه كما مر فيما لم يمكن نزع كالتبع ومثله كما
قاله بعضهم ما لو كان النزح موجودا وقت
نزول ماء نحو القناة عليه لان ذلك كالتبع
وقيل يكفي نزع المقدار المذكور من غير
التبع وغيرهما مثل له وقد علمت انه يعتبر
بسط وجه الماء طولا وعرضا اما العمق ان
ان يكون قريب شبر فاكثر بحيث لو غرق
منه بيديه لم ينحسر الماء عن قعره وقيل
لو زاد طول الماء وقل عرضه بقدر لو
زيد من الطول في العرض لبلغ عشرين في
عشر وقيل لو زاد العمق بقدر لو بسط
لبلغ عشرين في عشر فمتى لم يبلغ ما ذكر فهو
قليل وقد علمت حكمه وان بلغ ما ذكر لم
ينجسه شيء الا ما غير وصفه في يتزح كله او

حتى

حتى يزول تغيره كما علم مما مر ولا تنجس البئر
بالبعرة للدليل او الغنم او المعز ولا بالروث من
فرس او بغل او حمار ولا بختي بقرا او جواميس
لا فرق بين ارباب الامصار والفلوات في الصحيح
ولا فرق في ظاهر الرواية بين الرطب واليابس
والصحيح والمنكسر في عدم تنجيس البئر بالقليل
منها وينجس بالكثير وهو يستكسره الناظر
او ما لا يخلو ولو عن بكرة والقليل على الاول ما
يستقله الناظر وعلى الثاني ما لا يخلو ولا عنه
والقولان مصححان وقيل ان الثلاث كثير وقيل
ان ما غطى ربع الماء قليل ولا ينجس الماء
بجزء كل طير ما كوى اللحم مما يزدق في الهوى
لطهارته الا الدجاج والاوز والبط لعدم
زرقة طاير او الخواحدة مما يستحيل
زرقه الى فساد لاكله الجيفة النجسة فنجسة
نجاسة مغلظة ولا يموت حيوان فيه لادم له
بريا او جريا كسمك وضيض لادم له فان
كان له دم افسد الماء اي نجسه وكالماء المانع
وحبوان الماء كالسرطان وكلب الماء وخنزيره
لا يفسد الماء فلا ينجس الماء بموت بق فيه ولا
فسفس ولا دباب ولا ذنبر ولا عقرب ولا

فنفس ولا جراد ولا غل ولا غل ولا صر ولا
بنات وردان ولا برغوث ولا قمل الحديث كل
طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم
فماتت فيه فهو حلال الكل وشربه ووصوئه
ولا ينجس الماء وقوع آدمي او حيوان مأكول
اللحم كالابل والبقر والغنم اذا خرج حيا
ولم يكن على منفذ نجاسة متيقنة لان ما على
خوافيها اذا البقر ان تيقن فمحتمل الطهارة
بنزولها ماء كثيرا او صب ماء عليها فهو
وان كان احتمالا بعيدا عضد وقوي بان الا
صل بقاء الماء على الطهارة ولا يفسد الماء
اي لا ينجسه وقوع بغل او حمار او سباع
طير كصقر وشاهين وحداة ولا وقوع
وحش كسبع وضبع ونحوه في الصحيح
ان لم يصل لعابها الى الماء فان وصل فله حكم
السور فينزح من سوء النجس والمشكوك
فرضا ويستحب في المكروه ويندب نزح عشرين
لو طاهر او تقدم ان الخنزير نجس العين
فينزح ما سقط فيه خنزيرا وان خرج حيا
وقيل مثله الكلب والاصح ان الكلب ثوره
ودبره نجسان فان تحققت الاصابة بهما

نزح

نزح ولا افلا لا احتمال انطباق الفم وانكماش
الدبر والحيوان المنتفخ يحكم على الماء بنجاسته
اذا وجد فيه ولم يعلم وقت سقوطه من ثلاثة
ايام ومع غير المنتفخ يحكم بنجاسته من يوم وليلة
وقيل يحكم بالنجاسة في الحال لاحتمال طروها
حالا لكن وجد بثوبه نجاسة احتمل طروها
كدم او مني احتمل كونه من غيره فان قطع
بان المني منه لزمه اعادة ما صلاه بعد اخر
نومة لاحتمال حدوثه اخر نومة **واعلم**
ان ما بقى من شرب الحيوان من الماء القليل يقال
له سور والسور اربعة اقسام الاول طاهر
غير مكروه يستعمله ومطهر وهو سور الاذي
الذي ليس بضمه نجاسة ولو كافرا او حايضا
او نفسا او جنبا اما لو شرب وضمه فيه نجاسة
فان كان رد البزاق في فمه ثم بلعه او التقيه
فان سوره مكروه لقول محمد بعدم طهارته
بالبزاق وان لم يرد البزاق كما ذكر فهو نجس
ومن الطاهر ما شرب منه فرس لطهارة سورها
علي الصحيح وكذا ما شرب منه حيوان مأكول
اللحم طاهر ان لم يكن اكلا للنجاسات كالجلالة
والا كان مكروها **والقسم الثاني** نجاسة

غليظة وقيل خفيفة لا يحل ولا يصح استعماله
في طهارة او شرب الا ضرورة وهو ما شرب
منه كلب او خنزير او حيوان من سباع البهائم
اذا كانت غير طير والسبع حيوان مختطف
منتهب عاد عارة كالفهد والذئب والضبع
والنمر والسبع والقرد **والقسم الثالث** سور
مكروه استعماله اي التوضي به كراهة تنزيه
مع وجود غير مما لا كراهة فيه ولا فلا كراهة
وهو سور الهرة الاهلية وسور الدجاجة
المخلقة للقط الحب ونجول في القاذورات ولم
يعلم نجاسة ولا طهارة ولا من نجس حيث
تيمم بقاء النجاسة وغير مكروه حيث
تيقن الطهارة وكذا سور سباع الطير كما
لصقر والشاهين والحداة وسور سواكن
البيوت كالقارورة والحية والوزغة الا ما لادم له
مسائل كالخنفساء والصرور وبنات وردان
والعقرب فان سورها طاهر كميستها **والقسم**
الرابع مشكوك فام يحكم بكونه مطهر اجزما
ولا غير مطهر اجزما وهو سور الغبل الذي
امه حمارة وسور الجمار بناء على الصحيح من
طهارة لغابه والتشكك مراعات للقول الاخر فان

لم

79
فان لم يجد المحدث غير المشكوك فيه توضاء به
وتيمم ثم صلي ويستحب غسل اعضائه ان وجد
متيقن الطهارة بعد ذلك والاحوط لزوم
النية لمن توضاء بالمشكوك ولو اختلط اي
اشتبه او ان فيها ماء طاهر باواني فيها ماء
نجس تحري للتوضي والغتسال ان كانت
او ابي الطاهر اكثر وكذا يتحري للشرب وبريقة
ما ظنه نجسا وان كانت متساوية او النجس
اكثر تحري للشرب لا للطهارة وفي اشتباه الثياب
النجسة بالطاهرة يتحري سواء كان الطاهر
اكثر او اقل او مساو للنجس **وما صله** ان الماء
خمسة اقسام الاول طاهر مطهر غير مكروه
وهو الماء المطلق اي الباقي على اصل خلقته
الثاني طاهر مطهر مكروه كراهة تنزيه
على الاصح وهو ما شرب منه هرة اهلية
او نحوها اما الوحشية فسورها نجس وكالهرة
الاهلية دجاجة مخلقة وسباع طير هذا حيث
كان الماء قليلا دون عشر في عشر **الثالث** طاهر
غير مطهر وهو ما استعمل في الجسد او لاقاه
بغير قصد حيث رفع به حدثا واستعمل
لقربه كالوضوء في مجلس اخر على الوضوء فان

الاول رافع للحدث ولو بدون نية والثاني للتواب
فقط لكن لا بد من نية لتحصيل القرية سواء
رفع حدثا ام لم يرفعه فالماء فيهما يصير مستعملا
بمجرد انفصاله عن الجسد ولا يجوز ولا يصح الو
ضوء بماء شجر وغر ولو خرج بنفسه من غير
عصر كالقاطر من الكرم ولا بماء زال طبعه
وهو الرقة والسيلات بان صار تخينا بالطبخ
بما يقصد به النظافة كالسد والصابون و
الاشنات وان بقي على رفته وسيلانه بطبخه
بما يقصد به التنظيف جاز الوضوء به واما
اذا طبخ بنحو الباقل والحمص ونحوه فانه
لا يجوز الوضوء به لانه اذا برد تخن غالبا
فيخرج عن طبع الماء كما يخرج الماء عن طبعه
بغلبة غيره عليه فلا يصح الوضوء به والغلبة
تكون في مخالطة الماء لغيره ان كان الغير جامدا
بان يخرج الماء الطاهر عن رفته فلا ينقص
عن الثوب من اجل مما زجته للعين الطاهرة
الجامدة ولا يسيل كسيلان الماء اما لو تبقى على
رفته وسيلانه فانه يصح التوضي به ولا
يضر تغير اوصاف الماء ههنا بجامد طاهر
خالطه بدون طبخ كذعفران وفاكهة وورق

شجر

شجروا ان كان المخالط للماء مائعا فالغلبة
المانعة لصحة الطهارة به ظهور وصف واحد
كلون فقط من مائع طاهر له وصفان فقط
كاللبن له طعم ولون فان لم يوجد في الماء الو
صفان جاز التوضي به وان وجد احدهما لم يميز
كما لو كان المخالط له وصف واحد فظهر ذلك الو
صف كبعض البطيخ اما لو للماء ثلثة اوصاف
كحل له طعم ولون وريح فان ظهر في الماء وصف
واحد يصح الوضوء به او وصفان لا يصح الوضوء
به والمخالط اذا لم يكن له وصف اصلا كالماء
المستعمل وماء الورد المنقطع الرايحة فالغلبة
بالوزن فان كان وزن الماء المطلق اكثر صح
الوضوء به او اقل لم يصح وان استويا فالأ
حوط عدم الصحة **الرابع** ماء نجس وهو الذي
علم وقوع نجاسة فيه وكان راكدا اي واقفا
وقليلادون عشر بعشر فينجس وان لم يظهر
وصف النجاسة او كان جاريا وقد طهر في الجاري
طهر اولون او ربح النجاسة فانه نجس ايضا
وان اجتمع وصار كثيرا بعد تنجسه استمر
على نجاسته اما الماء الكثير وهو العشر والعشر
بذراع الادمي شهران في مريع او ستة وثلاثين

دائرة مدور اذا كانت لا تظهر ارضه عند الغرق
باليد منه فلا ينحس الا بظهور وصف النجاسة
فيه كالجاري ولو موضع وقوع النجاسة ولا معول
عليه ما غلبت نجاسته اذا لم تتيقن من غوكوز
ودلو ويد بالنسبة لماء نحو خائبة وبئر ووصف
النجاسة المنحس ظهور طعم او لون او ريح النجا
سة **والقسم** الخامس ماء مشكوك في طهوريته
اي تطهيره لا في طهارته وهو ماء شرب منه
حمار او يغل امة حمارة لا فرس لان العبرة
بالام **فصل** تنقسم النجاسة الى غليظة و
خفيفة فالغليظة كالجذ والدم المسفوح اي
السايل لا الباقي في اللحم هزيل كان او سمينا
ولا الباقي في عروق المذكي ولا دم الكبد والطحال
والقلب ولا الذي لم يسيل عن محله من الادمي
ولا دم القمل والبراغيث والبق وان كثرت دم
الثلاثة ولا دم سمك ولا دم شهيد في حقه
لا في حق غيره فلو حمله انسان وصلي ولم
يصبه من دمه اكثر من قدر الدرهم صحت
صلاته ومن الغليظة لحم الميتة ذات الدم مخرج
السمك والجراد وميتة ما لانفس له سائلة لها
فانها طاهرة كبقية الدماء المخرجة من الغليظة

سابقا

سابقا وجلد الميتة قبل دبعه كالميتة غلظا
وطهارة ومن الغليظة بول ما لا يؤكل
لحمه كالحمار والضبع والادمي ولو رضيعها
الا الحفاش فانه غير مأكول الا ومع ذلك بوله
يفسد الماء لتعذر الاحتراز عنه واما بول الهرة
والقارة وخرؤها فتجس يفسد الماء لكن اذا
طحن خروء القار في الحنطة ولم يظهر وصفه
فيها فانه لا يضطر للضرورة بطريق العفو
كما عفو عن بول القار في الثياب قليل وكذا
اجزؤها وقليل العفو فيها بالنسبة للبول
واثر الجرم لا ذات الجرم وهو اوجه وقيل
لا عفو في الثياب وبالعفو في الماء لان الماء
يتعذر رضونه ولا كذلك الثياب ومن المغلظ
نحو اي خروء الكلب او الخنزير وجميع السباع
من البهايم لا الصيور كالذئب والسيح والفهد
وكذا العا بها لتولده من لحم نجس وكذا خروء
دجاج وبط واوز لا يستحالت له لتتن وفساد
ومن المغلظ كل ما ينقض الوضوء بخروجه
من بدن الانسان كالدم المسائل والمني والمذي
والودي والحيض والنفاس والاستحاضة
وما خرج من قبل اود بر الا الريح فانه من

الدبر طاهر ومن القبل غير ناقض ودمع خرج
لعلة وقيء ملاء فم وهو ما يطبق عليه الفم
بتكليف على الاصح ويجمع متفرق الدم لو اتحد
السبب فان كان الثاني قبل سكون النفس
من الغشيان جمع وان كان بعده لا يجمع وقيل يجمع
ان اتحد المجلس ولا عبدة بالسبب وقيل يجمع
ان اتحد السبب او المجلس ودم الاسنان
ان غلب لونه على لون البصاق او ساواه
نقض ولا فلا ينقض فالاصفر مغلوب لا ينقض
والاحمر غالب ناقض وما لو تشدد حمرة مساو
ينقض والدم النازل من الراس مطلقا والسا
عد من الجوف ان كان سائلا كل منهما ينقض
وان قل اما الصاعد من الجوف اذا كان علقا
فينقض ان ملاء الفم كالقيء اما ماء فم النائم
ان كان نازلا من الراس فهو طاهر اتفاقا فلا
ينقض وكذا ان صعد من الجوف على المفتي
به وقيل ان كان اصفرا ومنتنا فهو ناقض
ونجس والولادة بلا بلل ناقضة مع طهارة
الولد فعلم ان القيء دون ملاء الفم طاهر
وكذا الدم الغير السائل لقلته فلو تورم
راس الجرح فظهر به نحو قيح لا ينقض ما
له

٧٩
له يسيل عن منفذه ولو ظهر الدم على رباطة
الجرح نقض لو كان بحيث لولا الربط لسال
ولا فلا ينقض وكذا القيح لو نزل على الدم
او الجرح يجب غسله ان كان لولا ذلك لسال
ولا فلا يجب غسله ولو خرج من جرح في العين
دم وسال الى الجاه نبت الاخر منها لا ينقض
لانه لا يجب تطهير داخل العين بخلاف ما لو
خرج عن الجفن فانه ينقض لوجوب غسله
ولو نزل من الراس دم الى ما صلب من الانف
ينقض لانه يندب تطهيره اما لو نزل الى
مالا لا ينقض ويجب تطهيره والدمع ان
كان معه دم او قيح فهو ناقض ونجس وان
كان صافيا عنها ان كان طاهرا فلا لعلة
بل لبكاء فهو طاهر غير ناقض وان كان
لعلة كرمدا او وجع فلا هو طاهر ناقضا
ونجسا ايضا لان كل ما ينقض نجس نجاسة
مغلظة الا الريح من الدبر والولادة واما
النجاسة الخفيفة فيبول الفرس وكل ما كل
لحمه كابل وبقر ومعز وارنب بوله نجس
نجاسة خفيفة اما روثه فعن الامام انه
غليظة وعن صاحبيه خفيفة وهو الاظهر

لعموم البول وفي رواية عن محمد بطهارة بول
اوروث ما اكل لحمه كذهب مالك وجدة البعير
كبعده وروث البغال والحديد والحديد كروث البقر
ففيها خلاف الامام وصاحبيه ولعاج الحميم
والبغال طاهر ومما نجاسته مخففة خرو طير
لا يוכל لحمه كصقرو بار وعقاب وحداة وغراب
وقيل انه طاهر كخرو غوجام وعصافير
وقيل انه نجس نجاسة مغلظة ان اكل الجيف
كحداة لاستحالة له الي فساد او كان لا يزرق
في الهوي كدجاج وبط واوز وعفي عن قدر
الدرهم وزنا في نجاسة متجسمة وهو عشرون
قيراطا وعن قدره مساعة في المايعة وهو
قدر مقعر الكف داخل مفاصل الاصابع من
نجاسة مغلظة مع كراهة التحريم ان بلغت
درهما ومع كراهة التنزيه ان لم تبلغه
فلو علم بقدر الدرهم وهو في الصلاة ان خاف
فوت الوقت وجب المضي فيها وان كان الوقت
متسعا زالها ثم استأنف الصلاة ولو علم
بها بعد فراغها وجب اعادةها بدون تلك
النجاسة مادام الوقت باقيا فان خرج لا يجب
عليه قضاؤها ولو صلى بها متعديا واماما
دون

دون الدرهم فيسن القطع لزالته واعادتها
مادام الوقت باقيا ولو لم يخرج جماعة اخري
لا يقطع ندبا ولو خاف خروجه الوقت لا يقطع
وجوبه وعفي عما دون قدر ربع الثوب الكامل
او البدن من النجاسة المخففة على الصحيح
وقيل عن ما دون ربع ادني ثوب تجوز به
الصلاة كالميزر وقيل عما دون ربع الموضع
الذي اصابه كالكف والذيل والدخريه وقيل
عن ما دون شبر في شبر وقيل بل يعفى عن
شبر في شبر ولا يعفى عن الاكثر من شبر
في شبر كما لا يعفى في المغلظة عن الزيادة
على قدر الدرهم وعفي عن رثناس بول
ولو مغلظا او بول نفسه كرووس الابر
ولو محل ادخال الخيط وان امتلاء الثوب او
البدن من ذلك ولو اصابه ماء فكثر لا يجب
غسله ايضا ولو القى على ماء كثير بولا
او عذرة فانتضج عليه ماء من وقوعهما لا
ينجس ما لم يظهر لون النجاسة او يعلم انه
البول ويعفى عن غسالة المية ما لا يمكن الا
متناع منه مادام يعالجه بخلاف ماء ~~مكث~~
غسلاته الثلاثة اذا اجتمعت في موضع

فاصابته شيئا يجب عا غسله ولو اصاب من البول
او الدهن المتنجس قدر درهم ثم انبسط
حتى زادها وصله عما قبل انبساطه صحت
صلاته قبل انبساطه وبعده لا تصح وقيل ان
المعول عليه وقت الاصابة فلا انبساط
بعد ذلك لا يضر ولو مشي حافيا في السوق
فابتلت قدماه لم تصح صلاته لغلبة نجاسة
السواق وعفى عما اصابه من طين شارع نجس
اذا لم تكن عين النجاسة مرئية فيما اصابه
وحل شيء طاهر رطب اصاب نجاسة جافة
ان ظهر في الرطب لون او طعم او ريح النجاسة
حكم بتنجس الرطب وان لم يظهر فيه اثر النجا
سة لا يحكم بتنجسه وان كانت الرطوبة من
عرق ولولف ثوب جاف في ثوب رطب لا
ينعصر منه شيء لو عصر لا ينجس الطاهر
الجاف لان ما علق به قدر يسير معفو عنه
اما النجس ينعصر فان كان الجاف صار
ينعصر فلا عفو ولا واحد وان كان الجاف
لا ينعصر اثنى الخواني بالعفو وقال غيره
عدم العفو اولى واما لو كان الثوب الطاهر
هو الرطب والجاف هو النجس فان ظهر اثر النجاسة

طعما

طعما اولونا اوريجيا في الرطب الطاهر فقد تنجس وان
لم يظهر فلا يحكم بتنجسه وريح الدبر طاهر وقيل
نجس لكل ريح مر على نجاسة رطبة فعليه ان
كان المحل رطبا نجسته الريح والاصح في ريح
مر على نجاسة رطبة ثم اصاب شيئا انه ان
ظهر فيه اثر النجاسة نجسه وان لم يظهر
لا ينجسه ثم ان المتنجس ولو بمغلف ولو غير يد
وثوب بنجاسة مرئية كدم يظهر بزوال عين
النجاسة ولو بغسلة واحدة وقيل يجب غسله
مرتين بعد زوال عين النجاسة الحاقا للنجاسة
المرئية بغير المرئية وقيل بل يغسل ثلاث مرات
بعد ما ذكر كما ذكر واذا مسح موضع الحجامه
بثلاث خرق رطبات نظاف اجزائه ذلك عن الغسل
لانه يعمل عمل الغسل واذا غسل موضع النجا
سة المرئية كما ذكر فلا يضر بقاء اثر كلوث
وريج في محلها شق زواله بان احتاج الي
شيء اخر غير الماء او المايع لقلعه كصابون
واشنان فعليه لو صبغ بصباغ نجس او هنا
بجنا نجسه ثم غسل الي ان صار الماء صافيا طهر
مع بقاء اللون وقيل يغسل بعد ذلك ثلاث مرات
ولو غسل نحو يده من دهن متنجس طهرت

وطهر ما بقى عليها من اثر الدهن اما لو اكد دهن
نجسا كد دهن ميتة فلا بد من زوال اثر الدهن
لانه نجس عينا واذا تنجس نحو غسل عمد بماء
يصل الي جميع اجزائه ثم اغلى حتى يذهب الماء
كله ثم يعاد الماء والغلي ثانيا وثالثا فانه يطهر
ولو تنجس نحو زيت اميع ثم القى عليه ماء مطهر
ثم حرر في نحو خشبة حتى يتداخل الماء في جميع
اجزائه مع حرارة الماء ان كان الدهن يجمد بالماء
البارد يؤخذ الماء الاسفل من نحو انبوبة سفلى
ثم يعاد العمل ثانيا وثالثا يطهر ويكفى عن
التثليث تتابع الماء حتى يظن انه توارد عليه
الماء ثلاث مرات كبدت تنجس بنجاسة غير مبرئة
فانه يكفي عن غسله ثلاث مرات توالي صب الماء
عليه واعلم انه لا بد مع زوال اثر النجاسة من
ظن الغاسل طهارة موضعها فان كان الغاسل
صبيا او مجنونا فالعبرة بنظن مستعمله في التطهير
واذا تنجس نحو الفخار بنجاسة انبست في
اجزائه كان عجن طينه بماء نجس او بول او تشرب
نحو ذلك غسل ثلاث مرات ونقع كل مرة حتى
يصل الماء الي ما وصلت اليه النجاسة ظنا ولا
بد من الجفاف بين كل غسليتين وفسر الجفاف

هنا

هنا وفي تطهير نحو جلد دبع بنجس بانقطاع
التقاطر ولا يشترط اليبس وقيل لا بد من
حرق جديده الحزق والغسل انما هو في نجس
العتيق واواني الزجاج والرصاص ونحوها
من حل صقيل يطهر بمسحه حتى لا يبقى
للنجاسة اثر واما الخشن فلا بد من غسله
والخشب الجديدي ينجس والقديم يغسل واللحم
ان اغلي بماء نجس لا يطهر اصلا وان لم يغل الماء
عليها بل وضع نحو الدجاج او الكرش في الماء
الحار قبل اخراجه ما في امعاء نحو الدجاجة بقدر
الخلال مسام الريش ونجاسة الكرش بدون
غليان الماء عليها تطهر بالغسل ثلاثا لعدم
انبثاث النجاسة حينئذ والمرقة لا خير فيها
مطلقا ونحو المنطة اذا طبخت بنحو خرقال
ابو يوسف تطبخ ثلاثا بما طهور وتجفف كل مرة
تطهر وعلي قياسي يطهر اللحم المغلي بنجاسة
بان يغلي بالماء الطهور ثلاث مرات وتجفف كل
مرة والفتوي على عدم طهارتهما اصلا وهو قول
الامام والمنطة المبلولة بالنجس حتى انتفخت
تطهر بالطبخ ثلاثا وتبرد كل مرة فاذا جفت
وطحنت حل اكلها ان لم يبر فيها اثر النجاسة

واما ان لم تنتفخ بالماء الخمس تطهر بالغسل
ثلاث مرات مع الجفاف كل مرة بان يذهب عنها
التقاطر ونحو سكين موهنة بنحو ماء خمس
ان غسلت طهر ظاهرها فلا تنجس نحو
بطيخ قطع ولا تصح صلاة حاملها فان احميت
ثم طفئت في نحو ماء ظهور ثلاث مرات طهرت
ظاهرا وباطنا وقيل يكفي حميها وطفيفها مرة
واحدة واعلم ان الاستحالة تطهر الاعيان الخمسة
كالميتة اذا صارت ملحا والعذرة اذا صارت
ترايا او رما اذا قابلة الخمسة تطهر بالاحراق
وعلى طهر راس الساة اذا زال عنها الدم بالا
حراق والخمر اذا تخللت طهرت والزيت الخمس
اذا صار صابونا طهر كل ذلك للاستحالة و
الخامسة غير المدنية كالبول لا بد من غسل
موضعها ثلاث مرات مع العصر كل مرة ويسن
في غسل الخامسة من كلب او خنزير سبع
مرات **او** احدهن بتراب خروجا من خلاف
الشافعي ومالا ينصرف يغسله حتى يظن
طهارته من ثلاث الى سبع **تنبيه** اذا نسي
عمل الخامسة يغسل طرفا من الثوب بقدر
موضع الخامسة فاكثر ولو من غير عرق حكم
بطهارته

بطهارته مالم يظهر انها في غير المحل الذي غسله
ولا اعاد ما صلاه به مع الخامسة ثم ان اشتراط
العصر كل مرة هو ظاهر الرواية لانه المستحضر
للخامسة وفي رواية الاصول يكفي في العصرة
الاولى قيل وفي غيرها وهذا لو غسله في اناء
اما اذا غمس في ماء جار فانه يطهر بدون عصر
واذا مكث في الماء بقدر ما يمد عليه ثلاث مرات
وكذا لو غسل مالا ينصرف لا يشترط العصر ولا
التجفيف ولا تكرار الغمس وكذا الاناء اذا جعل
في النهر وملئه وخروج منه طهر واذا صاب من
ماء الغسلات يغسل مصاب الغسلات الاولى ثلاث
غسلات ومصاب الغسلات الثانية يغسل مرتين
ومصاب الغسلات الثالثة مرة وكذا اناء ماء الاولى
يغسل ثلاثا واناء ماء الثانية مرتين واناء ماء
الثالثة مرة وقيل يطهر اناء الغسلات الثلاثة
بمجرد اراققتها واناء الثانية يغسله مرة واناء
الاولى يغسله مرتين **والماء المطلق** يرفع حدثا
ويزيل كل نجس اتفاقا والماء يغسل النجس المغلظ
كبول انسان لا يطهرهما ولا يوشئ ثيابا بل المحل
النجس نجاسة مخففة يغسله بالمغلظ تصير
نجاسته مغلظة والماء يغسل النجس نجاسة مخففة

كبول ما كدل اللحم قيل انه اذا غسل به نجاسة
مغلظة حتى زالت او صاف المغلظة يصير مو
ضعها نجسا نجاسة مخففة والاصح انه يبق
على كونه نجسا نجاسة مغلظة واما المايع
الطاهر المزيل كالحل وماء الورد والمستخرج
من البقول ونحوها يطهر النجاسة ولا يرفع
الحدث ولا ما في معناه من نحو الغسل المسنون
لما روي ان عايشة رضي الله عنها كانت
تمسك دم الحيض بريقها مع ظفرا تحكه
بظفرها مع ترطيبه بريقها الي ان يذهب
اثره واحترزوا بمزيل عن المايع الطاهر
من الادهان او العصير فانها لا تزيل
لعدم خروجهما بالعصر وكذا اللبن ولو كان
مختلطا على الصحيح وروي عن ابي يوسف
ان نحو الدم اذا زال اثره بدهن كسمين و
زيت طهر ولم يقولوا عليه **واذا تنجس**
الشدي طهر بالحنس الولد او رضاعه منه
حتى يزول اثر النجاسة ويطهر الظفر بالحنس
حتى يذهب اثر النجاسة بالريق ويطهر
الضم من خروجه بترديد ريقه فيه مرارا
حتى يذهب اثر النجاسة بالريق وقال محمد

لا يطهره الا الماء وهو احدى الروايتين عن ابي
يوسف بلا فرق بين حدث ونجس ولو تنجس
نحو خف كنعل طهر بالماء وبالمايع كما مر وبالدلك
بالارض او التراب اذا كانت نجاسته لها جرم
ولو مكتسب من غير النجاسة كان تنجس الخف
بنجاسة ما يعة فاصابه تراب او رما د قبل
جفافه فصار للماء جرم بواسطة ذلك التراب
او الرما د فتطهر تلك النعل مثلام النجاسة
المتنجسة اصالا او بواسطة اكتسابها التمسد
مما ذكر بلا فرق بين كونها رطبة او جافة
على المختار ويطهر متنجس بمن ثوبا او بدنا
او غيرهما بغسله رطبا او بقره جافا ويطهر
نحو سيف ومراة ونحوهما من صقيل كديد
وسكين بالمسح بتراب او خرقة او صوف
شاة مذبوحة او نحو ذلك حتى يزول الاثر
او بالغسل له اما غير الصقيل الخشنونته او
صداه او نقشته فلا يطهر الا بغسله كما مر
ومن الصقيل الذي يكفي فيه المسح الظفر
والاواني المدهونة والخشب الخراطمي والا
نبس ونحوها والجلد اذا دبغ دباغة حكمية
وتشمس طهر والارض اذا جفت من نجاسة

ولم يبق عين نجاسة ولا اثرها طهرت والبئر
اذا غارت ثم عاد ماؤها طهرت والاجرام المفروضة اذا
تنجس ثم جف ثم قلع يطهره جفافه السابق علي
قلعه واذا طهرت الارض بجفافها بواسطة
شمس او غيرها صحت الصلاة عليها ولا يصح
التييم بها لان شرط الصلاة الطهارة وشرط
التييم الصهورية وبالجفاف حصل لها الطهارة
دون الطهورية وفي رواية ضعيفة عن الامام
صحة التييم منها كما تصح الصلاة عليها ويظهر
ما ثبت في الارض من نحو شجر وعشب ثابت
بها بجفافه مع ذهاب اثر النجاسة تبعاً للارض
على المختار وقيل لا يطهر ما فيها بدون غسل
وتطهر نجاسة باستحالة عينها كان صارت
ملحاً او تراباً او نظرونا او ناراً او رماداً ولو
استطرد نجاسة فالقاطر نجس كالعرق المستقر
من دردي الحمر نحر يعفو عما اصاب الانسان
مما قطر من الجامد المرتفع من بخار نحو الكنيف
والاصطبل الذي فيه روث الدواب والحمام المهراق
فيه نجاسة اذا بنى ذلك على نحو الجيطان في انما
واصاب داخلها للضرورة بخلاف نحو العرق
اذا ضرورة في اصابته لان صعوده بالصنع
ولا كذلك

ولا كذلك القاطر من نحو الكنيف فعلم انه نجس ولا
معول على الاستحالة **فرع** بيض ما لا يؤكل لحمه
قيل نجس كالحمة وقيل طاهر والمني الرطب لا بد
من غسله والمني الجاف ان خرج بعد استنجا
بالماء طهر ومصابه بدنا او غيره بفركه اما لو لم
يستنج بالماء فلا بد من غسل مصابه وقيل لو
بال ولا يشر ببوله على راس الذكر او
انتشر لكن المني لم ينتشر بل وفق دفقا يطهر
مصايب المني بمجرد فركه لانه لم يجر على النجاسة
الا في مجراه ومجراه كالباطن فلا حكم له ومنى المرأة
كمنى الرجل في طهارة مصابه بفركه اذا كان
جافاً **والذكاة** الشرعية تطهر جلد غير
الماكول الا الخنزير اتفاقاً والا الكلب على القول
بانه نجس العين كالخنزير ولا تطهر الذكاة الشرعية
لحم غيرهما ونحوهما كدهن وشحم وقيل
كل اجزاء غيرهما تطهر بالذكاة اما مذبوح
المجوس والمجوس وتاركة التسمية فنجس سواء
كان مأكول اللحم او غيره لعدم كون ذكاته
شرعية وكل شئ من اجزاء الحيوان غير الخنزير
والكلب على قول اذا كان ذلك الشئ لا يسرى
فيه الدم كالشعر والريش والقرن والحافر

والعظم لا ينحس بالموت نعم نحو الشعر المنسول
طرفه المتصل بالجلد نجس والعظم دهنه نجس
فيزالان بقص نحو البصوف وغسل نحو العظم
من ودكه والعصب ينحس بالموت لان الحياة
تحمله بدليل تالمه والسن كالعظم لا ينحس
بالموت من غير الخنزير وقيل العصب كالعظم
ايضا لانه عظم غير متصل فعليه لا ينحس
بالموت والصحيح الاول والمسك طاهر مطلقا
وكذا نفخته وقيل ان كانتا نفخته صارت بحيث
لا تفسد باصابة الماء فهو طاهر لوجود
الدبابة الحكيمة فيها وان كانت تفسد بالماء
تعود للنجاسة بفسادها بالماء والاول هو
الصحيح والقولان في نفس النفخة اما مسكها
فطاهر اتفاقا ويحل اكله بخلاف نحو التراب
فانه طاهر ولا يحل اكله لضرره وكذا الزباد
طاهر تصح الصلاة به ولا فرق في النفخة و
المسك بين كونها من حية او ميتة بلا ذكاة
شرعية ومثل العظم ايضا المنقار والمخلب
والبيض واما اللبن والنفخة فقال الامام
لا ينحسان بالموت لانه لا يحلها وقال صاحباه
ينحس اللبن والنفخة بوعائهما المتنجس

ظبية

بالموت

بالموت فلو كانت النفخة جامدة كفر غسل ظا
هرها لطهارتها اما المايعة واللبن فلا يمكن
طهارتهما وعلى قول الامام وعاءهما طاهر
لان الموت لا يحمله او انه لا يلزم من نجاستهما
التنجيس لما فيهما لاحتمال العفو عن مما سبه
الظرف لما فيه فعلم ان العاج وهو عظم الفيل
طاهر ولا ينحس بالموت خلافا لمن قال انه نجس
العين كالخنزير وان الذكاة له مطهرة لجلده
كما يطهره الدباغ وفيما يطهره الدباغ وهو
جلد كل حيوان غير الخنزير الا على قول ضعيف
لابي يوسف ان جلده يطهر بدبغه وغير
الكلب على قول ضعيف لمحمد انه نجس العين
كما خنزير فلا يطهر بدبغه والمعتمد انه
يطهر بدبغه هو لطهارة ما عدا فمه والا الفيل
على قول محمد ايضا انه نجس العين كالخنزير
فلا يطهر جلده بالدبغ والمعتمد انه يطهر
بدبغه فلا يستثنى على المعتمد غير جلد
الخنزير وانما يكون الدباغ والذكاة مطهران
في الحيوان الذي يقبل جلده الدباغ ويحمله
بخلاف جلد نحو الحية والفارغة والطيور
فانها لا تحتل الدباغ فلا تكون الذكاة

مطهرة غير مأكول اللحم منه كما ان الدباغ لا يظهر
جلده وان كان مأكول اللحم لكنه مات
بدون ذكاة شرعية لعدم قبوله للدباغ واما
فقيص الحية الذي تنزعه عنها فالاصح
انه طاهر واما جلد الادمي فانه وان ظهر
باند باغه لا يحل استعماله ولو من كافر
عربي او مرتد تكرمه لجنسه والدباغ
يظهر الجلد المحتمل للدباغ اذ لا يمكن
جلد خنزير لا فرق بين كونه بفعل فاعل
تخل ذبيحته او لا تخل او لا بفعل فاعل
بان القى الربح على الجلد الال دباغ فاند
بغ غلاف الذكاة فان المعتمد انها انما
تظهر الجلد ان كانت ممزجة تخل ذبيحته ولو
بدون ذبح بان رماه بسهم وقيل ان ذبحه
يظهر جلده ولو من مجوسي ومجوس وتارة
التسمية وضعف فعلم ان الذبح والدباغ
لا يؤثران في غير الجلد كالكرش وغوره
ومثله علم ان الجلد ذبح بطاهر جازت
الصلاة فيه بلا غسله او بنجس كزرق
حمام ودهن ميتة فلا بد من غسله ثلاث
مرات مع عصه كما علم مما مر وان شك في

فلا حوط



فلا حوط تطهيره وتصيح الصلاة به جهلا علي
الاصيل وهو الطهارة وما تشربه الجلد المد
بوغ بالنجس عفوا عنه والدباغ يظهر الجلد
سواء كان دباغا حقيقيا او حكما فالدباغ
الحقيقي يحصل بكل مزيل النتن والرطوبة
ويمنع عود الفسار الي الجلد عند حصول
الماء فيه فلو جف ولم يستحل الي حالة زوال
نتنه لم يظهر وذلك يحصل بوضع غو
شيب او قشر رمان او عفص او ماء كافي
القهيستان والدباغ الحكي يحصل بوضع
تراب على الجلد مع رطوبة منه او مما وضع
عليه فلو كانا جافين لم يؤثر الدباغ في الجلد
ثيقا وتحصل الدباغة الحكيمة بوضع
الجلد في الشمس وفي الهوي ان علم ان غو
الشمس اثر في الجلد تاثيرا كثيرا والدباغ
الحقيقي بحيث لا يفسد من اصا به الماء